CCS

Council for Constrategic Security

مستشارية الأمن الكونستراتيجي

مراجع وملحقات

مستشارية الأمن الكونستراتيجي

تقديم لملف الانطلاق بمشروع المستشارية

مشروع مستشارية الأمن الكونستراتيجي هو مشروع تخصّصي "نخبوي"؛ حاجة حيوية ماسّة و"مصيرية"[1]، ولكل من يريد ليفتخر بإنسانيته، ويحافظ على أسباب بقائه وعلى أمن واستقرار بلده وعلى استمرارية الحياة. هو مشروعُ عمليّةِ مقاربةٍ وتوفيق بين الاختلاف والمصالح، وبإدارة نخبة عاقلة متآلفة "قريبة" ومتواضعة[2]؛ "نخبةُ شرفٍ" مشرّفة مخلَصَة ومخلِصة، عابرة لكل "العوائق" والحواجز الفكرية والعملية الطبيعية والمفتعلة.

مشروع المستشارية دعوةٌ لمختلف مكوّنات الساحة الجامعة، وعلى كل المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، الثقافية والفكرية والجغرافية، وليتقدَّم "الفاعلون" من هؤلاء كلٌّ بأصلَح ما لديه ممَّن يقدِر على "قبول الآخر"، وعلى توفير الشروط اللازمة والأجواء المناسبة من أجل "خلق" شيء من الثقة المتبادلة بين شركاء الساحة، تقديماً للحكماء لتقديم المصالح العامة[3]، وفي الأوقات الحرجة لتحديد أولويات مواجهة المشترك من التهديدات.

ومن تلك الأولويات أن يكون للمواجهة "رديف" يسلك طريق المعالجة، وفي ظل ما تستلزمه فوضى الـ "أمننة" من "إيقاظ" لأصحاب العلاقة وفي عملية نوعية يزيد من أهميتها واقع انشغال العرب والمسلمين عن القراءة[4]. ما نشهده من انتقائية في تحديد التهديدات والمخاطر المشتركة، ومن فرض لأولويات وأساليب المواجهة، على أساسه كان تحديد الانطلاقة من داخل تلك البيوت المتهمة، الإسلامية والعربية منها على وجه التحديد.

"هيمنة" نخب الأمر الواقع ← "أمننة" ومواجهات أو تسويات مؤقتة ← استمرار حالة "الانحدار الحضاري"

"مشاركة" نخب العقل والمنطق ← إمكانية الوصول إلى حلول واقعية ← شيء من الاستقرار و"الأمن الشامل"

[1] أي أن الدافع ليس الخوف على الأخلاقيات أو المصالح، إنما لما يواجهه الأمن والاستقرار ومصير من ننطلق بالمشروع من ساحاتهم من خطر.
[2] نخبةٌ "بحكمتها وبأخلاقياتها"، قريبة من الناس، تقيّم الواقع بواقعيّة، فتقارب الاختلاف وتوفّق بين المصالح دون إفراط أو تفريط بمصالح الناس.
[3] ليس من باب تجاهل "واقعية" أو أهمية المصالح الخاصة، إنما "تذكيراً" بالمصالح العامة وليكون لها مكاناً في حسابات صناع وأصحاب القرار.
[4] ما ينشغل به المسلمون، والعرب منهم خاصة، وفي ما يعتمدونه ضماناً لأمنهم، فيه تهديدٌ لأسباب بقائهم إن لم يعيدوا أفراداً وجماعات النظر فيه.

لمن أشغلَتْهُ وتُشغِله ضرورة التعامل "أولاً" مع مستجدّات الواقع[5] عن تكذيب ما "اطمأنَّ له" موشي ديّان يوماً أن 'العرب لا يقرأون...'، إن مشروع 'مستشارية الأمن الكونستراتيجي' هو مشروع واقعي "جامع" ومتكامل، يجمع بين عمق الدقّة في التوصيف والتشخيص وبين منتهى الشفافية في المنطلقات و"النظافة" في العمل؛ في ما يلي من رسوم بيانية مقدّمة مبسّطة لدوافعه وأهدافه، بالإضافة إلى دوافع وأهداف صاحب الدعوة فيه.

أسباب الانطلاق بالمشروع

نظرة ونظرية متشائمة و"سوداوية" عن واقع وطبيعة الإنسان والدولة ← عالم فوضوي غير آمن خلل مزمن و"أزمة ثقة" ← أنظمة حِمائية وانعزالية بناء للدفاعات الخاصة[6] ← مواجهات عنيفة أو تسويات مؤقتة وعلى حساب "الغائب" والضعيف

خلاصة الخطوات العملية

خطة بديلة لاحتواء جذور الخلل وبرؤية "متفائلة" ومنهج "توفيقي" ← اعتراف وقبول بالآخر واحترام للخصوصيات ← تكامل في تسيير الشؤون العامة وفي ظل شيء من الثقة المتبادلة ← حل للتهديدات المشتركة وتعاون "بنّاء" وإيجابي

موقع ودوافع صاحب الدعوة

خبرة أكاديمية وتجارب عملية عميقة وموسَّعة في مجالي العلاقات الدولية والأمن العالمي ← إدراك واقعي وحقيقي لوقائع وحقائق صعبة ← "غَيرة" إنسانيّة وطبيعيّة على مصالح و"وجود" المُستَهتَر بهم من أهل بيته وأصله وأبناء بلده

إشكاليّات الخلفية والأهداف

"خلفية" شخصية وأهداف "مشبوهة" محتملة ← لصاحب الدعوة "ادّعاءات" يصعب الالتزام بها، سُجِّلَت كتابةً لمن يمتلك الوسيلة للتحقُّق من صِحّة كل كلمة فيها، يُسأل عنها مباشرة في لقاءات مناقشة التفاصيل

التفاصيل في ملف الانطلاق بمشروع مستشارية الأمن الكونستراتيجي

[5] أو ما لا نهاية له من انشغالات طارئة ومُستَحدَثة من أجل صرف الأنظار عما تستلزمه مواجهة التهديدات الحقيقية من تعاون وترتيب للأولويات، وما تتطلّبه معالجة الخلل القائم من صراحة ومن "بعض التضحيات" وإن كان في بعض الأحيان على حساب "اللالازم" من المصالح والخصوصيات.
[6] وإن النظام الحمائي (بالمعنى الاقتصادي) وبناء الدفاعات (بالمعنى الأمني) قد يُصبِح "واجباً" في ظل واقع لا يستطيع فيه الحليف أن يثق بحليفه (إذ أن حليفك اليوم قد يصبح عدوّك غداً)، وعندما يتعرّض أمن واستقرار العالم لتهديدات لا يمكن مواجهتها إلاّ عن طريق التعاون البنّاء والإيجابي.

خاتمة برسم بياني لما يستلزمه الواقع وينبغي على العقلاء ومن كل الأفرقاء المساهمة أو "الاستثمار" فيه:

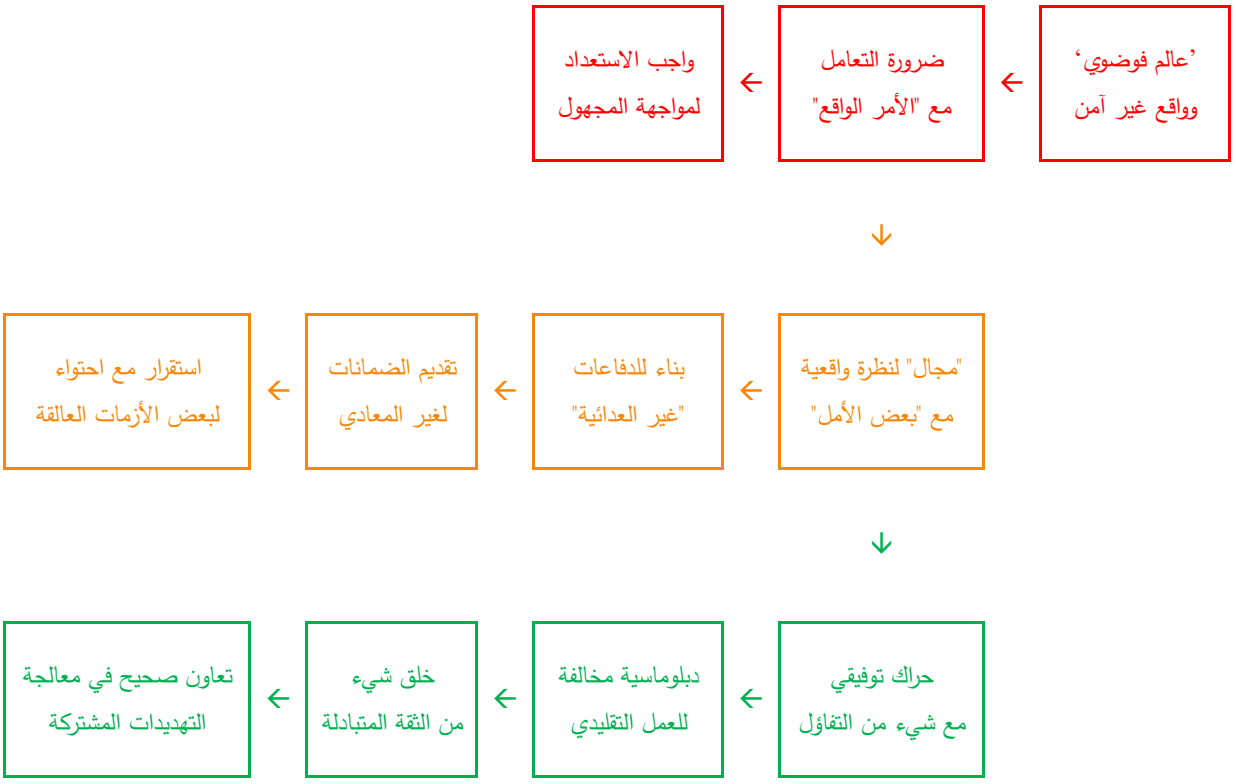

مقتطفات من ملف 'اللقاءات المناطقية'

(عن النموذج اللبناني)

رسالة الدعوة للقاء

مواضيع النقاش

خلاصة اللقاء

رسالة الدعوة

مرفق مع هذا الإيمايل ملف جامع للرسائل والمواضيع التي سنناقش تفاصيلها ابتداءً من الأسبوع القادم.
من المفيد مراجعتها ثانية، مع التوقّف عند ما تمّ إبرازه باللون الأحمر، والتفكّر بالنقاط التالية:

- ما علاقة، أو ما هي أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين ما قمت بشرح خلفياته ومنذ عشر سنوات (في الحلقة الثانية، وفي الحلقة الثالثة خاصةً، من كتاب 'الواقع والحقيقة') من هيمنةٍ للأقليات الاستهتارية على صناعة قرار الإدارة الأميركية زمن الرئيس جورج و. بوش، وبين ما أسلط الأضواء عليه اليوم (في رسالة 'زمن الفتنة والمفتنين'، وفي الرسائل الأربع التي سبقتها) من هيمنة للأقليات الاستئصالية على أصحاب القرار (أو على صناعة القرار إن كان هناك من مؤسسات لصناعة القرار) في العالم العربي؟

← *ما هي القواسم المشتركة (وقواسم الاختلاف) بين النخب المهيمنة في العالم الغربي (بشكل عام)، وبين "النخب" المهيمنة (والمتسلطة) على العالم العربي، من حيث الذكاء والعلم والانفتاح على الحقائق؟ وهل هناك من تشابه بين "بساطة" شخصية جورج و. بوش (كلامه وتصرّفاته وبعض "حركاته" الغريبة)، وبين بساطة معظم الحكام العرب من حيث قوة "التعقيد" (أو كما يُقال "مقطَّع موَصَّل" بالتعبير اللبناني)؟*

- هل يمكن للعقلاء في العالم الغربي (وفي القارة الأوروبية على وجه التحديد) تغيير قواعد اللعبة، مع وضع حدّ لفكر الهيمنة ولما تفرضه الأقليات المهيمنة من "واقع" محكوم بالتشاؤم وبـ "انعدام الثقة" (وكما فصَّلته في وثيقتي البيان Doc A وشرحه في A1 Paper، وفي رسالة 'الاتحاد ومقوّمات البقاء')؟ أم أن بداية نهاية "هيمنتهم" قد أصبحت واقعاً لم يعد بالإمكان مواجهته، أو تعديل "المسار الطبيعي" فيه؟

- هل بإمكان البديل (ما أشرت إليه وبشكل سريع في نهاية رسالة 'الاتحاد ومقوّمات البقاء') النجاح في اجتناب الوقوع في ما سقط فيه وبه سابقه، أم أن "اللعبة" باقية مع "تغيير في الوجوه"؟ وهل يمكن للعالم أن يستمر من دون "نظام عالمي" جديد يستلزم فرضه "قلباً للطاولة" أو حرباً أو مواجهة عالمية رابعة؟ وما هي أوجه الشبه بين إدارة "الجمهوريين" "في ظل" "قيادة ترمب" وإدارتهم زمن جورج و. بوش؟

اللقاء الأول

عنوان اللقاء: 'لقاء الانسجام الرؤيوي'

هدف اللقاء: الاتفاق على رؤية "مشتركة" للحدث السياسي، أو على ما هو أقرب إلى حقيقة ما جرى ويجري من أحداث وتطورات سياسية... هذه 'الرؤية المشتركة' لا تعني توحيد الآراء أو الاجتماع على رؤية واحدة، إنما في ما فيه انسجامٌ بين تشخيصات متعدّدة تنظر إلى الحدث من جميع زواياه المختلفة.

مواضيع النقاش

- الحلقة الثانية والحلقة الثالثة من كتاب الواقع والحقيقة (نسخة عن الحلقتين في مل يلي)
- رسالة 'زمن الفتنة والمفتنين' (General Communiqué / 2016, page 38)
- رسالة 'الأكثرية والتهديد الوجودي' (General Communiqué / 2016, page 21)
- وثيقتي Doc A و A1 Paper (General Communiqué / 2016, pages 23-33)
- رسالة 'الاتحاد ومقومات البقاء' (General Communiqué / 2016, page 35)

الحلقة الثانية

السياسة الدولية المعاصرة: بين الواقعية والأمر الواقع

لقد أخطأ "الغرب" من قبل نتيجة استغلال حكامه لسلطة الكنيسة، وتشويههم 'للأحكام الإلهية'؛ وبدل محاسبة المخطئ ومعالجة أسباب 'الخطيئة'، ألقِي باللوم على 'الخالق' ووُجِّهَت الإتهامات و"أحكام الإعدام" إلى الدين و'العقيدة'... ثم أخطأ الغرب مرة ثانية، نتيجة "طمع" المتنفِّذين فيه والقابضين على أمره، ليدخلوا الناس بـ "أنانيتهم" في حرب عالمية دامية؛ وبدل مراجعة الحسابات ولجم "روح الجشع" في نظامهم المادي الإحتكاري اللاأخلاقي، وُجِّهَت الإدانة إلى 'أصل الإنسان' وإلى 'الإنسانية'، وإلى كل المبادئ الأخلاقية... وها هم يريدون اليوم "إقناع" العالم بما وصلوا إليه من آراء سلبية متشائمة، وإلزام كل المجتمعات البشرية بما فرضوه على شعوبهم من "أمر واقع" تحت شعار 'الواقعية السياسي' Political Realism.

الواقعية السياسية: جذور تاريخية

ومع أن ما يسمى بـ 'الواقعية'؛ وكنظرية 'رسمية' في علم العلاقات الدولية؛ لم يكن لها تأثيرها قبل فترة الحرب العالمية الثانية، إلاّ أن لتلك النظرية جذور تعود إلى زمن المؤرخ الإغريقي 'ذوسِّدِديس'، أو 'ذوسِّدايدِس' Thucydides في كتابه الشهير 'تاريخ الحرب البيلوبونيزية' History of the Peloponnesian War (431-404 BC)، وعالم 'الاستراتيجية العسكرية' الصيني 'صُن تزو' Sun Tzu في كتابه 'فن الحرب' Art of War خلال 'فترة الولايات الحربية' Warring States Period (403-221 BC). ولقد نوقشت هذه النظرية بعدها من جوانب مختلفة، ولكن في ظروف مماثلة ومن قبل منظرين عسكريين وفلاسفة من أمثال 'نيكولو ماكيافيللي' Niccolo Machiavelli (1469-1527)، 'توماس هوبز' Tomas Hobbes (1588-1679)، و'كارل فون كلاوزفِتش' Carl von Clauswitz (1780-1831). ففي الوقت الذي يقدِّم فيه ماكيافيللي العالم بصورته السلبية "السوداوية" التي يجد فيها الإنسان نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يلجأ إلى 'استغلال ضعف الجماهير' أو 'عامة الناس' من حوله، أو أن يقع رهينة أو 'فريسة' لغوغائيّاتهم و'معاملاتهم المهينة'، يؤكد هوبز على أن 'طبيعة الخلق'، إنما هي أشبه بحالة حرب 'الكل ضد الكل' war of all against all، أو أن 'الحرب هي السبيل'، كما يقول فون كلاوزفتش، 'في صراع أبدي على السلطة، من أجل البقاء ودفاعا عن الوجود، في عالم فوضوي غير آمن'.

إن أول ما يلفت النظر في هذه النظرية، أنها غالبا ما كانت تثار في ظل الإهتزازات الأمنية، وعلى أثر الحروب الدامية، تماما كما "فرضت" نفسها مؤخرا على وقع الحروب والثورات الشعبية التي شهدتها ساحات 'الغرب' منذ منتصف القرن التاسع عشر، وصولا إلى الحرب العالمية الثانية. وبدلا من أن يكون للنظرية مكانها في دُور وساحات الفكر والعمل السياسي كقراءة من بين القراءات، فإذا بها تُفرَض وبطريقة تسلّطية، "من وحي المناسبات" الصعبة التي ولدت في ظلها وفي أجوائها، وبأسلوب "إلغائي" لكل ما سبقها وخالفها، وفي ظروف إستثنائية، بعيدة عن المنطق والواقعية.

لقد نمت وهيمنت هذه النظرية على ما كان يشغل الساحة الأكاديمية حتى مطلع القرن العشرين من نظريات مؤيدة لـ 'مذهب المثالية' Idealism، لا لضعف أو خلل في مبادئ هذا المذهب "التوفيقي" المسالم، ولكن لبعده أو عدم "تأقلمه" مع المستجدات ومع الواقع الجديد الذي أفرزته النزعة الفردية والمادية على الساحة الأوروبية[7]. وفي الوقت الذي يمكن فيه للإنسان أن يتفهَّم أسباب فشل منطق "المثالية" في الحياة السياسية المعاصرة، إلاّ أن ما تدَّعيه "فلسفة الواقعية" من واقعية، إنما فيه الكثير من التشويه والتضليل أو التبسيط و"السطحية".

بين 'الواقعية' و'المثالية'

'إن ما يحكم أفعال الناس، إنما هي المصالح وليست الأفكار (أو الأخلاقيات). إلاّ أن ما تخلقه هذه الأفكار من صور مختلفة للعالم'، كما يقول 'ماكس وبر' Max Weber (1864-1920)، 'غالبا ما تجدها وراء تقرير اتجاه المسارات التي على أساسها تتحكم تلك المصالح بأفعال الناس'. فللمصالح دوافع مادية "أنانية" ودوافع فكرية أخلاقية؛ ومَثل المصالح من الأخلاقيات كمثل الواقعية من المثالية من حيث الترابط والحاجة إلى التكامل على أساس التعَقُّل والوسطية... وفي الوقت الذي يتخلى فيه أحدهما عن الآخر، يولد التطرّف ويحدث الخلل.

لقد اعتُمِدَت هذه القاعدة على أثر الإنقلابات والتغيرات الإجتماعية والسياسية الكبرى الأخيرة، وليحتفظ على أساسها النظام العالمي الجديد بشيء من التوازن؛ وحتى فترة الحرب العالمية الثانية، إقتصر النداء عند أصحاب 'الواقعية التقليدية' على ضرورة التفريق في السياسة بين الرأي والحقيقة؛ أي بين ما هو محكوم بالفرضيات و'الأماني'، وما هو صحيح بحكم الواقع والعقلانية. وكما يؤكد 'مورغنثو'[8] Hans Joachim Morgenthau (1904-1980)، فـ 'الواقعية السياسية' بطبيعتها 'لا تتطلب ولا تؤيد تجاهل المثاليات السياسية والمبادئ الأخلاقية، ولكنها تُصِرّ على التمييز الدقيق بين ما يتمناه الإنسان، وبين ما يمكن تحقيقه؛ أو بين ما نتمناه في كل مكان وزمان، وبين ما يمكن تحقيقه في ظل ما يفرضه الزمان والمكان من ظروف "واقعة" لا يمكن تجاهلها'[9].

ولعل ما كان يريده 'مورغنثو' من وراء كتاباته أن يضع حدا؛ وكما يقترح بعض المحللين؛ لهذا الخلاف القائم بين 'الواقعية' و'المثالية'، والذي أدى إلى ما شهدته الحضارة الغربية من 'أزمة' أبان الحربين العالميَّتين الأولى والثانية، وما عانته المجتمعات الأوروبية من تطرف في فكر التحرر Liberalism، وتسلط لسياسات 'الأمر الواقع' على حساب الواقع و"المنطق" وكل القيم الأخلاقية.

---

[7] من الصعب أن ننكر تأثير التغيرات الكبرى التي شهدتها الساحة الأوروبية أبان فترة الإصلاح و'عصر النهضة'، ومن الخطأ تجاهل العلاقة المباشرة بين أجواء الحروب المرافقة لتلك الفترة وبين النزعة والنظرة السلبية والمتشائمة لطبيعة الإنسان، والتي سبق وتكلمت عنها في الكتاب السابق وسنتكلم في تفاصيلها لاحقا في ترجمة 'البيان الإنساني'.

[8] هانس جوشيم مورغنثو، هو واحد من أهم منظري 'مدرسة الواقعية' في القرن العشرين، وكان 'رائدا' في مجال 'نظرية العلاقات الدولية'، متأثرا بما عاناه على يد 'النازيين' من 'معاداة للسامية' بعد فترة الحرب العالمية الأولى، وليُحدِث بكتاباته تغييراتا جذرية في مبادئ ومفاهيم العلاقات الدولية و'الدبلوماسية' وفي سياسات الدول الخارجية.

[9] راجع مقدمة كتاب Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace (NY, 1978)، الطبعة الخامسة، الصفحات 15-4، لمورغنثو؛ مع الإشارة إلى أهمية الكتاب وكمرجع رئيسي لطلاب السياسة الدولية منذ كتابته وإلى يومنا هذا، ولما لعبه من دور أساسي في تهيئة الولايات المتحدة للعب دور 'القوة العالمية المهيمنة'، أبان وبعد فترة الحرب الباردة.

لعله كان يريد تهيئة الأجواء من أجل إصلاح الخلل و'حالة التحلل' في 'الفكر السياسي الغربي'، اللذي كان وما زال بأمس الحاجة إلى منظور أو 'نظرية أفضل' ومُجَدِّدة للفكر والعمل السياسي، وقادرة على ردم الهوة أو 'التوفيق' بين المصلحة الوطنية National Interest والمصلحة الخاصة Self Interest، وبين المبادئ الأخلاقية Moral Principles وواجب الدفاع والحفاظ على مصلحة و'بقاء' الأمة والوطن The Moral Principle of National Survival... ولكن، و"كالعادة"، وكنتيجة محتملة لسوء التعبير أو سوء الفهم، أو تفسيرا إنتقائيا متعمدا ولغايات واضحة ومعروفة، تُهَمَّش الإيجابيات والحقائق، وتُبنى على السلبيات وعلى الشبهات "الوقائع"، ليصبح بعد ذلك الشعار في ما قاله يوما "المُلهِم العظيم" أيبراهام لينكولن: 'لا يهمني ما يُقال عني إن نجحت في النهاية؛ وإذا ما انتهى بي الأمر إلى الفشل، فإن عشرة ملائكة تحلف بالله أنني كنت صائبا ومحقا في مسلكي، لن يغير من الأمر شيئا'.

نظرة 'الواقعيين' للقيادة السياسية

'إن على رجل الدولة أن يفكر ويعمل ضمن مفهوم المصلحة الوطنية'، وبخلاف المنطق العام الذي يقَيِّم الأمور عادة على أساس 'قواعد أخلاقية وقانونية مبسَّطة للخير المطلق والشر المطلق' simple moralistic and legalistic terms of absolute good and absolute evil.[10] فعلى أساس هذه القاعدة "الواقعية"، المخالفة للأعراف الديمقراطية، امتازت رئيسة وزراء بريطانيا 'مارغريت تاتشر' Margaret Thatcher على خلفها الأكثر لطافة 'جون مايجر' John Major؛ تماما كما أثبتت سياسات 'ونستن تشيرشل' Winston Churchill من قبل تفوقها على أخلاقيات سلفه 'نُفيل تشامبرلاين' Neville Chamberlain، كما يقول 'مورغنثو'[11]. ولكن الواقعية الحقيقية التي دعا إليها الكثيرون من منظري ومؤيدي 'الواقعية السياسية'؛ وعلى رأسهم 'هانس مورغنثو'؛ لم تكن لتقدِّم ما يفرضه الواقع من نمط فكري وعملي مرحلي على ما يقتضيه المنطق و'الأخلاقيات' من مبادئ ومسارات ثابتة وراسخة... وما كانت لتسوّق أو تبرّر ما تتَّبعه اليوم كل القيادات السياسية من سياسات للأمر الواقع، ولمصالح شخصية، بإسم الواقعية وعلى حساب المصالح العامة والوطنية.

'إن أفضل ما يكون عليه القائد (السياسي والإجتماعي)، عندما "يكاد" يشعر الناس بوجوده؛ قليلا عندما يطيعونه ويهللون له؛ وإن أسوأ ما يكون عليه عندما يكرهونه' Lao-Tsu (630 BC). هذا ما يستشهد به عالم 'العلاقات الدولية' المعاصر 'جوزف ناي' Joseph Nye (born 1937)، وما يؤكد عليه في كتاباته، عندما يُسَلِّم بما يحتمله قول 'ماكيافيللي' من صِحّة في تقديمه لمصلحة 'مخافة القائد' على 'محبته'، وليذكِّرنا بعد ذلك أن ما يقابل المحبة هو 'الكراهية' وليس الخوف!

---

[10] Hans J. Morgenthau and Kenneth Thompson, 'Politics Among Nations', 6th edition (New York: McGraw-Hill, 1985), p. 165.

[11] يقول 'مورغنثو' في كتابه السابق الذكر 'السياسة بين الشعوب' Politics Among Nations، في سياق كلامه عن "مبادئ الواقعية السياسية الست" Six Principles of Political Realism، أن ما كان يتبعه 'تشامبرلاين' من 'سياسات للتهدئة'، إنما كانت نابعة من نواياه الصادقة للحفاظ على السلام وخير الجميع؛ 'ولعله كان الأقل إهتماما بمصالحه الخاصة من أي رئيس وزراء بريطاني آخر'، إلاّ أن أخلاقياته هذه 'جعلت من الحرب العالمية الثانية حقيقة لا مفرَّ منها، كما جلبت في النهاية المآسي لملايين الناس'... مقارنة مع ما كان يبتغيه 'تشيرشل' من مصالح خاصة، وطنية و'شخصية'؛ ألاّ أن ما تمخض عن هذه 'النوايا الدنيئة' من سياسات خارجية "واقعية"، إنما أدت في النهاية إلى نجاحه السياسي.

ومن المعروف أن 'القيادة لا تقتصر على إصدار الأوامر، بل بالقدوة والأسوة الحسنة والمقدرة على جذب الآخرين ليقوموا بما تريد'، عن طريق 'الإقناع بالحُجَّة' والبراهين الملموسة، وبـ 'الرؤيا' التي على أساسها يتتَبِعك الآخرون... وإن ما يساعد على خلق هذه الخيارات والقناعات عند عامة الناس، أنما يكمن في تلك القوى الخفية المتمثلة في مجموعة من 'العوامل المعنوية' intangible assets، من 'شخصية جذابة وقِيَم ومؤسسات ورؤية، قيمتها في شرعيتها وفيما تمتلكه من سلطة أخلاقية'، مما 'يخفف من تكاليف القيادة'، عندما يرى الناس فيها شعارا ومثالا يُقتدى به[12]. ولكن، عندما ننظر إلى ما يجري على ساحة الواقع، مقارنة مع ما "يعلنه" أصحاب 'التحاليل البناءة' من منطق إيجابي، ندرك عندئذ خطورة ما يجري من وراء الكواليس من تلاعب بإرادة وتوجهات المؤسسات والدوائر العلمية والسياسية "المؤثرة" على مراكز 'صناعة القرار' الدولي[13].

مبدأ 'سياسة القوة'

من طبيعة الإنسان والشعوب أو المجتمعات البشرية أن تتقدم وتتطوَّر مع تغيرات الحياة، وعلى مَرّ الزمن تجدها (المجتمعات البشرية) في 'حالة مخاض' متجددة من التغيرات الإجتماعية. وما يُميّز أصحاب 'الواقعية السياسية' عن غيرهم من المدارس الفكرية، ما يقدِّمُه "الواقعيون" من أساليب "ملتوية" 'للتلاعب بما سبق وحدد مسار تلك التغيرات من قبل وسيحدده في المستقبل'[14]. وفي الوقت الذي يجمع فيه الحكماء على دور القيادة الحكيمة والصفة التقدمية للتغيرات الإجتماعية، يصر "الواقعيون" على مبدأ 'القوة' الضامنة للمصلحة التي تتحرك على أساسها القيادات السياسية... وفي الوقت الذي يشدد فيه العقلاء على أهمية القيم والبصيرة والأسوة، كمكونات أساسية لقوة القيادة، يصف 'الواقعيون الجدد' من 'يجيد إكراه الناس' على الإنصياع لرغباتهم بـ 'المتسلطين العظماء'![15]

'إن المفهوم الأساسي للقوة، هو المقدرة على "التأثير" على الآخر ليفعل أو يقوم بما تريد'، إما عن طريق 'التهديد بالعصا'، إما عن طريق 'الترغيب بالجزرة'؛ أو إذا أمكن، فبالإقناع والتأثير على رغبات الآخرين 'ليذعنوا' لما تقتنع وترغب به[16]. إن في 'قوة الجذب'[17] هذه إختصارا وتوفيرا للكثير من المآسي إذا ما أمكن اتباعها، وكبديل "واقعي" لما يهيمن اليوم وبالأمس على ما يسمى بالواقعية السياسية من قهر وجبرية[18]، شرط توَفُّر مقوّمات نجاح هذه السياسة البديلة من ثقافة مُقنِعة، وقِيَم خالية أو بعيدة عن النفاق عند التطبيق، وسياسات خارجية شرعية وقانونية في عيون الآخرين. ولكن، عندما نرضى بإخراس لغة المنطق وتهميش القيم والشرائع... فشريعة الغاب عندئذ هي البديل.

---

[12] مقتطفات من بحث أكاديمي لجوزيف ناي تحت عنوان: "Soft Power, Hard Power and Leadership".

[13] المقصود هنا، هي 'النخبة العاطلة' المسيطرة حاليا على تلك المؤسسات، أمثال The Fletcher Foundation، The Carnegie Foundation، Chatham house، الـ CFR والـ ESRC، على صعيد المثال وليس الحصر.

[14] المبدأ الثالث الذي حدده مورغنثو في المرجع السابق: Six Principles of Political Realism.

[15] Roderick Kramer, "The Great Intimidators", Harvard Business Review, Feb 2006, p 90

[16] أو ما يسمى بمبدأ 'القوة الناعمة' Soft Power الذي دعا إليه البروفيسور 'جوزيف ناي' Joseph Nye, Jr. من جامعة هارفرد Harvard في سنة 1990، ليطور به ويفصله بعد ذلك في كتابه 'القوة الناعمة: السبيل إلى النجاح في السياسة الدولية' Soft Power: The Means to Success in World Politics في سنة 2004.

[17] أو 'Attractional Power': التعبير الذي استعمله جوزيف ناي في تعريفه لمفهوم 'Soft Power'.

[18] "قوة الإجبار"، أو ما يسمى بـ 'القوة الصلبة' Hard Power، والتي تعتمد غالبا على غلبة 'المعايير الكمِّية': كعدد السكان، وعظمة وقوة الجيش أو القوة العسكرية، وحجم 'إجمالي الناتج المحلي'.

إن ما تشهده الساحة الأكاديمية من خلافات فكرية جديدة، "محصورة" في خياري سياسة القوة من 'قوة صلبة' وأخرى "ناعمة"، وفي ظل أحكام سلبية ومُسبقة لما تحتمله 'قوة الإقناع' من بدائل يُعمل على إزالة أسباب ومقومات نجاحها؛ إنما سينتهي بنا مجددا لما فيه مصلحة وتثبيتا لمنطق القوة المعتمدة حصرا على أساليب المكر والنفاق السياسي. إن ما ستشهده السياسة الدولية من بديل مؤقت لما مارسته القوة العظمى من "تسلط" على أساس خيار 'القوة الصلبة' لا يمكن أن تعلق عليه الآمال، وإن ما ستتَبَعه هذه "القوة" خلال السنوات القليلة القادمة من "سياسة ناعمة" لن يغيّر من الأمر شيئا. فنصيب سياسة 'ليّ العقول' لن يكون أفضل من نصيب سياسة 'ليّ الأذرُع' في ظل النوايا السيّئة؛ وعلى من يعلّق الآمال على إحقاق الحق في هذه الحالة أن يستفيق من ثباته؛ وعسى أن نُثبِت للتاريخ أننا بشر يفكر ويعقل ويتقدّم ويتطوّر، وأن ما يُفرض علينا في ظل الجهل والضياع من 'أمر واقع'، ومفاهيم "حيوانية" لما يحكم حياتنا ومصالحنا، إنما هي حالات إستثنائية "شاذة" لا يمكن لها أن تدوم.

إن ما نعيشه اليوم مما يسمى بـ 'سياسة القوة' Power Politics، إنما هو تعبير حديث أطلقه العالم الإنكليزي 'مارتن وايت'[19] Martin Wight (1913-1972) على ما رءاه وقيَّمه من حالة للعلاقات الدولية بين 'سيادات' Sovereigns، أو دول 'ذات سيادة'، همُّها حماية كياناتها ومصالحها عن طريق تهديد بعضها البعض بالقوة العسكرية أو الإقتصادية أو السياسية؛ الغلبة في هذه 'التركيبة' لمن يمتلك القدرة على إيزاء الآخرين! وعلى هذا الأساس، فإنه من "طبيعة" الدول، أو "الشعوب"، أن تتنافس على مصادر الثروة والقوة والحياة في صراع أزلي من أجل البقاء، المصلحة الخاصة فيه دائما فوق مصلحة الآخرين، أو مصلحة ما يسمى بالمجتمع الدولي... وعلى هذا الأساس أيضا انبنت السياسة الدولية المعاصرة، وفي ظل هذا المفهوم للعلاقات الدولية أنشئت المؤسسات الدولية الحالية؛ أي أن ما يسمى بـ 'المجتمع الدولي' أو 'الأمم المتحدة' أو 'مجلس الأمن' أو 'المحكمة الدولية' وغيرها من المؤسسات الدولية "الإنمائية" أو "الخيرية"، إنما هي من أجل التخدير وكسب الوقت، ومن أجل تثبيت 'الأمر الواقع'، لا للأمن والإستقرار، ولا للسلام وخير الإنسان، كما يظن الكثيرون.

المستقبل والحقيقة

إن ما يحكم السياسة والعلاقات الدولية اليوم تحت شعار 'الواقعية السياسية'، إنما هو مبني على فرضيات فلسفية إجتماعية "متشائمة"، تُصرُّ على الأصل "المشاغب" و'الأناني' للإنسان، وعلى الطبيعة 'العدوانية' للدولة، في ظل نظام عالمي 'فوضوي' تتحرك فيه الدول على أساس الرغبة في تحقيق أكبر قدر ممكن من القوة والنفوذ و"الهيمنة"، بدلا من 'القيم' و'المبادئ العامة'... كل دولة تسعى، وبشكل منفرد، من أجل تحقيق مصلحتها الوطنية المتمثلة ببقائها و'بأمنها القومي' المعتمد بدوره على ما تمتلكه الدولة من قوة عسكرية وإقتصادية... وبالتالي، فإنه من المستحيل، حسب رأي مؤيدي هذه النظرية، الإتفاق أو الوصول إلى 'قيم مشتركة' أو 'مبادئ دولية مشتركة'، أو أي إجماع على أي نظام دولي جامع، في ظل غياب 'حكومة عالمية' World Government قادرة على "فرض القانون" و"معاقبة من يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة على حساب الآخرين".

[19] يعتبر 'وايت' من أهم أساتذة 'العلاقات الدولية' في القرن العشرين، كما يعتبر كتابه 'سياسة القوة' من أهم الكتب وأكثرها تأثيرا في مجالات السياسة والعلاقات الدولية، العلمية والتطبيقية، ومنذ الحرب العالمية الثانية، إلى يومنا هذا.

إن ما تثيره وتروّج له فعاليات 'النخبة العاطلة' المتسلطة والقابضة على مراكز صناعة القرار من صورة سلبية للواقع البشري، ولأصل الإنسان، يستحيل على أساسها الوصول إلى ما يحتاجه 'المجتمع الدولي' لضمان أمنه و"استمراريته"، من مبادئ وقيم إنسانية دولية مشتركة تحتكم إليها الشعوب والجماعات في علاقاتها وعند الخلاف والأزمات، إنما يُراد به "تيئيس" أصحاب الفكر، وقطع الأمل والطريق أمام أي مبادرة من أجل الإصلاح أو التغيير. وإن ما يطرحه 'الإحتكاريون' على بساط البحث من حل في ما يسمى بـ 'الحكومة العالمية'، إنما هدفه استعادةً لنظام 'العبودية'، وتثبيتا للهيمنة القائمة، ومن أجل فرض ما لا يمكن قبوله بالمنطق والطرق الديمقراطية في حال فشل محاولات 'الإستيعاب'، أو تغيير 'النمط الطبيعي' الذي على أساسه يتقدم الناس و"تتطور" الشعوب. ثم إن في ما نشهده من استبدال لتلك 'الوحدة السياسية' (الدولة) بكيانات أوسع وبمواصفات مختلفة، وفي ظل ما نراه من تحلل لما بنى عليه 'الواقعيون الجدد' نظريتهم من دولة شرعية "ذات سيادة"، لدليل قاطع على تخلُّف ما تحمله بعض القوى المحلية والإقليمية من عقلية 'شوفينية' وفكر انعزالي.

إننا نعيش اليوم في ظل ما يسمى بـ 'زمن المعرفة'، و'ثورة معلوماتية' تغيرت فيها القواعد التي انبنت على أساسها الدول والمنظمات المعاصرة؛ وكما يقول 'مورغنثو'، أن ما نعرفه من علاقة بين الدولة والمصلحة، 'إنما هو من منتجات التاريخ، وبالتالي، فإن مصيره إلى الزوال مع التاريخ'. وكما بيَّنت ومن بداية هذه الحلقة، فإن ما يستند إليه "الإنعزاليّون" المعاصرون في رفضهم للحقيقة، إنما هو مبني على "نظرية" إستثنائية ترعرعت على وقع الحروب والإهتزازات الأمنية والسياسية، لتُفرَض بعد ذلك وبطرقة تسلُّطية إلغائية، على ما كانت وما زالت تحتمله الساحة من واقعية حقيقية. نعم، إن ما أدى في النهاية إلى هيمنة هذه "النظرة التشاؤمية" على ما أفرزته الحركات الإصلاحية أبان 'عصر النهضة الأوروبية' من إيجابيات و'مثالية'، إنما يعود إلى فشل 'منظري المثالية' آنذاك في متابعة التطورات و"التأقلم" مع المستجدات الإجتماعية. ولكن الفضل في تحقيق تلك "الهيمنة"، وقبل كل شيء، يعود لما قامت وتقوم به تلك النخبة المنَظَّمة من جهد دؤوب وقراءة دقيقة للواقع، وتحليل مفصَّل لما تتحرَّك وتتفاعل على أساسه الجماهير (من خلال 'علم النفس' وبجميع فروعه)، مما أدى إلى نجاحها في السيطرة على كل أو معظم المؤسسات التربوية والإقتصادية والإعلامية، وعلى "شرايين" الحياة السياسية، وعلى مراكز الضغط و"التأثير" على 'حركة التطور الإجتماعي'.

إن مواجهة الأمر الآن يتطلَّب ومن الجميع التعاون على ما يمكن الإتفاق عليه من قيم مشتركة، أو "مصالح مشتركة" (مجاراةً للأمر الواقع)، تبنى على أساسها "التحالفات الجديدة"، وبما يتناسب مع الواقع السياسي الجديد. وإن ما وصلت إليه تلك النخبة الإحتكارية من نفوذ سياسي واقتصادي، من المستحيل على أي دولة محاسبته ولو مهما كبر شأنها، إنما هو بحاجة إلى نخبة منظمة مقابلة يتعاون فيها الشرفاء من علماء السياسة والقانون وباقي العلوم الإجتماعية مع ما تبقى 'في هذه الدنيا' من 'طاقات' عملية "نظيفة" وإعلامية "صادقة"، وفي ظل ما يمكن الإجماع عليه من رؤى مشتركة تجمع بين المثالية والواقعية، من أجل تهيئة الأجواء والأرضية "المناسبة" لمعالجة هذا الخلل الدولي. هذا ما يتطلبه الواقع وتستلزمه الواقعية الحقيقية؛ وللحقيقة، أن ما هي عليه معظم الزعامات السياسية والكيانات الرسمية الحالية (إلى أي منظومة سياسية أو "محور" دولي إنتمت)؛ وفي ظل ما نراه من أنا ونفاق وجهل وتخاذل؛ لن يكون في مصلحة الناس أو المصلحة العامة على المدى المنظور... وإلى أن يستفيق العقلاء وقبل فوات الأوان، أو تنتفض الشعوب المسلوبة إرادتها والجماهير المقهورة وما يُعمَل الآن على تخريجه من أجيال ضائعة متمرِّدة "حيوانية" جائعة، لتكون من أول ضحاياها رؤوس تلك الأنظمة المستهترة بحقيقة ما يجري من حولها، وبحق ومستقبل شعوبها والناس أجمعين.

الحلقة الثالثة

لعبة المحاور: محور 'الشر والتطرّف'، ومحور 'الخير والإعتدال'

أملي أن تستمع الشعوب إلى ندائنا، وتتخلّص من الطفيليات الإرهابية التي تتهدد بلادها كما تتهدد بلدنا... وعلى بعض الحكومات التي ستتردَّد في مواجهة الإرهاب أن تعلم جيدا أنها إن لم تتحرّك، فإن أميركا ستتصرَّف. هدفنا أن نمنع تلك الأنظمة الداعمة للإرهاب من تهديدنا أو تهديد أصدقائنا وحلفائنا ... دول مثل هذه، وحلفاؤها من الإرهابيين، يشكلون محور شر يتسلح من أجل تهديد السلام العالمي... الوقت ليس في مصلحتنا. ولن أنتظر الأحداث، في الوقت الذي تتجمع فيه المخاطر... حربنا على الإرهاب بدأت، ولكنها فقط البداية... هي دعوة من التاريخ لنا ولحلفائنا إلى المعركة، وإنه لمن دواعي المسؤولية والفخر أن نحارب قتال الحرية.[20]

جورج و. بوش (كانون الثاني/يناير 2002)

'محور الشر': تذكرة ومقاصد

إن أول ما يبرز في ذهن المواطن عند ذكر كلمة "محور" Axis، خاصة في بلاد الغرب، يتمثل في ما عرفته تلك الشعوب، الأوروبية على وجه التحديد، من تهديدات من قبل 'دول المحور' أبان الحرب العالمية الثانية (ألمانيا وإيطاليا واليابان)، مما يستدعي الإستنفار وبشكل مباشر وتلقائي. ومن الواضح أن استخدام هذا التعبير من قِبل 'بوش' قد تم بعناية "فائقة" ودراسة دقيقة ومسبقة[21]، من أجل تهيئة الأجواء وتحضير الناس لما ينتظرهم من حرب مكلفة لا بد من قبولها وتحمل تبعاتها. فما كان يراد من وراء كلمة 'محور'، وكتعبير مجازي metonym يشير إلى 'النازية' و'الفاشية'، هو التذكير بما سبق الحرب العالمية الثانية من أجواء مشحونة[22]، وكما يقول 'دانيال هيرادستفايت' Daniel Heradstveit (2005)، من أجل 'إعادة تركيب النظام العالمي على النحو الذي كان عليه في الثلاثينيّات – أي محاولة النظر إلى العالم من حولنا بعيون الثلاثينيات؛ فالشر في دول المحور، وعلى الناس أن تتهيأ من أجل مواجهة الأمر'[23].

---

[20] مقتطفات من خطاب 'حالة الإتحاد' State of the Union (29 January 2002).

[21] ومع أن الذي إختار تعبير 'الشر' هو جورج بوش، وذلك لدوافع دينية إنجيلية واضحة، إلاّ أن من قام بدراسة واختيار الشعار كان 'دايفد فروم' David Frum، وهو 'صهيوني متطرف' ناشط في أروقة صناعة القرار السياسي في كل من كندا والولايات المتحدة، كما أنه معروف بذكائه و"حنكته"، وليكون أول موظفي البيت الأبيض والوحيد من غير حاملي الجنسية الأميركية.

[22] بما فيها ما شهدته تلك الفترة من حالة 'كساد عام' وشامل Great Depression على صعيد الإقتصاد العالمي، إنطلاقا من الولايات المتحدة وعلى أثر إنهيار 'البورصة'، ومما أدى في النهاية إلى إندلاع الحرب العالمية الثانية.

[23] ورقة تحت عنوان "The Axis of Evil Metaphor"، قدِّمت في المؤتمر السنوي السادس والأربعون لجمعية الدراسات الدولية في 'هونولولو' / 5 آذار 2005. وهي مبنية على تقرير موسَّع للمؤسسة النروجية للشؤون الخارجية في 'أوسلو' NUPI (تقرير رقم 277 / أيلول 2003)، بدعم وتوجيه من مجلس البحوث ووزارة الخارجية النروجية.

لقد أراد 'بوش'، وإدارة 'سياسة القوة الصلبة' من ورائه، أن يضع حدا مؤقتا للمنطق والعقل، من أجل الإنتقال مباشرة إلى العمل (العسكري)، كما يفصِّل 'هيرادستفايت'، أيضا، مستشهدا بعد ذلك بما اعترف به أحد مستشاري 'بوش' في إحدى المقابلات الصحافية قائلا: 'نحن الآن إمبراطورية، وعندما نتصرَّف، نخلق الواقع الخاص بنا، وبكل دقَّة نتحرَّك مرة أخرى، لنخلق وقائع جديدة أخرى؛ ما يمكن لك أيضا أن تتدارسه؛ وهكذا تتطور الأمور. نحن نصنع التاريخ... أما أنت، وكل العالم، كل ما يمكنكم فعله، فقط، أن تدرسوا ما نقوم به'[24]. هذا ما يجب أن ننتبه إليه الآن؛ ويكفي أن نعود إلى ما خلصنا إليه في الحلقة السابقة، لنستدرك ما نستطيع إدراكه مما تخفيه "الوقائع" من حقائق، ولنستدل على حقيقة من يقف وراء تلك 'الشعارات المبهمة'، وما تخفيه الكثير من العناوين البراقة، وما يراد من ورائها على مستوى الساحة السياسية الدولية وعلى الصعيدين الإقليمي والمحلي.

للعبة المحاور هذه مقدمات تعود إلى ما طلعت علينا به الولايات المتحدة في بداية التسعينيات مما يسمى بـ 'الدول المارقة'[25] Rogue States، وعلى أثر إنهيار الإتحاد السوفياتي. إلا أن ما ألهم 'دايفد فروم' في تحديد خياره، يكمن في ما وصف به عالم السياسة الإسرائيلي 'يوسف بودانسكي'[26] Yossef Bodansky طهران وبغداد ودمشق بـ 'حلف المحور الجديد' The New Axis Pact، في تقريره[27] عندما كان مديرا للّجنة الخاصة المسؤولة عن قضايا الإرهاب والحرب غير التقليدية the Congressional Task Force on Terrorism and Unconventional Warfare التابعة لمجلس النواب الأميركي. فلقد قالها 'فروم' في كتابه 'الرجل المناسب: الرئاسة المفاجئة لجورج و. بوش' The Right Man: The Surprise Presidency of George W. Bush أنه و'بالرغم من النزاعات القائمة بين إيران والعراق والقاعدة وحزب الله، إلاّ أنهم جميعا مستاؤون من قوة الغرب وإسرائيل، وكلهم يحتقر ويكره القيم الإنسانية للديمقراطية'... وفي ذلك ما يكفي لتوضيح العقلية والخلفية الثقافية لمن بيده الآن مفاتيح 'القوة المهيمنة'، وما يبيِّته هؤلاء لكل الناس، ولشعوب منطقة الشرق الأوسط، وللعرب والمسلمين.

المسألة لا تحتاج إلى الكثير من العناء لنتبيَّن ما يُراد ومن هو المقصود من وراء هذه التسميات من 'دول مارقة' و'محور شر' و'محور الراغبين' Axis of the Willing و'ما بعد محور الشر' Beyond the Axis of Evil، إلى ما وصلنا واستقر عليه الأمر مؤخرا على يد 'دان غِلـّرمان'[28] Dan Gillerman مما يسمى بـ 'محور الإرهاب' Axis of Terror. يكفي لأي إنسان أن يبحث عن هذه التعابير وعن أسماء طارحيها على 'الإنترنت' ليكتشف ما يَجمَع بين تلك "الجوقة المنظمة" من معتقدات إلغائية لوجود من يخالفهم من الأمم والشعوب، ليراجع حساباته ويعدل من اصطفافاته... وليعلم من لم يعد باستطاعته "توريث" أبنائه مفاتيح التسلط على حياة ومستقبل شعبه ومقدرات بلده، أن التغيير قادم، وأن ما يُطمئنُه به الإستغلاليون و"الجائعون" من تجار الخطابات والمقالات الحاقدة، فليمُدَّهم في طغيانهم؛ وأن ما ينجح فيه هؤلاء من تسويق لفكرة ما يسمى بمحاور التطرُّف والإعتدال لن يدوم طويلا، فالوقت هذه المرة ليس في مصلحتهم... وسيعلم الذين ظلموا غدا أي منقلب ينقلبون.

---

[24] Ron Suskind, "Without a Doubt", *New York Times*, October 17, 2004.

[25] شمال كوريا، أفغانستان، إيران، العراق، وليبيا.

[26] صهيوني متطرِّف آخر، من مواليد إسرائيل ويحمل الجنسية الإسرائيلية، وممن يجاهر بولائه "الأول" لإسرائيل، وقبل ولائه للولايات المتحدة.

[27] تقرير تحت عنوان "Tehran, Baghdad & Damascus: The New Axis Pact" بتارخ 10 / 8 / 1992.

[28] سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة (نيسان/أبريل 2006).

أهداف 'لعبة المحاور' على الساحة الدولية

وبالرغم من الثروة التي جنيتها في الأسواق المالية، إلاّ أن ما يخيفني الآن، ما تشهده 'الرأسمالية المتحررة' من "فلتان" في سبل إنتشارها، وما نراه من فرض 'لقِيَم السوق' على جميع جوانب ودوائر الحياة، مما يشكل تهديدا خطيرا لمجتمعنا الحر والديمقراطي. بالأمس كان الشيوعي؛ إلاّ أن العدو الأساسي للمجتمعات الحرة، وكما هو واضح اليوم، يتمثل بـ 'التهديد الرأسمالي'.[29]

جورج سوروس (شباط/فبراير 1997)

تعقيبا على ما قاله وحذر منه 'ماركس' و'إنجلز' Marx and Engels في 'البيان الشيوعي' the Communist Manifesto سنة 1847 من مغبة ما كانت "وما زالت" تتَّبِعه 'البرجوازية' the Bourgeoisie من 'تدمير [ممنهج] للصناعة المحلية' و'إستغلال [رخيص] للسوق العالمية'، فلقد دأب الكثيرون من علماء السياسة على التذكير، ومنذ ذلك الحين، بما يحتمله التحذير من واقعية تستحق الإنتباه والتفكير. وفي الوقت الذي يشدد فيه البعض على ما ينتظر 'النظام الرأسمالي العالمي، من أزمة متعلقة بشرعية الدولة[30] Legitimation Crisis، تتواصل لتنتهي بإنهيار النظام بأكمله، ينبّه البعض الآخر من عواقب ما وصلت إليه 'المنظومة السياسية - الإقتصادية' من هيمنة شاملة على كل ما عرفته الإنسانية من نظم حياتية وإجتماعية، مشددين على خطورة "الرؤية المحدودة" التي تقيَّم على أساسها 'العولمة' an ahistoric and uncritical attitude to globalization، وما تتسلح به 'النخب الفكرية المعاصرة' من مبررات أيديولوجية في ظل هذا 'الضعف في التمييز'، مما يساهم في إزالة كل ما يقف أمام طموحات 'قوى الإحتكار' من حدود و"شرعيات" وقوانين[31].

ومع العودة إلى ما سأقوم بتفصيله لاحقا مما أشرت إليه في الكتاب السابق[32] في سياق الحديث عن "الأساليب الترقيعية" التي تتعامل فيها قيادات النخبة العاطلة مع ما يتضمنه النظام الرأسمالي[33] من 'أزمات ملازمة' كامنة، فإن كل ما يهم صناع القرار من "متسلطي العصر" أن تُصرَف الأنظار عن أي تشخيص منطقي أو حل واقعي للخلل القائم، تثبيتا للفوضى الفكرية وتعطيلا للحلول العملية، ولسهولة 'العمل في الظلام'، ومن أجل الحفاظ على هيمنتهم على القوة المهيمنة على النظام الدولي.

---

[29] George Soros, Atlantic Monthly, February 1997.

[30] ما حذر منه العالم والفيلسوف الألماني 'يورغن هابرماس' Jurgen Habermas سنة 1975 من 'تناقض متجذر بين واجب الدولة الرأسمالية في تشجيع النمو الإقتصادي، وضرورة توفير الرعاية الإجتماعية Welfare State، حيث تستلزم كل من هاتين المسؤوليتين اتباع مبادئ تنظيمية مختلفة تماما عن الأخرى. إن النجاح في أي من الأمرين سيكون حتما على حساب الآخر'. وبالتالي، فإنه وبالرغم مما قد يبدو عليه النظام الرأسمالي الحالي من تماسك وقوة، إلاّ أن 'ما ستنتجه الأزمة تدريجيا من تهديد لشرعية الدولة، سيؤدي في النهاية إلى إنهيار النظام بأكمله'.

[31] راجع كتاب The Globalization of World Politics: an introduction to international relations لـ J. Baylis and S. Smith، الطبعة الثانية، NY: Oxford University Press، (2001)، ص. 220-221.

[32] راجع "العالم في ظل النظام العالمي الجديد" من كتاب 'منطقة الشرق الأوسط: بوابة للحل أو باب على الجحيم'.

[33] والكلام هنا عن "الرأسمالية الإحتكارية" القائمة على الجشع والإحتيال والتسلط والإستغلال.

لقد "إنهار" الإتحاد السوفياتي، وانتفت بسقوطه "مستلزمات الفزاعة"[34] القابضة على أنفاس وحيوية العمل الفكري العقلاني والمنطقي... ومع "طلوع الفجر الجديد"، وانتهاء 'حالة الطوارئ'، ظهرت الحقائق وما وصل إليه 'الغرب' من أمر واقع، فارتفعت الأصوات والإنتقادات والتحذيرات؛ وما يميز الأمور عن سابقها، أن الأصوات هذه المرة كانت من داخل المنظومة ومن الساحة الداخلية للقوة المهيمنة والنخبة المتسلطة على القرار الدولي! إن ما كان يثار و"بكل واقعية" على أثر إنهيار 'نظام القطبين' من "حقائق"، إنما كان يتعلّق بـ "صميم" ما كانت وما زالت تعتمد عليه قوى التسلط من أجل البقاء، ناهيك عما تقتضيه المسألة من معالجات سريعة لا تخلو من المخاطر والمجازفات. وبغض النظر عما تحتمله تصريحات أصحاب 'الحلقة الداخلية' من تفسيرات مختلفة أو متعارضة، إلاّ أن في ما يقوله 'جايمس غولدسميث' الكثير مما يستحسن على كل المتسلطين أن يتفكروا فيه[35].

أنه لأمر مُدهِش فعلا أن يراقب الإنسان موت حضارة تدمّر نفسَها بنفسِها، بسبب عجزها عن إعادة النظر في صلاحية ما تقوم عليه هذه الحضارة من 'أيديولوجية إقتصادية'، في ظروف وأجواء جديدة ومختلفة.[36]

جايمس غولدسميث (شباط/فبراير 1994)

هناك تغيرات إجتماعية وعالمية لا يمكن تجاهلها؛ وإذا ما أثبتت الحروب والإهتزازات الأمنية فعاليتها بالأمس في إحتواء الموقف وترقيع الخلل، فالأمور اليوم أكثر تعقيدا والنتائج غير مضمونة. لقد ظن البعض أن بإمكانه إعادة تركيب الإنسان، وبعد التجربة تبين أنه لا يعرف عن الإنسان شيئا. لا أريد "تبسيط" المسألة هنا، ولكنني لا أريد أن أتجاوز ما أبتغيه من وراء هذه الرسالة أيضا[37]. فما أحاول الإشارة إليه والتشديد عليه، هي الحالة التي آلت إليها 'اللعبة السياسية' من "تعديلات" على صعيد 'اللاعبين الأساسيين'، من دول ومؤسسات شرعية إلى نخب تقيس الأمور على قياسها. وفي الوقت الذي يمكن للكثيرين فيه معرفة قدرهم، هناك من لا يريد الإعتراف بالواقع ولا بالحقيقة، ولأسباب تتخطى المصالح وكل الحسابات المادية. هناك عقلانيون واقعيون في تلك 'الحلقة الداخلية'، يدركون تماما خطورة ما ينطلق منه زملاءهم في حساباتهم السياسية من خلفيات دينية 'خرافاتية'[38]. إلاّ أن أصحاب القرار منهم، لا يريدون قبول حقيقة أن الذكاء لم يعد حكرا لفئة دون غيرها من البشر.

---

[34] ما كانت تقتضيه 'المصلحة الوطنية'، في ظل وجود "العدو الواحد" وتحت التهديد، من "تستُّر" أو غض للبصر عن العيوب والمشاكل الداخلية، وكي لا يتهم المرء بالخيانة أو العمالة لما يمكن أن يعرض 'الأمن القومي' للخطر.

[35] إن في صِحَّة ودِقة ما يقوله العديد ممن يُحسب على هذه الفئة المحتكرة لدليل قاطع أن المسألة لا يمكن أن تقتصر على محاولات الإحتواء أو الإلتفاف على الإنتقادات المتصاعدة، إنما فيها ما يكفي للتأكيد على ما تربى عليه هؤلاء من أنا وجشع وتقديم للمصلحة الخاصة... ولعلها تكون عبرة لمن يعقل ويعتبر من أصحاب الزعامات والتسلط، الإقليميين والمحليين، حتى يراجعوا حساباتهم ويدققوا فيما يتحفهم به من يعتمدون عليهم اليوم من وزراء ومستشارين.

[36] Sir James Goldsmith, London Times, February 1994.

[37] من المهم جدا أن يقدِّر القارئ حساسية وصعوبة ما أحاول صياغته من نص أريد به رسالة قصيرة ومعبرة إلى كل من 'المعنيِّين' وعامة الناس، ليفهمها كلٌّ حسب 'مفرداته' وتجاربه، وطبقا لما أبتغيه من تفاعل متفاوت لدى الطرفين.

[38] راجع "شعارات مبهمة، وتحالفات جديدة" من كتاب 'منطقة الشرق الأوسط: بوابة للحل أو باب على الجحيم'. وللمزيد من التوضيح، فقط، أنظر إلى العنوان الذي اختاره 'دايفد فروم' لكتابه السابق الذكر عن 'جورج بوش'، وحاول التفكير في تعبير "الرجل المناسب" وكلمة "مفاجئة" في تقديمه لرئاسة 'بوش'!

ولنضع الأمور بشكل مبسَّط؛ ولكي نسهّل على غير المتابعين فهم ما أبتغيه من كل هذه القصة، وما يربط بينها وبين ما نتكلم عنه من تأثيرات للعبة المحاور على الساحة الدولية؛ فلهذه اللعبة جذور تتمثل في ما يحمله النظام الرأسمالي من أزمات متكررة تستلزم وجود "عدو" أو تهديد وحالة أستنفار تبنى على أساسها المحاور، وتصرف في ظلها الأنظار عن العيوب الداخلية وعن الكثير من الحقائق. ولهذه الأزمات أوجه وعناوين متعددة، منها إقتصادية أو مالية، ومنها ما يتعلق بشرعية النظام القائم؛ ولقد "استُعمِلت" الحروب العالمية من قبل، وكلما بلغت الأزمة ذروتها. إلاّ أن المسألة اليوم مختلفة، ولأسباب متعددة، على رأسها ما شهدته ساحات الصراع الفكري الإجتماعي والسياسي العسكري، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، من "عودة" للعامل الديني، وبزخم غير متوقَّع إلى "المعادلة". وحتى لا أطيل[39]، فإن ما تقام وتُحدَّد على أساسه المحاور اليوم على درجة من الحساسية والخطورة، وما كان بالأمس من مسؤولية الدول والحكومات المنتخبة، صار اليوم رهينة في يد "نخب مستهترة" لا تقيم وزنا لما تقتضيه المصلحة العامة، ولا يعنيها ما قد يتسبب به تطرُّفها من صراعات ومصائب.

لقد كان للدولة دورها في تقرير المصير وتحديد المصلحة العامة والتمييز بين العدو والصديق. إلاّ أن من يحتكر المهمة، ومنذ أواخر السبعينيات، هم مجموعة من 'المتطرفين الصهاينة'، ومجموعات متفرقة من 'جماعات الضغط' المختلفة التوجه والإختصاص، على رأس كل منها صهيوني متطرِّف... والمسألة لم تعد تخفى على أحد. كل من يعمل الآن في أي من المؤسسات الأكاديمية أو الطبية أو القضائية أو الإعلامية أو الإقتصادية أو السياسية، وفي أي من الدول المؤثرة، يعلم ويشهد على ذلك... وإن كانت تقتضي الحاجة بالأمس لكي يتستَّر هؤلاء خلف 'فزاعة' ما يسمى بـ "نظرية المؤامرة"، فلبعض المتشددين من هؤلاء اليوم حسابات "عقائدية" لا يرون معها أي حرج في الإعلان عن هويتهم، وعن حقيقة توجهاتهم[40]... وعلى أساس حساباتهم هذه "تفرَض" التحالفات، ومن دون أي اعتبار للحدود أو الخصوصيات، أو لما حققته الأنظمة الإجتماعية من تقدم حضاري.

لم يكن من المعقول إقناع أو إلزام المجتمعات الغربية أن تتخلى عما جاهدت ودفعت الدماء ومئات الآلاف من الضحايا، لتتخلَّص من الأنظمة 'الأوتوقراطية' من حكم ملكي و'دكتاتوريات'، ومن أجل الحصول على ما وصلت إليه من قيم وحقوق وحريات. وكما ذكرت فيما سبق، كان لا بد من "حدث عظيم ومفاجئ"، يستلزم الإستنفار المباشر و'إعلان حالة الطوارئ'، بعيداً عن المنطق وعما عهدته الأنظمة الغربية المعاصرة من أساليب متأنيّة ومتعقلة في دراستها وإتخاذها للقرارات. كان لا بد من إسكات "مثيري الشغب" من الأكاديميين والمفكرين العقلاء، وبأساليب غير مسبوقة، ظنا من هؤلاء الحاقدين على الإنسانية، أن بإستطاعتهم "بسط" "مشيئتهم"، عن طريق ممارستهم لهذا "الإرهاب الفكري"... وكان لا بد من جمع كل المرتهنين والمرتزقة من متسلطي وتجار العالم لمواجهة الحدث، وفي 'معركة فاصلة'، يحتكر فيها النفاق العالمي تمثيل محاور الحرية والإعتدال... إلاّ أن ما يراهن عليه هؤلاء من "طلقة أخيرة"، وبإعتراف 'الواقعيين' من زملائهم في دائرة التحكم، لن يكون في مصلحتهم... ولعل في ما يقترفونه الآن من خروقات واعتداءات صارخة على المبادئ، وعلى القوانين والشرائع، بداية لنهايتهم، ولخلاص البشرية مما أعاثوه في الأرض من "شر" وفساد.

---

[39] لقد سبق وتوسَّعت في هذا الموضوع في سياق حديثنا عن "قوى التطرُّف والإرهاب" و"جذور الخلل" في كتاب 'منطقة الشرق الأوسط: بوابة للحل أو باب على الجحيم'.

[40] وهذا ما دفع بالبعض من "المتعقلين" في صفوفهم للتحذير من مغبة ما يقومون به، كما بينته في بداية الحديث... ولمن يريد المزيد من المعلومات، أن يقرأ قليلا عما يسمى بـ 'الصهيونية المعدَّلة' Revisionist Zionism.

انعكاسات وتبعات 'اللعبة' على العرب والمسلمين

وعلى أثر تلك التطورات الإنقلابية، التي بلغت ذروتها بتحَصُّن نخب التطرف بـ "وعودٍ إلهية" تنتهي بنا جميعا في أتون حرب عالمية شاملة[41]؛ بما يمكن لتلك "المعركة الفاصلة" Armageddon أن تتسببه من خراب وتدمير للشعوب وللإنجازات الحضارية؛ علت الأصوات للمطالبة بالتعقل، ولتُسلَّط الأضواء على ساحة الصراع أو المعركة الحقيقية. عندما قُدِّم الإسلام ليحل مكان الشيوعية، وكتهديد بديل، أو "فزاعة" بديلة، لم يكن ذلك بإرادة المجتمعات الغربية، أو طبقا لمصالح مؤسساتها، أنما بتخطيط من تلك 'النخبة العاطلة'، ولأهداف خاصة بهم وبما "ينتظرونه من وعود" في منطقتنا. ثم "شاء القدر" والتقت المصالح! وفي الوقت المناسب والمكان المناسب... فكان 'الزواج المؤقت' بين من كان يبحث عن علاج لأزمة إقتصادية قادمة، وبين "فئة مهووسة" من "متشددين عقائديين" لا يَقِلُّون وزنا ولا شـأنا... ومن هنا كانت خصوصية منطقة الشرق الأوسط؛ ولتعود "مرة أخرى"، محط أنظار العالم وكل شعوب الأرض، ومنطلقا لتلك 'المعركة الفاصلة'، أو 'حلبة صراع عالمية' لما يسبق المعركة من "فرز وتجاذبات" فكرية وعملية[42].

إن ما كان يقلق العقلانيين أن الكلام عن هذه 'المعركة الفاصلة' لم يعد يقتصر على "المتنبئين" أو 'أصحاب الأماني' ممن يدَّعي العلمنة من أصحاب المراكز الحساسة، بل في انتقال "الفكرة" لتُتداول بين 'صناع القرار' وعلى لسان رؤوس السلطة من متدينين لا يخفون ما يؤمنون ويشعرون به من "تكليف إلهي" و"اتصال مباشر" مع 'الخالق'، مما أثار حفيظة البعض من الحلفاء والأصدقاء في 'حلف الراغبين'، ومن العناصر الفاعلة والأساسية... فللأوروبيين، المعروفين "بقلة تديُّنهم"، حساباتهم ومصالحهم؛ وإن كان احتياج الأمريكيين للنفط من الشرق الأوسط لا يتجاوز الـ % 20، كما يدعون، فالأوروبيون يعتمدون على ما لا يقل عن % 65 من هذه الإمدادات و"لحياتهم اليومية"؛ ومن هنا كانت "الصرخة" من أجل الهدوء، والدعوة من أجل التعقُّل والبحث عن مخارج سياسية.

كان من المطلوب أولا أن 'يُسحَب الفتيل'، أو أن يُعطَّل 'الصاعق المُحَرِّض'، والمتمثِّل الآن في ما يسمى بـ 'الصراع العربي الإسرائيلي'. كان لا بد من 'عملية إحياء' لمبادرات السلام، ولكن، مع دراسة مسبقة لأسباب استمرار فشل تلك المفاوضات، ولأن الفشل هذه المرة ستكون له انعكاسات خطيرة و"غير مسبوقة". وعلى هذا الأساس قدِّمت الدراسات والمبادرات، ونوقشت الإقتراحات[43]... إلا أن العقلية المتحجِّرة لهؤلاء المتطرفين كانت وفي كل مرة تحول دون الوصول إلى حلول عملية.

---

[41] وحتى لا يلتبس الأمر على أحد، فالمقصود هنا، هم من سبق وتكلمت عنهم من 'متطرفي الصهاينة' ومن أتباع 'زئيف جابوتنسكي' Ze'ev Jabotinsky (1880-1940)، ممن يتستَّرون وراء ما يدَّعونه من 'واقعية سياسية'، وما يسعون إلى تحقيقه تحت لواء 'الصهيونية السياسية' Political Zionism من 'دولة يهودية'، وكبديل عملي عن 'أرض إسرائيل' Eretz Yisrael، تشمل منطقة 'الإنتداب البريطاني على فلسطين'، بما فيها 'شرق الأردن' و'الأراضي الفلسطينية'، بالإضافة إلى "الحدود الحالية" لـ 'دولة إسرائيل'.

[42] ولقد تمَّت عملية "الفرز" هذه على الساحتين الإقليمية والمحلية تماما كما تمَّت على الساحة الدولية، في ظل فرضية 'العدو والتهديد القائم'، والتي على أساسها وفي أجوائها بُنِيَت "المحاور"، وفي ظلها صُرفت الأنظار أيضا عن كل الأولويات وعن الكثير من المصائب الداخلية والحقائق.

[43] راجع 'التقرير' CIDCR (April, 2005)، الذي تمت مناقشته مع الجهات الأكاديمية المعنية، ليقدم بعد ذلك، وكورقة عمل 'يبنى عليها'، إلى بعض السلطات الرسمية المختصة، بما فيها وزارتي الخارجية البريطانية والسعودية.

وكما للساحة الدولية 'نخبتها العاطلة'، فللساحات الإقليمية والمحلية نخبها التي لا تختلف بحالها عن النخبة الدولية إلاّ بانقساماتها واختلاف مصالحها، وفي انعدام الرؤى الموحَّدة وغياب الأولويات؛ مما كان يساعد، بالأمس القريب، على تمرير الكثير من المعاهدات و"المسرحيات" والإتفاقيات[44]... إلا أن أحدا من قيادات المنطقة اليوم لا يجرؤ على تحمل مسؤولية أية "مبادرة"، دون تعريض نفسه لما قد يفوق ما ناله أسلافه، عندما كان معظم العرب والمسلمين نائمين غافلين 'لا يقرؤون التاريخ'... ناهيك عما وصلت إليه الشعوب العربية والإسلامية من تقدم نسبي على صعيد 'الآفاق المعرفية'[45] والإتصالات التكنولوجية التي تنقل الخبر والحدث مباشرة، وإلى كل بيت وإنسان على وجه الأرض. ومن هنا، كانت الضرورة والحاجة إلى التأسيس لتلك "المحاور" الإقليمية والمحلية التي في أجوائها؛ وكما حصل ويحصل على الساحة الدولية؛ يمكن لكل هذه الإعتبارات الواقعية والمنطقية أن تهمَّش، وللمصلحة العامة أن تُغَيَّب، ولتُجَيَّش "الرَّعية" كل في "مزارع خاصة"، على رأس كل مزرعة 'ديك'[46] من "ديكتاتوريات" التطرُّف والقهر والتسلط، ومن "التجار" المرتهَنين لأعداء الأمة والدين.

ومع العودة إلى قصة الصراع العربي الإسرائيلي، والكل يعرف كم يشوب القصة من تعقيدات لا أريد الخوض في تفاصيلها، لأكتفي بتسليط الأضواء على بعض المراحل المفصلية فيها، والتي، عن طريق ربطها ببعضها، نتوصل إلى ما يعنينا فيما نتكلم هنا عنه. فلقد تطور هذا الصراع المزمن منذ أن "تكرَّمت" المملكة المتحدة والدول الأوروبية (أو 'الغربية') من ورائها بإهداء أرض العرب، 'أرض فلسطين'، لمن كانوا "يودون" التخلص منهم من الشعب اليهودي. ولقد اختلف المفكرون و"الفقهاء" من العرب فيما إذا كان 'الغرب' صاحب القرار، أم أن المسألة كانت و"ما زالت" بتدبير من 'الصهيونية العالمية'، وما يستلزم كل من الإحتمالين من حسابات سياسية وعملية مختلفة[47]. ولقد دفعت الأمة الثمن، والكل يعلم لمن يعود الفضل في هذا الخلاف والإنقسام بين القيادات العربية؛ فالمسألة أكثر وضوحا اليوم، ولعل أمر من كان يتحكم بمجريات الأحداث لم يعد يخفى على أحد... إلا أن قوى ما يسمى بالإستعمار[48]، عندما اضطرت إلى ترك البلاد لـ "تتحرَّر" ويستقل[49] 'العباد'، عرفت كيف تضمن لنفسها السيطرة والهيمنة، ولتلك الكيانات "المحرَّرة" ألا تتقدم 'في حياتها' أبدا.

---

[44] ومن أبرز تلك الإتفاقيات، ما تم توقيعه من قبل كل من رئيس المنظمة الصهيونية العالمية 'حاييم وايزمن' والأمير فيصل بن الحسين قبيل انعقاد مؤتمر 'فرساي' للسلام، والتي تعهد فيها الأخير دعم 'التوطين المكثف' لليهود في فلسطين مقابل مساعدة الحركة الصهيونية له في التأسيس لـ 'الأمة العربية الكبرى'!!! هذا النوع من "الإستغباء" لا ينطلي على أي من القيادات والزعامات العربية الحالية... وإن حصل، فمن المستحيل أن تمر المسألة مرور الكرام. (راجع الملف الملحق HM, Part 1, Chapter 4، الصفحة 2)

[45] كم من أصحاب العقول من لا يدرك اليوم حجم "الغباء"، أو فداحة الخطأ، الذي ارتكبه العرب في إعطاء ثقتهم وتسليم أمرهم لـ'لورنس العرب'، على صعيد المثال وليس الحصر؟ وكم من الناس من لا يدرك اليوم حجم "الخيانة" التي ارتكبها بعض القادة العرب بعد ذلك في حق شعوبهم وفي بيعهم لحقوق العرب!؟

[46] وللترويح عن النفس فقط، أنصح القارئ أن يطلع على، أو يعيد قراءة قصيدة 'في حارتنا ديك' للشاعر نزار قباني!

[47] لقد اعتمد عبد الناصر على نظرية أن إسرائيل كانت "مزروعة" ومن قبل الغرب في 'خاصرة العالم العربي'، طبقا لحسابات ومصالح تلك الدول الغربية، وأنه من الممكن هزيمتها بمجرد عزلها عن مؤيديها على الساحة الدولية. ولقد بنى حساباته على هذه النظرية طوال إحدى عشر سنة، لينتهي به الأمر بهزيمة الـ 1967.

[48] ومن الأولى تسميتها بقوى النهب و"القرصنة" واغتصاب الثروات؛ إذ أن واقع ما قامت به تلك القوى "الغازية"، إنما كان "عمارة" لكياناتهم ولحضارتهم الخاصة، وعلى حساب طاقات وموارد وحقوق ودماء الآخرين.

[49] وأي استقلال كان هذا؟... استقلال عن المحتل!؟ أم لأطراف الأمة عن بعضها، وضمن حدود مصطنعة رسمتها قوى الغزو والتسلط، لما فيه مصلحة خالصة لمطامعها في 'مصادر الثروة' ولسياساتها المستقبلية تجاه هذه المنطقة!!

لا أريد التذكير بـ 'زمن الهزائم'، ولا بـ "الأخطاء المميتة" التي ارتكبتها 'الأنظمة الرسمية' وبعض القيادات العربية؛ إلا أن ما جرى في تلك الأيام الغابرة، لا يمكن له أن يتكرر بعد اليوم أبدا...

لقد استبشر العرب من قبل بوعود الرئيس 'ولسن' عندما أعلن عن 'النظام الجديد للعلاقات الدولية' (راجع 'الوثيقة' HM, Part 1, Chapter 4، الصفحات 2 - 3)، كما صدَّقوا وسلَّموا بعد ذلك بما وعدهم به البريطانيون من 'حكم ذاتي'، مستسلمين لما تركته في قلوبهم "تجاوزات" العثمانيين من أحقاد، وليجدوا بعد ذلك أنفسهم مقسَّمين في دويلات و"كيانات غير طبيعية" لم يُستشاروا فيها، ولم تكن لمصالحهم ولا لخصوصياتهم إعتبارا في رسم حدودها!. ثم كانت بينهم المحاور والتحالفات؛ قسم ملكي 'محافظ'، وقسم تحرُّري تقدمي يريد الخلاص من تلك 'الأنظمة الرجعية'؛ فعمَّت الكراهية وزادت الخلافات، فكثرت الإنشقاقات وتعاقبت الإنقلابات، فاستنزفت الطاقات وذبح الشعب والوطن.

ولقد دخلت 'شياطين الإنس والجن' بين الإخوة، وفي ظل تلك الأجواء المشحونة والمظلمة، ليتلاعب بمشاعر الناس ومصالح الأمة كل من البعيد الحاقد والقريب المتربّص من مقتنصي الفرص. و'يعيد التاريخ نفسه'، فـ "يُستبدَل العثماني" بأهداف أخرى داخلية وإقليمية، عربية وغير عربية... ومن العراق إلى لبنان، تُهَيّأ الأجواء اللازمة، و"أحداث عظيمة ومفاجئة"، تُبنى على أعقابها الأحقاد، بعيدا عن المنطق والتعقل، وعما عهدته الشعوب العربية من تسامح أو "أخلاقيات في التخاصم"... ولإسكات مثيري الشغب من المفكرين العقلاء أيضا، تُستحدَث العشرات من وسائل "الإعلام الحر"، وتُستنفَر المرتزقة من الكتاب و"المحللين" من 'المرتهنين'، ومن 'الجائعين على أبواب السلطة'... فتدخل المنطقة في ما يُخطط لها من أجل استنزافها، من "تحالفات إرتهانية"، وفي 'معركة فاصلة'، يحتكر فيها التطرُّف وأصحاب المصالح والمشاريع الخاصة، تمثيل محاور التحرر و"الإستقلال".

إن كل ما أريده هنا، أن أقول "الحقيقة"... وبغض النظر عما يمكن لتلك الحقيقة أن تتسبب به من "الم" أو حرج لي أو لأي إنسان آخر... لا أريد الدفاع عن أحد، أو تأييد أي من تلك المحاور، وإنني أقدِّر خصوصيات و"جراح" البعض، وأدرك حجم ما وصلت إليه بعض الأطراف من تطرُّف. إلاّ أن ما أراه من "قباحة" في استغلال المشاعر والشعارات، ومن "استخفاف" بعقول الناس، و"استهتار" بمصالح العامة، إنما يستوجب الآن تدخلا لا تراعى فيه "اللباقة" أو 'الكلام المعسول'... ومن موقع المتخصص في 'الدبلوماسية الدولية وحل النزاعات'، العارف بمجريات الأحداث، وللعقلية السياسية والخلفية "الثقافية" التي يتحرَّك على أساسها 'صناع القرار' على الساحة الدولية، أقولها وبكل صراحة و"وقاحة"، أن من بيدهم زمام الأمور، سواء على الساحة الدولية أو المحلية، إنما هم "تجار سياسة"، لا يعيشون إلاّ على ما هي عليه شعوبهم من "غيبوبة" أو "موت سريري".

إن ما يقف وراء ما نشهده من حماسة في بناء المحاور، خاصة على الساحة المحلية والإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، إنما يعود إلى ما وصلت إليه محاولات 'إحياء مفاوضات السلام' من تعثر، أو طريق مسدود، نتيجة تعنُّت من لا يريد التسليم بحقوق شعوب المنطقة أو حتى بوجودهم "كبشر"! لقد عُرضَت عليهم كل الحلول المعقولة، وقدِّمت التنازلات، التي كان بعضها أقرب إلى الإستسلام منه إلى ما تستلزمه مطالب الأمن والإستقرار والسلام... وإن من يسايرهم الآن ويسير على دربهم و"طبقا لتوجيهاتهم" في بناء تلك المحاور من بعض قيادات المنطقة، إنما هم على علم ومعرفة دقيقة بتفاصيل ما يبتغيه هؤلاء الحاقدين؛ وأن ما يقوم به المرتهنون من تآمر على أهليهم و'أبناء جلدتهم'، إنما يفعلونه عن سابق إصرار وتصميم، مدركين مستهترين بما ينتظرهم من حساب على يد شعوبهم عندما يستفيق الأحرار من غفلتهم، وسيستفيقون، ليدفع المتآمرون الثمن؛ ثمنا لم يدفعه من قبلهم أحد.

17/12/16 at 6:07 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: زمن الفتنة و"المفتنين"

زمن الفتنة والمفتنين

’الحكم بالجملة‘ خطيئة وإن كان لما تقوم عليه الكيانات (أو المجموعات) البشرية من أُسُسٍ (فكرية وعملية) أساسٌ (وبنِسَبٍ متفاوِتة) عند مكوِّنات هذه الكيانات في منطلقاتهم وأهدافهم وفي تركيبتهم الخَلقيّة والخُلُقيّة.

الجماعات "الأخلاقية" (والجمعيات الخيرية) يلتقي أعضاؤها (بالأساس) على ما يجمعهم من أساس إنساني ستجد من بينهم أقليّات دخلت (أو "أُدخِلَت") ولأهداف تتعارض مع ما يجتمع عادة هؤلاء (وبالأصل) عليه. وكذلك فالأصل في لقاء "التجميعات" المُغرِضة (أو أي "مجموعة من اللصوص") العمل من أجل "السرقة" منهم من لا يبتغي العنف في تحقيق الأهداف وستجد من بينهم من يريد وقبل "أكل العنب" "قتل الناطور".

ما تقدَّمتُ به في هذه الرسالة من مُقدِّمة إنما هو (وفيها) تذكيرٌ بما أنطلِقُ به في تقييمي للأمور من ثوابت، ومن أجل التأكيد على أن الكلام فيها محصورٌ بتلك الأقليات الاستئصالية المهيمنة (والمتكلمة باسم الأكثرية) والتي إذا ما استمرّت في استغلالها للحيلة سيكون لمكرها تبعات تطال من تتَكلَّم باسمه من حاكم ومحكوم.

ما دفعني للتعليق على خبر ’العربية‘ بخصوص حادثة الكنيسة المرقصيّة لم يكن مبنيّاً على ظاهر القصّة، ولا على ما تحمله في طيّاتها، أو ما تهدف إليه من "جولة جديدة" تُدمِّر ما لم تقدر على تدميره سابقاتها، إنما استباقاً لخرابٍ ما تُصِرُّ عليه تلك الأقليّة المتسلِّطة على العربية وعلى العرب جميعاً حكاماً ومحكومين.

بالأمس كانت (ولا زالت) الفتنة بين المسلمين (سنة وشيعة)، ثم كانت بين العرب أنفسهم (متديّنين وعلمانيّين) وبين الأكثريّة و"الأقليّات" (مسلمين ومسيحيّين) وفي ما تُرَكَّبُ لتُركَب من موجة ضد "الإرهاب" و"الإرهابيّين"؛ إفساداً لاحتواء الخلل، كُلَّمَا أَوْقَدُواْ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِين.

’العربية‘ ليست استثناء من حيث هيمنة "الأقلية الاحتكارية" على إدارتها، وما "تمتاز" به فعلاً عن غيرها أنك، وفي الوقت الذي يُواجه فيه الآخر خصمه، تجدها تُصِرُّ على استئصال الأصل من أهل البيت؛ استرخاصاً بدماء الناس، استهتاراً بمصالح من تدَّعي تمثيله، "مُتمَسِّكة" بمكتسبات خاصة زائلة وعما قريب.

التفاصيل نناقشها في اللقاءات القادمة.

27/11/16 at 7:30 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: الأكثرية، والتهديد الوجودي

"الأكثرية" (أو الأكثريات)، و"التهديد الوجودي"

وكما تنقسم الأقليّات إلى أقليّاتٍ "مَخلوقةٍ" (إيجابيةٍ و'مَحمودةٍ') وأقليّاتٍ مُختلَقةٍ ("سالبةٍ" و'مذمومة')، فالأكثريّةُ أكثريّة "طبيعية" جامعة (تلتقي وباختلاف خصوصياتها على 'الهوية الجامعة') وأكثريّات "غرائزية" مُفرِّقة ومُتَفرِّقة في ظلِّ واقعِ "أكثر الناس" ومنطقِ وقواعدِ 'الهمج الأكثري' (مع التأكيد على ما تتميّز به "طبيعة" المجتمع البشري من عقلانيةٍ وإنسانيةٍ "تَعلوا" على ما كان للإنسان "ليتحكَّم به" من طبعٍ حيواني).

الأكثرية التي أتكلّم عنها في هذه الرسالة هي الأكثرية التي تجتمع وتُجمِع على ميزة وإيجابية طبيعتها وأخلاقياتها الإنسانية، والتي ترضى (وفي الأوقات الصعبة خاصةً) ليكون لـ "الجامع" مكاناً إلى جانب خصوصياتها وما يمكن التنازل عنه (أو "التخفيف من درجة احتكاره") من امتيازات أو "مُكتسبات" آنية زائلة أو غالبا ما تزول وعند أوّل تهديد لما يضمن استقرار (أو "استمرارية تماسك") المجتمع الذي تنتمي إليه.

عندما يتكلم الإنسان عن 'التهديد الوجودي'، فالأمر يتعلّق عادة (أو كما هو معهود) بما يمكن لـ 'الأقلية' (أو الأقليات) أن تواجهه أو تخشاه أحياناً من مخاطر تتهدّد بقاءها (أو ما تمتاز أو تتميز به من خصائص) عند "الخلط" (أو المواجهة) بين النوع والكم... عندما يصبح هذا النوع من التهديد معني ببقاء ووجود "الأكثرية" (أو الأكثريات) الطبيعية والجامعة، فللأمر عندها حساسية وحسابات يجب أن ينتبه إليها الجميع.

ما نشهده ويشهده العالم اليوم من "انحدار" نحو التطرّف في الأنا و"الانعزالية" أمرٌ مُقلِقٌ لا يمكن تجاهل ما ستلقيه هذه النزعة الجديدة (وبدفع من "رأس الهرم"، أو أعلى السلطات و"الدوائر المهيمنة") من انعكاسات وتبعات سلبية على كل محاولات ترميم أو ترقيع الخلل، وعلى "أخر هذه التجارب" في سبيل احتواء جذور هذا الخلل إعلاءً لما تستلزمه مواجهة المخاطر العامة من تعاون بناء وانفتاح شفّاف وقبول بـ ولـ "الآخر"...

عندما يتمادى المهيمن على الساحات (بدءاً من تلك 'القرية الكونية' وإلى أصغر رقعة جغرافية أو ثقافية) في تجاهله لخصوصيات من ينتمي (طوعاً أو إكراهاً) لساحته الجامعة، وعندما تتقَدَّم 'الأقليات الاستهتارية' من صقور التطرّف و رؤوس 'الاحتكار والاحتقار' لتقود ردّة فعل الشارع على وقاحتهم في أساليب الهيمنة، فعواقب المِضيّ في الاستخفاف بعقول الناس ستكون مفاجئة للمستهترين "محلياً" وعلى المستوى العالمي.

عندما تتحوَّل استراتيجية احتواء الخلل إلى "تكتيكات" غير بنّاءة في سبيل "احتواء" الأفراد والجماعات، وعندما يُصرّ "محتكرو قواعد اللعبة السياسية" على "إعدام" المساحات المشتركة (وكل احتمالات التعاون) إزكاءً لمعوّقات 'انعدام الثقة' ودفعاً في بناء 'الدفاعات الخاصّة'... فهذا دليل (إضافيّ) على أن ما يُطمأنُّ لضمان السيطرة عليه من همجيّة ومن مواجهات استئصالية في ساحات الغير سيتحوّل إلى "وباء عالمي" 'تتدحرج' تطوّراته و'مفاجآته'، ولن يفلت أحد من تلك القوى المُحَرِّكة من تبعاته؛ مُقدِّمات طبيعية و"مُجرَّبة" لحرب عالمية (وكعلاج "كَيّ" أخير) تفتح المجال ("كسابقاتها") أمام إعادة صياغة قواعد 'اللعبة السياسية'، أو أمام من يقدر مِمَّن يبقى لـ 'عرض وفرض' ما يمكن للحياة أن تستمر في ظله من نظام عالمي جديد.

هذا الكلام المُوَجَّه لأصحاب المصالح أولاً (ولكل "من يُحِب نفسه")؛ توضيحُ "مناسبته" (مع شرح خلفياته)، وبالإضافة إلى 'الملف A'؛ نناقش تفاصيله في اللقاءات القادمة خلال عطلة رأس السنة الميلادية القادمة.

مُرفق مع هذه الرسالة نسختان PDF متعلقتان بموضوع الرسالة؛ نسخة عن الملف A (Document A) من ملف 'مبادرة استراتيجية الاحتواء'، و'ورقة' تابعة له (A1 Paper) نبيّن ونقدِّم فيها لبعض تفاصيله.

Document A

From: MAZEN HAJJAR <mazenhajjar@btinternet.com>
Subject: 2013 النص الكامل / توضيح رسالة مستجدات وتحولات السنة
To: "HeadQuarter" <honest4ever@hotmail.com>
Date: Thursday, 21 February, 2013, 14:58

النص الكامل للبيان

مرفق مع هذه الرسالة (والتي نريدها لتصل لكل من يهمه الأمر) بياناً عاما نوضّح فيه جزءاً من تفاصيل ما كُتِب في رسالة 'مستجدات وتحوّلات السنة 2013'، بخصوص آخر التطورات على الساحة الدولية، وعند 'القوى المهيمنة' تحديداً في العالم الغربي. ولنكشف عمّا يقلقنا مما قد تعكسه هذه المستجدات من "تحوّلات" في 'الساحات الداخلية' لمنطقة 'الشرق الأوسط': في العالم العربي على وجه التحديد، وخاصةً في 'البيوت الداخلية' للقوى الصاعدة فيه.

قلّة قليلة من صنّاع القرار (الدولي) مَن يُدرك حجم ما ستتسببه 'الأزمات الاجتماعية – الاقتصادية' (في المجتمعات الغربية) من "خراب شامل" (وعالمي). هذه الأزمات المزمنة و"العالقة" (والتي تُرِكَت لتتفاقم وعلى مدار السنوات أو العقود القليلة الماضية) إنما هي صنيعة استهتار القيِّمين على الأنظمة القائمة، ومن ورائهم أصحاب "السلطة الحقيقية" من احتكاريّي 'اقتصاد السوق' ولصوص 'سوق المال'... المسؤولون عن هذا الخراب (وعن الخراب القادم) إنما هم كل من لم يُرِد للناس من حوله من "حياة" من بعده؛ "أقلّيّات" متفرّقة من "تجّار السياسة" ومن بعض 'القوى المالقراطية' (من غير مَن لم يساهم في "إفساد القرية" و"إذلال أعزّة القوم" من "أصحاب الأموال الطائلة")... وعلى العالم أن يعلم الفارق بين مكر المحرِّك "الفاعل" من أعداء الإنسانية وظلم المحرَّك "المفعول به" من قصيري النظر و"واصلين" مثلهم كمثل "حرف الجرّ"؛ لا يتعدّى (أو لا يُسمح لهم أن يتعدّى) هامش الحركة عندهم حدود الوصلة بين الكلمة التي تسبقه والكلمة التي تليه.

لقد استعمل رئيس 'القوة المهيمنة' the World Hegemon منذ أسابيع قليلة تعبير 'الهاوية المالية'؛ ولأغراض وحسابات داخلية طبعاً... وإن ما يهمّنا من الأمر أن التعبير لم يأتِ به من نسيج خياله، إنما من واقع يخافه (ويراه "حقيقة") أمامه، وأمام أعين أصحاب "سياسات الترقيع" عنده وعند غيره. إن شعور هذه القلة بقرب هذه "الهاوية" (والتي لا تقتصر مفاعيلها على الجانب المالي أو الاقتصادي)، وإذا ما أضفنا إليه ناتج ما تربَّت وترعرعت عليه الأجيال الجديدة (من أصحاب المسؤوليات والقرار) في المجتمعات الغربية من أنا و'فردانية'، ومن تهميش للمصلحة العامة (و"الشاملة")، إنما هو السبب (أو من أهم الأسباب) في ما يعيشه الآن صنّاع القرار هناك من حيرة وعدم استقرار، ومن انعدام للثقة بعضهم ببعض... كلٌّ في "سفينته" يديرها طبقا لمصالحه (ومن دون أي اعتبار لمصالح من يُفترَض أن يكون في نفس السفينة معه)، ولينجوَ بنفسه؛ حالة متشابهة ومتكرّرة ستجدها عند انتقالك ودخولك حدود كل جزئيّة من جزئيّات تلك الكيانات القائمة (أي أن حالة عدم الثقة هذه، وكما أنها موجودة بين الكيانات الجغرافية الرئيسية، أو بين "الاتحادات" الجامعة، هي موجودة أيضاً بين الأعضاء وفي ساحة كل عضو مكوِّن لتلك الاتحادات عند أصحاب المصالح الخاصة والمختلفة فيه). حالة واحدة أيضاً (عندما تبتعد قليلاً لتراقب المشهد ومن زاوية عالمية متكاملة)، وفي ظل المنافسة الشرسة و"الحاسمة" بين المحاور الدولية القائمة على مقوِّمات البقاء (استمرارا تحت سقف التركيبة الحالية للنظام العالمي)، أو في ما يتطلّبه التغيير من "استبدال" للقائم بمَن يمتلك مقوِّمات عرض و"فرض" أي نظام عالمي بديل.

إنه وفي ظل هذا المشهد الشائك و"القاتم" لحالة العاملين في دوائر صناعة القرار الدولي والعالمي، وبدلا من التأنّي في دراسة و"صناعة" البدائل الإيجابية (الآمنة و"الضامنة")، يدهشك ما تشاهده اليوم من اعتماد (ومن قبل جميع القوى المؤثّرة) لاستراتيجيات "منفعلة" و"غير بنّاءة"، كلٌّ تحصيناً لأمنه (تفكيرٌ "سلبيٌّ" دفاعيٌّ لا يتخطّى حدود أجواء الحرب أو المواجهة القادمة)، وبوسائل أمنيّة و"صلبة" (مع التنبيه إلى الفارق العملي الكبير بين الأجهزة الأمنية الغربية "الذكيّة" "Intelligence" Services والتي تُدار من قبل الأذكى من النخبة من خريجي أرقى المؤسسات الأكاديمية، وبين أجهزة المخابرات عند البعض الآخر ممّن يعتمد أساليب 'تعذيب الأرنب حتى يعترف أنه حمار') ومن دون أي اعتبار أو مراعاة للأمن العام الدائم والشامل أو لأمن الآخرين.

هناك تبرير منطقي (في 'الغرب' وعند الدول العريقة و'العميقة') لتَسَلُّم دفّة إدارة الشؤون الخارجية (والدولية) وقت الحرب (وعند المآزق والأزمات العالقة) من قِبَل 'الأجهزة الذكية'، إلاّ أن ما يقلقنا (ويقلق كل معنيٍّ بالأمن الشامل) ما نراه من ضعف (داخلي وعلى الساحة الدولية) لتلك الأجهزة أمام من يمتلك ويحتكر الحيلة والوسيلة (المؤسسات الإعلامية العالمية وبجميع فروعها) في "توجيه" الرأي العام، وفي سَوق (أو استغلال) العامّة في ما ليس فيه مصلحة عامّة، في ظلّ تخبُّطِ وضياع هذه 'الأجهزة الذكيّة' (أو "المحرِّكات الحائرة"، نتيجة تضارب تلك الاستراتيجيات المختلفة والهدّامة) وأمام واقع (أو "واقعة") ما قد ترتكبه في هذه الأجواء الشاذة بعض "الأجهزة الغبية" من "حماقات"... وما يهمنا، على كل حال (وفي النهاية) من هذا التوصيف العام، إنما يتمثّل في ما تعكسه الحالة الدولية هذه (أو ما ينتج عنها) في الساحات الإقليمية والمحلية لمنطقتنا (منطقة 'الشرق الأوسط') من تحوّلات... عندما يجد "الضائعون" ضالّتهم عند "الواصل" من قصيري (أو "عديمي") النظر، وفي "محبّي الزينة" وفي من يمكن "استغلاله" (استغلال "الحميّة" أو الغريزة عنده)، أو استغباؤه واستهباله من عامة الناس.

لم يكن الأمر بحاجة إلى الكثير مِن "الذكاء" ليتابع ما كنّا نتحرّك به من شفافية فكرية وعملية مَن كنّا نتأمّل بحكمتهم من مخلصي تلك 'الأجهزة الذكية' (المخلصين منهم للمصلحة العامة)، وممّن كنّا نتعمّد نشر خلاصة نتائج عمله أمامهم ليتحرّك هؤلاء بما تقتضيه "المصلحة الجامعة" وفي ظل ما تجتمع الناس والشعوب عامة فيه من "أخوّة في الإنسانية"... كنّا ندرك مخاطر استدراك المتطرّفين منهم وأصحاب الغايات والمصالح (وفي كل مكان) ما كنّا نلمّح إليه، ومن أجل إبطال (أو تشويه) ما كنّا "نسابق الزمن" من أجله؛ ولقد كان لهم خِلسةً (وكما ذكرنا سابقا وفي مناسبات عديدة) "استباق الحدث" تعطيلاً لما كان يهيّء له الحكماء من أصحاب البصيرة من بدائل عن تلك الأنظمة القائمة و"الساقطة". لقد "أحسنّا الظنّ"

(وقبل 'استباق الحدث') عندما اقترحنا ترتيب بيوت "أهلنا" و"أصحابنا" الداخلية، وللحقيقة لم تفاجئنا كثيراً معرفة حقيقة أن البعض من هذه البيوت إنما هي بحاجة إلى "تنظيف"... الترتيب سهلٌ، وبالقائم إن كانت العناصر الرئيسية لتلك الكيانات لا زالت صالحة (أو غير "فاسدة"). والتنظيف عندما تكثر العناصر "الرخوة" (ممّن يسهل التحكّم بعقله، وافتراض ردّة فعله) وهو أصعب، وثمنه أكبر وبكثير... مسؤولية 'تنظيف البيت الداخلي' تقع على أهل البيت نفسه؛ أو ليدفع الثمن قريبا من استزلّه الوهن وأعجبته الزينة (أو "استرخص نفسه") من كلٍّ من الرّعاة ومن "الرّعية" أو التابعين.

إن أحداً لا يستطيع، وفي الزمن الذي تعلو وتُقدَّم فيه المصالح الخاصة، لوم من لم يدّعِ يوماً محبّتَك. إلاّ أن يساهم في نشر القذارة مَن يدّعي الغيرة على مصلحتك (عندما تكون مصلحة الناس مصلحتك)، ويشارك أو يتعاون (جهلاً أو عن معرفة) مع مَن كان يعمل بالأمس جاهداً على إزاحته و"إلغاء ذِكره"، محاصراً للعقلاء من أهل بيته وفي ساحته، عاملاً على قتل الأمل وعلى إفشال تجربة "التغيير الأبيض" (ضمن 'فهم العبرة من العنصر السلبي في الاختلاف' و'ضرورة تكامل أعضاء الجسد الواحد')... عملٌ يتعدى نشاطه حدود ساحات "الأغبياء" وليساهم فيه من عمل "المخلَصون" مؤخّرا على "رفعهم"؛ عندما تتخلّى "القدوة" عن أخلاقياتها، فتبتعد وبأمرٍ (أو تلبية عمياء لاستخفاف) مَن تبتغي منه رزقها (من دون الرزّاق) عن أهل بيتها، وعمّن يمكن له "تنبيهها" (و"مراجعتها") من 'أصدقائها الصادقين'...

لم تعُد خافيةً محاولات ابتزاز الحكماء من قيادات هذه القوى الصاعدة، والآيلة إلى الفشل في النهاية، إلاّ أن يتعاون ويتعامل على حشرهم "الضيّقون" و"الجائعون" من أهل البيت وفي الساحة الجامعة!! عندما عملنا على إقناع العقلاء من أصحاب القرار، وعلى تهيئة الأرضية ليتولّى هؤلاء مهمّة البديل، لم نكن نجهل ما قد تحمله التجربة من مخاطر (أو ما تحتويه بيوت هذه البدائل الداخلية من مخاطر)، إنما أملاً بما يتميّزون به من أخلاقيات تفتح الباب لتتكامل معهم ما تمتلكه الساحة الجامعة من طاقات، ولأن 'البدائل' لن تكون إلاّ كما يتمنّاه من يقف وراء "المحرِّك" (الأذكياء والأغبياء) من حقد وتطرّف: قوى 'مالقراطية إفسادية' معادية لحقيقة "إله الرحمة والعدالة"، ومحاربة لـ 'فكرة الخالق المراقب' (من خارج حدود 'عالم الحركة') ولما تستلزمه وتفترضه "الفكرة" من حدود وضوابط لـ "شهواتهم" (أو لحيوانيتهم) الفكرية والعملية ولإفسادهم لحياة الناس من حولهم، تريد استبدال الحقيقة بما فرضته (وتحاول الآن إطالة أجله) من أمر واقع عرضت وتقدّمت بنفسها فيه (بدلاً عن الرحمن) آلهة ظالمة (وعلى الأرض مباشرة)، قتلاً للرحمة والعدالة، نشراً وتثبيتاً للفساد وللمفسدين؛ تُعِزّ الرّخيص والذّليل وتُذِلّ كل صاحب عِفّةٍ وكرامة وتَرزُقُ من تشاء من "الجائعين" ومن الظَّلَمة "الظلاميين" وبغير حساب.

إننا نقول ما نقوله باسم من لم ولن يكون لمفهوم "الحقد" (أو لكلمة 'الكراهية') مكاناً في قاموس اللغات (والحركة) عنده، وباسم من يدرك مخاطر "الاستئصال" (وسياسات الإقصاء) في مواجهة (أو معالجة) من لم يتحوّل (وبكامل إرادته) إلى "ورمٍ خبيثٍ" ممّا تعجُّ به الساحة من أمراض صعبة ومستعصية... من المجحف تفسير (أو اعتبار) الكلام أنّ فيه 'انحياز لطرف'، أو أنه موجهٌ ("سلباً") ضد أيّ مكوّن (من مكوّنات الساحة الجامعة، أو البيت الواحد، أو الجسد الواحد) وإن كثُرَت فيه العوائق أو السلبيات.

هي نصيحة خالصة من قلب حريص على "تكامل المتنوّع"، ولمن لا نريد للساحة الجامعة خسارته... "فخورين" دائما بما كنا ولا زلنا ننطلق فيه من "شفقة"، ومن "رؤية واضحة" هادئة وواقعية وشاملة (نتكلم بها ومع مختلف الأفرقاء وبلغة واحدة)، ومن عمل نتحرّك فيه ومن دون أي "التواء" أو مواربة؛ لم يكن (ولن يكون) لدينا ما نخفيه أو ما نستحي فيه، لا نبيع ولا نشتري ولا نتاجر، ولن نسمح لأحد أن "يتاجر" مع أحد منا، بأي شيء وبأي ثمن، أيّاً كانت الدوافع والمكاسب وأيّاً كانت النتائج و"الأثمان".

ليست "خياراً"، إنما هي حقيقة وواقع (خيِّرٌ إن أحسنّا الاستفادة منه) على "الأجهزة" وعلى من يحرّكها (كلٌّ من "الأذكياء" ومن "الأغبياء"، من الداخل ومن خارج البلاد) التوقف عن "استفزاز ساحاتها"... هذه القوى الصاعدة (ومن ينبغي التوقّف عن "حشره" من حكمائها) إنما هم البديل الوحيد "الضامن" والقادر على تيسير وتسيير الأمور (في ظل 'الهاوية القادمة')؛ وإن "بدائل" المتطرّفين والاحتكاريين إنما ستكون "خراباً" هم و كل من يحرّكونه في منطقتنا من "عديمي البصيرة" هم أوّل من سيحترق فيه.

في النهاية، وللمخلصين ممن يؤلمهم الواقع (والحقيقة هذه) نطمئنهم أن بعد 'الهزة' (أو الخراب) خير؛ ليس من باب التفاؤل و"الأماني"، إنما ببشائر محسوسة وملموسة، مبنية على حسابات واقعية ودقيقة... ابتعدوا قليلاً (واغتنموا ما تبقى من وقت في ترتيب الصالح من بيوتكم)، ولِتُترَك الساحة لمن يُراد له ليُهَيِّء لتلك الهزّة، قريبا ستعودون ولتقوموا بدوركم (مع كل من يستطيع الآن المحافظة على نظافته)، وفي ظروف سياسية واجتماعية "مختلفة"، لتتعاونوا ومع "الأمل القائم" (و"بعد الخراب") في بناء البديل.

الجزء الرئيسي من محضر جلسة اللقاء الأول

شرح وتوضيح الملف A

الظروف والأسباب التي كتب من أجلها هذا البيان

لقد تم نشر هذا "البيان" ومن ضمن الملحق الثالث لـ 'حلقات الحقيقة' (أو كتاب 'الواقع والحقيقة')، والذي شرحنا وبيّنّا فيه (وبالشواهد) ما كانت "تتخبط به" الساحة الدولية من تطورات سياسية وأمنية خلال السنة 2012 (ومع بداية السنة 2013)، وما كنا نتوقّع أن تعكسه هذه التغيرات الحادة في الساحة أو الساحات العربية وعند 'البدائل' (أي في ساحات 'الإسلاميّين' أو الحركات الإسلامية) من "هرج ومرج" ومن استغلال لقلّة الخبرة والتجربة في دفع المنطقة نحو 'حرب الاستنزاف الداخلي'. (ملحق مع هذه الرسالة نسخة لغلاف هذا الملحق وفهرس محتوياته، والذي سنتكلم فيها وفي الملحقات السابقة لاحقاً وبالتفصيل)

هذا الملف (أو "البيان") كُتِب من أجل تحذير 'القوى الصاعدة' (أي القوى الإسلامية على اختلافها) من مغبّة سوء فهم أو عدم قراءة هذه التحوّلات السياسية والأمنية على الساحة الدولية بشكل صحيح، ومن "كارثيّة" عدم المباشرة والإسراع في ترتيب بيوتهم (أو تنظيفها إذا لزم الأمر)، تحصيناً لساحتهم، منعاً للمتربّصين ولـ 'قصيري النظر وأصحاب الغايات من داخل البيت' من استغلال الجهل والغرائز (أو الحميّة والعواطف) وفي ظل ما كان يهيّئ له 'أصحاب الاستراتيجيات الهدّامة' من "مشاهد دموية"... طريق لا رجعة فيها، ونهايتها خراب شامل يطال الجميع.

ولقد تم إيصال أو تسليم البيان (في ملف خاص مع مجموعة من الوثائق ذات العلاقة) ولكل المعنيّين من أصحاب القرار، وعن طريق الأقرب (لنا، ولصنّاع القرار أو لمؤسسات صناعة القرار) من الطاقات الفاعلة والقيادات الحكيمة (كلٌّ في دائرته)؛ زملاء وأصدقاء شرفاء أعزاء، أفتخر بهم وبعلاقتي الوثيقة معهم (و"على الملأ")، وأمام كل الناس أفراداً و"أجهزةً" ومؤسسات (ومن بين هؤلاء الدكتور علي فياض، الأستاذ عزّام الأيوبي، الشيخ راشد الغنوشي والأستاذ إبراهيم منير... وآخرون من أمثالهم ممن أفضّل عدم ذكر أسمائهم حتى لا يتحامل ويتعامل عليهم ضيّقو الآفاق والانغلاقيّون من إخوانهم من داخل البيت).

وما يهمنا من الأمر وفي ما يتعلّق بحيثيّات هذا البيان، أن الرسالة قد تم إيصالها لأصحابنا في مصر، وقبل شهرين من وقوع 'الانقلاب' فيها. ولقد قمت وقتها بمتابعة الأمر مباشرة مع الشيخ راشد الغنوشي (لما لي من علاقة خاصة به، ولما يمتلكه هذا الشيخ الهادئ والحكيم من احترام وتقدير لدى إخوانه هناك)، ومن أول شهر أبريل 2013. عنوان الرسالة لإخوان مصر كانت واضحة: *'هناك خلل في مؤسساتكم السياسية والإدارية وفي عملية دراسة وصناعة القرار عندكم، وهناك من يستغل هذا الخلل من أجل "اقتلاعكم" من المشهدين السياسي والاجتماعي'* . وما كنت أحاول دفع كل من أعرف من قيادات هذه 'الحركة الجامعة' من أجله، أن يكون لهذه الحركة "مؤسسات" تتناسب مع مستلزمات ومع مسؤولية إدارة شؤون الدولة، وأن ما يعتمده هؤلاء من عمل "تقليدي" في دراسة وإدارة الملفات السياسية يجعلهم عرضة للإيقاع بهم في "الأخطاء المميتة"، أو أقلّها الوقوع في ما ليس لهم مصلحة فيه.

وبالرغم من التفهّم والحماسة الواضحة لدى كل هذه القيادات التي تحرّكتُ معها حينذاك من أجل الإسراع في تنفيذ ما قدّمتُه لهم من مخططات وبرامج عملية ودقيقة لتلك الغاية "اللازمة"، إلاّ أن حالة من الجمود قد فرضت نفسها فجأة، وفي كل الساحات التي تقدمنا بهذه المبادرة فيها، وبما يوحي أو "يؤكِّد" وجود مَن كان يعيق تقدُّم هذه الحركة المعتدلة و"الضامنة" (ممن كانت تخيفه فكرة المؤسسات وعلى ما يبدو من أصحاب الكلمة المسموعة من داخل البيت)... أو أن في الهيكلية التنظيمية لهذه الحركة خلل مزمن يحول دون تقدّم أصحاب الحكمة أمام أصحاب "الأصوات العالية". وهكذا تعطلت المبادرة، وكان ما كان.

توضيح لبعض النقاط الرئيسية

لقد أردنا في الصفحة الأولى لهذا البيان أن "تلفت انتباه" من كنا نحرص على ألاّ تُستغَلّ 'قلّة حيلتهم'، وواقع عدم امتلاكهم لمؤسّساتِ دراسةِ وصناعةِ قرارٍ "حقيقيّة"، حقيقة ما كان يجري على الساحة الدولية من مستجدّات ومن "حدث أمني"، ولكي نُجنِّبهم الوقوع في ما كانوا يُستَدرَجون إليه من 'أخطاء مميتة' (نتيجة اعتمادهم، في عملية صناعة القرار، على الحسابات الضيّقة، وعلى معطيات "مُفتَعَلة" ومحلية). كان همّنا إقناع إخواننا أن الصراع القائم على الساحة الدولية (و"العالمية") هو "صراع" يتجاوز بمعطياته أهل المنطقة وكل حساباتهم الخاصة المحلية والإقليمية. إنه 'صراع محاور' بين كيانات جغرافية جامعة، الدولة (وإن كانت أكبر وأعظم دولة في العالم) لا ولن تستطيع أن تتحرّك أو أن تفعل بمفردها شيئاً فيه. إنه "صراع بقاء" دولي في ظل فكر الهيمنة و'سياسة القوة' بين من لم يستطع (حتى الآن) المباشرة في عمليةِ إعادةِ حساباتٍ شاملةٍ لكل سياساته الاقتصادية والاجتماعية (الولايات المتحدة والغرب بشكل عام) وبين من يَنتظِر فشل عملية احتواء 'الأزمات الاجتماعية–الاقتصادية' Socio–Economic Crises ليتقدم بما يمكن عرضه و/أو فرضه، سواء تحت سقف النظام القائم أو في ظل أي 'نظام عالمي جديد'.

ولعل الصراع، "في نهاية المطاف"، صراعٌ يفوق بجوهره كل هذه الحسابات والوقائع القائمة والقادمة، ليكون صراعاً بين التوجّه الإنساني والتوجّه الحيواني للبشر (أي بين من يعتبر أن أصل الإنسان حيوان وأن الإنسان يعود دائماً لأصله، وبين من يؤمن بتميُّز البشر عن سائر الخلق بتلك المواصفات الخُلُقية والإنسانية السامية والتي ينبغي على العقلاء منا تأصيلها من أجل البناء عليها في أي عمل اجتماعي). وعليه، "وفي كل الأحوال"، فالمرحلة والمصلحة العامة كانت تقتضي حركة استثنائية يُدفَع ويُقدَّم فيها الحكماء ومن كل المشارب الفكرية وفي كل الساحات العملية من أجل صياغة 'استراتيجيات احتوائية' بديلة عما تعتمده اليوم كل القوى الفاعلة من استراتيجيات هدامة (أو غير بنّاءة) وفي ظل انتشار وهيمنة المنطق التجاري (من ربح وخسارة وعلى حساب الآخرين) على الفكر وعلى العمل السياسي والاجتماعي.

’المالقراطية‘ التي أتكلم عنها لا علاقة لها بالعرب (وإن كان همٌّ "الفاعل المالقراطي" إلصاق هذه "التهمة" بالعرب *’أصحاب النفط والأموال الطائلة‘* ، وليكون العرب الهدف عند تزعزع قواعد هذا النظام المالقراطي أو عند الفشل والسقوط). المالقراطية التي أقصدها وقصدتها ومنذ اللحظة الأولى لإدخالي لهذا المصطلح على قاموس علم السياسة (منذ عشر سنوات) إنما تتمثل بالطريقة (وبأساليب الاستغلال) التي فُرِض فيها النظام (الاقتصادي) العالمي القائم (ومنذ مؤتمري ’برتن وودز‘ 1944 و’سان فرانسيسكو‘ 1945). المقصود هو التطرّف في ’الرأسمالية‘ (من نظام رأسمالي منضبط معتدل إلى سوق مال متغوّل احتكاري) وفي احتقار الناس واحتكار الحيلة والوسيلة (أن تَفرُضَ على الناس وجهة نظرك، وتمنع عنهم كل أسباب التقدّم الاجتماعي و’الحضاري‘)؛ ومن بين أصحاب رؤوس الأموال (من العرب وغير العرب) من يلتزم بقواعد لعبته وضمن حدود ساحته (أي أنه يتّبع المبادئ التجارية ضمن الحدود التي يتحرّك فيها بعمله) بعيداً عن فكر الهيمنة وعن استغلال قوة المال في التسلّط على ساحات العمل السياسي والاجتماعي، ومن بين هؤلاء طاقات فاعلة و"قادرة" وإيجابية (أفضل "أيضاً هنا ولنفس السبب" عدم ذكر أسمائهم)، يُفتخَر بهم وتُعلَّق عليهم وعلى إيجابيهم الفكرية والعملية الكثير من الآمال.

المالقراطية التي "انتقدتها" (نقداً علمياً منطقياً لم أكن أهدف من ورائه ’زعزعة الثقة‘ بهذا النظام أو ذاك، بل خوفاً على الاستقرار ومن أجل مراجعة الحسابات) هي ما قد ابتُلِيَت به مجتمعاتٌ متقدمةٌ و"حضارية" من "هيمنةٍ مطلقة" لأقلّية أو أقلّيات متسلِّطة مُتَفلِّتة، وبقوة المال (عملة ورقية "تطبعها" و"تحتفظ بقيمتها") تنحرف بكل المسارات التقدمية لـ "تفسد القرية" (المجتمع)، فتعزُّ الذليل وتُذلُّ كل صاحب عقلٍ نيّرٍ بنّاء. وما أردت أن ينتبه له العقلاء (وكل من كان يريد من أصحاب القرار أن "يستعمل عقله")، ما كنت أراه (وكنتيجة طبيعية لهذا الخلل المزمن) من "تخبُّطٍ" في الرؤى والحسابات وفي مؤسساتٍ عريقةٍ و"دقيقةٍ"، وما كنت أتخوَّف منه (وكنتيجة حتميّة لهذا التخبّط المستجد) من ’استراتيجيات هدّامة‘ قد يتَّبِعها الأذكياء (وفي ظل ’انعدام الثقة‘)، لا يرضى عنها ولا يثق بنتائجها العقلاء (أو "الإيجابيّون") منهم، قد لا تكون في مصلحة كياناتهم السياسية والاجتماعية الجامعة... و"سيدفع ثمنها" في النهاية "البسطاء" و"الغافلون".

وما أردت التشديد عليه في الصفحتين الثانية والثالثة من البيان، ما كنا نعيشه في الغرب من تهميش للغة العقل والمنطق (وعلى مستوى دوائر صناعة القرار)، ومن ضعف (في الأجهزة القادرة) أمام من يمتلك 'الحيلة والوسيلة' (المال والإعلام وكل وسائل توجيه و"جرف" الرأي العام)، وما كنت أراه في ساحات الصراع القائم و"الخراب القادم" (في 'الشرق الأوسط'، وبدءاً من الساحة العربية) مما يُصدِّق استخفاف المستهترين من صناع القرار العالمي بهم... وأن ما "سارع" البعض إلى تسميته بالربيع العربي (ويفضّل الخائفون والغافلون والمشكّكون تسميته بالخريف العربي)، إنما كان "استباقاً" (من قِبَل الأذكياء) لما كان "يهيّء" له العقلاء والحكماء منا (ومن العرب والمسلمين على وجه التحديد) من "بديل ضامن" كان يفتقر ولا زالت تنقصه الخبرة والتجربة في إدارة شؤون الدولة وفي العمل السياسي و'الدبلوماسي'.
(ولدينا من "الوثائق" – بالمكان والزمان، و"بالأسماء" – ما يثبت كل كلمة وحرف نقوله هنا، ولمن يريد)

ولقد اختار "المتجرِّدون" (من العقلاء والحكماء) 'الحركة الإسلامية الجامعة' (أو ما يسمّى بالإسلاميّين) لما كانت ولا زالت تحتكره هذه الحركة (رغم كل ما جرى ويجري من تشويه) من مقدرة على ضبط الشارع (وعلى 'كسب عقول وقلوب الناس') في الأوقات الصعبة، **ومن أجل تجنيب الناس و'الساحة الجامعة' ما نشهده اليوم من "بدائل"** يعمل الأذكياء من الخارج على تسويقها ضمن تلك 'الاستراتيجيات الهدّامة'، ويساعدهم في ذلك (عن "عمى" أو عن جهالة) "بسطاء" الداخل (والمُغرضون منهم) في ما فيه خرابهم وخراب ساحاتهم "أولاً" وقبل خراب ساحات الآخرين.

ومما لا شك فيه أن 'البيت الإسلامي' كان ولا زال فيه خلل قد تسبّب في إسقاطهم وعند أول تجربة... وإن مهمّة 'ترتيب البيت' (أو تنظيفه) تقع على أهل البيت أنفسهم. ونتيجة "الانشغال" (أو عدم الانتباه) كانت دماً يُسفك على أرض مصر (وبمنهجية دخيلة على هذه الساحة وعلى طبيعة أهلها المتسامحين)، وفي أماكن أخرى ولأسباب متشابهة؛ وإن ما يمكن أن يتسبّبه تكرار الخطأ، والاستمرار في "عدم الانتباه"، لا يمكن تحمّل مشاهده، والمسؤولية (هذه المَرّة) ستقع على أصحاب البيت جماعةً، أعضاءَ و"مسؤولين".

الأسلوب الذي تعامل به "أصحاب قرار" هذا البيت مع المبادرة الأخيرة لا يطمئن كثيراً. وعلى ما يبدو، ما/ومن تسبّب بالخطأ السابق لا زال قائماً (و"مهيمناً")؛ 'أصحابنا الأعزاء الشرفاء' من قيادات هذا البيت يعرفونه ويعرفون مكانه. وعلى هؤلاء وعلى أصحاب الحكمة "استسماح" أصحاب الحَمِيّة والهِمَم الحامية وليتقدموا من أجل قيادة "السفينة الجامعة" (من داخل بيوتهم و"من خارجها") وبالاتجاه الصحيح والسليم.

ما نتقدّم به من أحكام (تحتمل الخطأ) ومن "توصيات"، لا نريد من ورائها إلاّ الصلاح والمصلحة العامة (ومصلحة من نتوجه إليهم بالنصيحة، وبكل احترام وتقدير ومحبة). ما وصلنا إليه من استنتاجاتٍ لم يكن وليدَ جلسةٍ أو جلستين، إنما كان نتاجَ تجربةِ سنواتٍ طويلة كنا نبحث فيها عن الخلل في بيوت وساحات هذه الجماعات العاملة والقادرة، ومن أجل إصلاحه وفي ما فيه مصلحة عامة وتحصينا للساحة الجامعة.

إنه وبالرغم من كل هذه التخوّفات، إلاّ أن أمر إصلاح الخلل ممكن (وهناك من يعمل على إصلاحه). ولقد أدرك العقلاء من صناع القرار (وفي كل الساحات) مدى فداحة خطأ وخطيئة ضرب قوى الاعتدال؛ مَن يُصِرُّ على الاستخفاف بعقول الناس (متقنّعاً بالاعتدال وفي "محاور" جديدة ضد تهديدات "مُفتعَلة") لن يجني إلاّ المزيد من "التخبُّط"، ومن "تكبيرٍ لفاتورة حسابه"، وفي ما لا نتمنى له ولا لأحد أن يقع فيه.

إصلاح هذا الخلل الداخلي "شرط" (لا غنى عنه) من أجل تجنيب الساحة ما هي قادمة عليه من كوارث. وهو واجب على كل الحكماء والمخلصين للمصلحة العامة لأهل البيت، من داخل البيت، وكي لا يُضطرَّ الحكماء (كل حكماء الساحة) من داخل هذا البيت ومن خارجه للتحرّك وفي هيكليات تنظيمية جديدة... "استبدالا" يقتصر على الهيكليات وعلى البرامج، أو استبدال للقائم من البشر لن تصطلح الأمور إلاّ فيه.

09/12/16 at 9:50 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: "الاتحاد" (أو الاتحادات) ومقوّمات النهضة و"البقاء"

"الاتحاد" (أو الاتحادات) ومقوِّمات النهضة و"البقاء"

لقد كثُر الحديث (و"التنجيم") في الآونة الأخيرة عن موقع 'القارة العجوز' من "التحوّلات" العالمية القائمة، وعن مصير الوحدة (الاجتماعية/الاقتصادية)، وعن خلفيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي. وما يُهيَّأ له من اتحادات ومعاهدات للتعاون "الأمني" والاقتصادي، إن كانت الانطلاقة فيها مبنيّة "حصراً" على ما أوصل "سابِقُها المُهَيمن" إلى 'حافة الهاوية'، فـ"مصيرها" لن يكون مختلفاً عنه في نهاية الطريق.

ولمن يريد المشاركة في شرح وتوضيح تفاصيل الكلام في لقاءاتنا القادمة أن يبحث ويتفكّر في ما يلي:

- ما الذي دفع بصناع قرار المملكة المتحدة إلى تركِ قرارٍ مصيريٍّ كهذا لـ "يانصيب" الاستفتاء الشعبي؟ وهل يمكن لبريطانيا الانطلاق في ظل استمرار تسليمها بخلل ما كان السبب (أو سبباً) في "انعزالها"؟ وما علاقة عدم احترام "مُحتَكِري الاتحاد" لـ "خصوصية" الأعضاء بقرار الخروج من الاتحاد الأوروبي؟

- ومع واقع فشل "النُّسخ الشرقية" عن القائم من المجموعات الاقتصادية عند المُهَيمِن في 'المحور الغربي'، وفي ظل التشابه (و"التقليد") في منطلقات البدائل (منظمة شنغهاي SCO والأمن الجماعي CSTO)، هل يمكن لتلك الأخيرة النجاح في امتلاك مقوِّمات البقاء لـ 'عرض وفرض' نظام عالمي تعدّدي جديد؟

النقاط الرئيسية

لمواضيع نقاش لقاءات رأس السنة 2017/2016

تشخيص عام لجذور الخلل (ولـ 'الحدث السياسي')

في الساحة الدولية (والعالمية):

- اجتزاء للتجارب السيئة من مسلسل العلاقات البشرية (على مستوى الفرد والجماعة).
- هيمنة للنظرة وللأحكام السلبية والمتشائمة لطبع وطبيعة الإنسان والدولة.
- 'عالم فوضوي' وانعدام "تام" للثقة، يستحيل معه الاتفاق (للتآلف) على قِيَم أو "مبادئ" مشتركة.
- استحالة تشكيل 'نظام عالمي' (أو أي منظومة لإدارة المصالح المشتركة) و"بشكل ديمقراطي".
- بناء لـ 'الدفاعات العِدائية'، "استباقاً" لانقضاض الخصم (أو "انقلاب الحليف"!) عليك.
- "مكر سلبي" يستحيل معه التعاون في مواجهة التهديدات الحقيقية المشتركة.
- انهيار للنظام القائم، مع ما يرافقه من "ضياع" أو خراب وحروب.

وفي الساحات الإقليمية والمحلية:

- عدم احترام للخصوصيات (ولأسباب داخلية أكثر مما هي استخفاف من قبل المُقيِّم الخارجي).
- "تشويش" (واختلاف جذري) في الرؤى، و"فوضى" (وانعدام للمهنية) في التخطيط الاستراتيجي.
- "تخلّف"، يقابله تطرّف في الاستسلام لما يستلزمه الأمر الواقع من مكر سلبي.
- هيمنة "اللامنطق الأقلّوي"، استمراراً في لعبة 'التحالف الارتهاني'.
- فشل محاولات استئصال الأقليات دليل قاطع على استحالة النجاح في استئصال "الجامع".
- احتمال فشل استراتيجيات الردع القائمة والقائمة على "خلق" وخنق ردة فعل المجني عليه:

'القاعدة'	←	'داعش'	←	"قادم"
مُختلَق (أي مُخَطَّط له)		مُختلَق + طبيعي		طبيعي غير قابل للسيطرة عليه

حلقات 'الواقع والحقيقة' (الحلقتين الثانية والثالثة)

عِبَر وشواهد الحلقة الثانية:

- نظرية 'الواقعية' (و'الواقعية السياسية') ولِدت في أجواء (أو على أثر) "الارتجاجات" الاجتماعية والحروب الدامية والتي كان يُدفَع فيها الإنسان ليَسقط من طبيعته الإنسانية وفي "طبعِه" الحيواني.
- هيمنة "الواقعية" على سائر النظريات القائمة والسابقة (و'المثالية' منها خاصّة) كانت نتيجة فشل هذه النظريات في فَهمِها وتفهُّمها للتغيرات الاجتماعية والسياسية القائمة (وفي "التأقلم" معها).
- أهمية التوازن في التفكير والحسابات بين المصالح والأخلاقيات: *'وفي الوقت الذي يتخلّى فيه أحدهما عن الآخر يولد التطرّف ويحدث الخلل'* (كتاب 'الواقع والحقيقة'، الحلقة الثانية، ص.16).
- ضرورة التفريق في السياسة (عِلماً وحركة) بين الرأي وبين الحقيقة، أو بين الأماني وبين "المُمكِن"؛ فالواقعية السياسية بطبيعتها (أو "بالأصل") لا تتطلَّب ولا تؤيِّد تجاهل المثاليات والمبادئ الأخلاقية، ولكنها تؤكِّد على ضرورة التمييز الدقيق بين ما نتمناه في كل زمان ومكان وبين ما يمكن تحقيقه في ظل ما يفرضه الزمان والمكان أحياناً من واقع لا يمكن تجاهله.

⇦ هل للحروب العالمية التي أدَّت إلى تثبيت 'النظرية الواقعية' (ثم إلى هيمنة 'الواقعية السياسية') علاقة بما كانت تشهده الساحة الأوروبية آنذاك من نهضة ومن إعلاء لـ "الإنسانية" ولحقوق الإنسان؟

⇦ ما الذي جرى (أيام 'مورغنثو') لمحاولات إصلاح الخلل عن طريق "التوفيق" بين المثالية والواقعية، أو ردم الهوة (أو "تجسير الهوة") بين المصالح (الشخصية والوطنية) وبين "القِيَم" والمبادئ الأخلاقية (بما فيها 'المبدأ الأخلاقي لمصلحة بقاء الأمة والوطن')؟ وما علاقة الأمس باليوم في هذا المجال؟؟

⇦ هل يمكن لما شهدته ساحات القوى المهيمنة من "هيمنة" على مراكز صياغة وصناعة القرار فيها، ومن عملية ممنهجة من أجل "إغراق" الأرشيف المعرفي بملايين التحاليل والدراسات المضلِّلة و"العبثيّة" (أو غير المفيدة)، أن يحدُث "صُدفةً"!؟ ومَن (أو ما الذي) يَقِف أو يحول (بالأمس واليوم) دون المبادرة إلى تصحيح أو مجرّد محاولة "تلطيف" هذه النظرة السلبية والمتشائمة عن طبيعة الدولة والإنسان؟؟؟ (ما يُفترَض ويُغذّى ليُفرَض من طبع حيواني عدواني مبرِّرٍ لما نعيشه اليوم من فوضى وشريعة غاب)

عِبَر وشواهد الحلقة الثالثة:

- رسم بياني لعملية 'إدارة الدولة' في ساحة القوة المهيمنة:

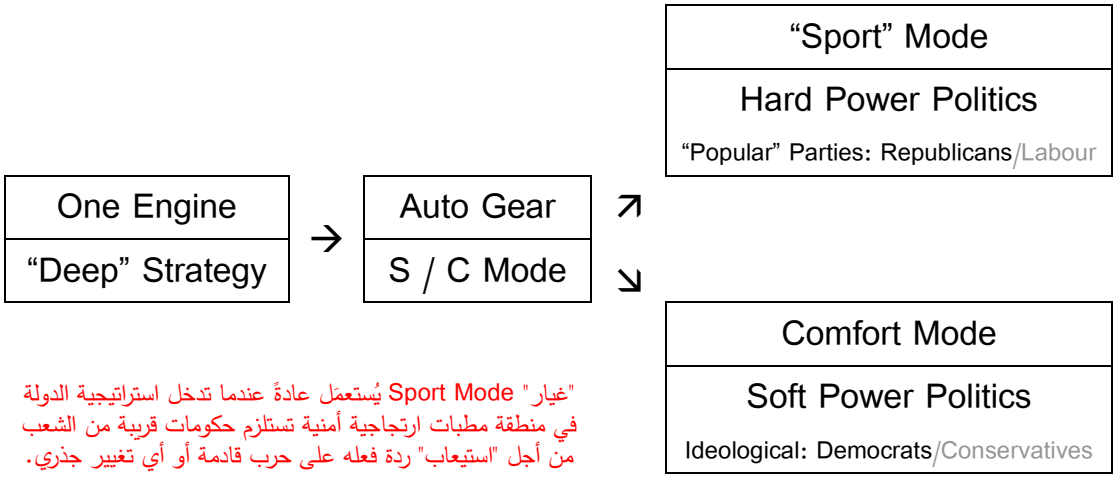

- هيمنة أصحاب "العقلية الصلبة" على دائرة 'سياسة القوة الصلبة' (ودائرة 'سياسة القوة الناعمة')... خلفياتهم وأهدافهم من وراء إعادة مشهد 'المحاور'، ومن تحديدهم لمن ينتمي لهذا المحور أو ذاك.
- الخلفية الدينية ('الخرافاتية') عند البعض المهيمن من أصحاب العقلية الصلبة... وقضية وتبعات 'زواج المصلحة' Marriage of Convenience بين الدوائر المتطرّفة من عالَمَي المادة والدين.
- حقيقة التطرّف في النظام الرأسمالي (من 'المنطقي والمقبول') نحو ما نعيشه من "نظام مالقراطي":

نظام رأسمالي ← اقتصاد "سوق" ← 'سوق مال' متغوِّل احتكاري احتقاري

- أزمة 'الشرعنة' *Legitimation Crisis* (Habermas) وانتقال 'السيادة' من يد الدولة الشرعية إلى مَن لا يمكن مساءلته ومحاسبته من نُخَب "أقلويّة" مستهترة "تُفصِّل" وتقيس الأمور على قياسها.
- فرض مبادئ وقِيَم "السوق" وعلى جميع جوانب ودوائر الحياة على مستوى الفرد والدولة ('سُورُس').
- استعمال "الفزّاعة" (الشيوعية سابقاً، ثم فزّاعة و"موضة" 'التطرّف الإسلامي' و'الإرهاب الإسلامي') أو العدو و'التهديد الخارجي' ومن أجل تبرير منهج الهيمنة وصرف الأنظار عن الخلل الداخلي.

⇦ لاحظ الشبه بين 'الرجل المناسب: الرئاسة المفاجئة لجورج و. بوش' (عنوان كتاب دايفِد فروم) وبين الرئاسة المفاجئة للرجل المناسب دونالد ترامب (كتاب 'الواقع والحقيقة'، الحلقة الثالثة، ص. 22)

اللقاء الثاني

لقاء 'الموضوع الأمني'

مفاهيمه، آلياته وعملية استغلاله، ومقترحات إصلاحية

مناقشة رسالة 'من أجل أمن بنّاء وشامل دولي وعالمي' Doc C

(General Communiqué / 2017, pages 6-18)

وفي ما يلي نسخة عن رسالة الدعوة للقاء، مع نص موضوع اللقاء، وخلاصة النقاط الرئيسية

مرفق مع هذا الإيمايل نسخة عن ورقة موضوع نقاش القسم الثاني من اللقاءات المناطقية Doc C (الموضوع الأمني)، والذي سنناقش تفاصيل الجزء الأول منه (أي من الصفحة 7 إلى الصفحة 11) في آخر أسبوع من شهر آذار المقبل، والجزء الثاني في الأسبوع الذي يليه.

يُفتتَح النقاش بشرح مدلولات ومقاصد عنوان هذا البيان (أو التحليل)، وتقييم مدى واقعية وعملية الطرح الذي يتقدّم به.
وفيما يلي عرض لبعض النقاط الحساسة في الجزء الأول من أجل التفكّر فيها قبل مناقشة الموضوع:

- مسألة اختلاف الناس (والمجتمعات) في 'استشعارها' وتحديدها لما تراه من تهديدات ومخاطر، واختلافهم في تصوراتهم المتضاربة لمفهوم الأمن، وفي ما يتبع هذه التصورات من تقييمات متعدّدة لكيفية وعملية استعمال أو "توظيف" 'الأمن' (أي استغلاله) من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

← ما الفائدة من عملية إفساح المجال أمام مكونات الساحة (أيّ ساحة) ليتقدم كلٌّ بما لديه من هواجس، تحديداً لما يراه (أو "يتصوّره") من تهديدات ومخاطر ظاهرة ومُفترَضَة (أو "مؤمنَنة" securitized)، وكيف يمكن لمشاركة العقلاء (ومن كل الأفرقاء) في عملية تقييم حقيقة وواقعية هذه التهديدات، وفي تحديد دائرة (أو حجم وأهمية) 'المُهدَّد' أو الجهات المُهَدَّدة (لكل تهديد يُتَّفَق على حقيقته وواقعيّته)، ومن ثم الاتفاق على أولويات العلاج (أو المواجهة) أن تساهم في وقف أو وضع حد للاستغلال القائم، وفي تسهيل وتسريع ما تستلزمه المخاطر المحدقة من بدائل (أو 'خطة طوارئ'؛ جهاز خاص أو نظام فعّال لإطفاء الحرائق) في حال أجبرت التطوّرات القادمة (ومع قرب الهاوية) أصحاب القرار على تغيير أو تعديل طريقة تفكيرهم وأسلوبهم العملي؟

- التركيز على محتويات الصفحة 10 (خاصة المقطع الأول)، والمقطع الأول من الصفحة 11.

← هل ستتمكن روسيا والصين وفي ما يُعاد تفعيله وتطويره من أجل "الجمع بينه" (منظمة معاهدة الأمن المشترك CSTO بقيادة روسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون SCO بقيادة الصين) من "تجاوز" ما كان يشير إليه البروفسّور كاليفي هالستي في سياق توصيفه لمسألة الأمن في هذه المنطقة "الناشئة" (الصفحة 10)؟ وهل لا زال هناك من أمل ليُعيد العقلاء في الغرب (أو في 'المحور المقابل') تقييمهم لمفهوم الأمن و"تقويمهم" لطريقة استعماله وطبقاً لما أشار إليه البروفسّور آرنولد وُلفرز في إطار تحديده لما ينبغي لأهداف الأمن القومي أن تكون عليه 'بالمفهوم العملي' (الصفحة 11)؟

First sent in 23 February 2014

في ما يلي ترجمة من اللغة الإنكليزية لرسالة تحت عنوان *'من أجل أمنٍ بنّاءٍ وشاملٍ دولي وعالمي'* .
الرسالة تنقسم إلى قسمين: القسم الأول تحت عنوان *'بين مستلزمات أمن الدولة وحقيقة الأمن القومي'* ،
والثاني تحت عنوان *'إشكاليات المفاهيم القائمة، وعوائق الوصول إلى مفهوم شامل وواقعي للأمن العالمي'* .

لقد قمت بكتابة هذه الرسالة منذ أشهر قليلة، وفي سياق التقديم لمشروع 'مستشارية الأمن الكونستراتيجي'
Council for Constrategic Security

ما كتب باللون الأزرق إضافات ليست من أصل الرسالة. والترجمة العربية لا تحتوي على النص الكامل لهذه الرسالة، حتى لا أدخل القارئ في مزيد من التفاصيل "المملّة"، أو كي لا يستفيد "أصحاب الغايات" من بعض هذه التفاصيل في تحصين أنفسهم... ولقد حاولت نزع الصبغة الأكاديمية للكتابة قدر المستطاع في هذه الترجمة من أجل تسهيل نقلها للمعنيين بالأمر، أو نشرها لمن يريد.

من أجل أمن بنّاءٍ وشاملٍ دوليّ وعالميّ

بين مستلزمات أمن الدولة وحقيقة الأمن القومي

للدولة ضرورات (أو مستلزمات لا يُجمِع المواطنون عليها بالضرورة) من بينها المحافظة على أمن الدولة (أمن كيان الدولة، أو الهيكلية التنظيمية للدولة ولمؤسسات هذه الدولة). ومع التطورات الطارئة على كيان (وفي بنيان) الدولة، تغيّرت المفاهيم التي تبنى عادة على أساسها مستلزمات الأمن، فتطوّرت معها الأساليب العملية لأجهزة أمن الدولة وطبقا للتطوّر (أو لدرجة التطوّر) الحاصل في "وعي" المجتمع المكوّن لهذه الكيانات الجديدة؛ تطوّرا كان في بعض المناطق الجغرافية إلى الأمام، وفي أماكن أخرى كان جموداً أو بالاتجاه المعاكس في ما ليس فيه مصلحة عامة أو احتراما لكرامة الناس.

وبالرغم من عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم الأمن، إلاّ أن الجميع يدرك أهميته وأهمية الزوايا المختلفة التي ينظر من خلالها إليه (الأمن العسكري، الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، ومن ثم الأمن البيئي، الأمن الإنساني، الأمن العالمي، وهكذا). ولطالما استُغِلّ موضوع الأمن من أجل تبرير تعليق الحريات المدنية وإشعال الحروب والهيمنة خاصة على مصادر الثروة، إلاّ أن ما يمكن تمييزه واستخلاصه من الأمر أن الأمن ضرورة مشتركة يمكن النظر إليه كأداة عملية من أجل الوصول إلى أهداف محدّدة، أو كهدف أخلاقي يستلزم ضبط أخلاقيات وحركة العاملين فيه.

يقول البروفسّور في العلاقات الدولية آرنولد وُلفرز Arnold Wolfers / Yale University أن الشعوب تختلف في ما تتوقعه وترجوه من مسألة الأمن تماماً كما تختلف هذه الشعوب المختلفة في استشعارها وفي تحديدها للمخاطر والتهديدات؛ أي أن الخلاف الأساس يكمن في تحديد الناس للعنصرين الأساسيين لمبدأ الأمن: 1- التهديد أو الخطر، 2- المُهدَّد أو الجهة التي يتهدّدها الخطر.

تقليديا، مفهوم الأمن (وبشكل عام) كان ولا زال يرتكز على 'النظرية الواقعية' التي تحدد العنصر الثاني لمبدأ الأمن بالدولة حصراً. أمن الدولة كان هو الأساس. ولقد استمرّت هذه النظرية في هيمنتها على النقاش الأكاديمي (ومن ثم على مؤسسات صناعة القرار) حتى زمن الحربين العالميّتين وصولا إلى فترة الحرب الباردة. ولكن، ومع الخسائر الفادحة التي تسببت بها هذه الحروب العالمية، انطلقت من بعض المؤسسات الأكاديمية نزعة "تحرّرية" تهدف إلى تحديد عناصر أخرى مُستَهدَفة غير (أو إلى جانب) الدولة وعلى رأسها المجتمع ومواطنو الدولة (أو الأفراد المكونة لهذا المجتمع المدني). الفرد المواطن هو الأساس حسب هذه النزعة المتقدمة، وأمن الدولة لا يمكن تحقيقه من دون ضمانات حقيقية لأمن المواطنين (أي أن القاعدة التقليدية تغيّرت من *'أمن المواطن من أمن الدولة'* إلى *'أمن الدولة من أمن المواطنين'*).

في هذه الرسالة سأحاول شرح أو تسليط الضوء على بعض المراحل الرئيسية من رحلة هذا التطور في مفهوم الأمن (من أمن الدولة إلى معضلة الأمن القومي)، وصولا إلى ما يجري النقاش حوله اليوم في "مصانع القرار" الدولي (أو العالمي) حول مسألة توسعة نطاق ما يمكن أن يشمله مفهوم الأمن هذا، وحول عملية بعض المقترحات المتقدمة وما يعيق تطبيقها، مقارنا العالم الذي تعيش فيه هذه النخب المتقدمة مع العالم الذي تعيشه شعوب أرض تعزّ عليّ (ويعزّ عليّ أهلها وكل من يعيش فيها) في ما يسمى بالعالمين العربي والإسلامي.

مفهوم أمن الدولة

ولكي يستوعب القارئ ما سأختصره من منطلقات ومستلزمات هذه المسألة، لا بد من تقديم شرح سريع لمصطلح الدولة وللأشكال المختلفة للدولة والمراحل التي مرّت بها هذه الدولة على مدى عقود من تاريخنا المعاصر أو الحديث.

عقب معاهدات وستفاليا (1648) Peace of Westphalia التي أنهت حرب الثلاثين سنة '30 years war (1618-1648) (أو ما يسمى بالحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستنت)، شهدت الساحة الأوروبية (أو أوروبا الوسطى) إنشاء أول نموذج للدولة الحديثة تحت مسمى 'الدولة القومية' Nation State. وتجدر الإشارة هنا أن كلمة Nation في المراحل الأولى لإنشاء الدولة القومية كان يقصد بها 'الأمة' (وليس مجرّد قوم أو مواطنين) والتي تتكون من شعب (أو شعوب) من أصل عرقي وتاريخ واحد وثقافة ولغة واحدة. وما كان يميّز مصطلح الدولة حينذاك عن الأمة ما يضاف إلى مفهوم (أو تعريف) الأمة من أرض ذات حدود جغرافية ثابتة؛ أي أن الدولة في تلك الفترة الزمنية كانت عبارة عن مؤسسة داخلية منظِّمة لشؤون شعب متجانس تمثله وترعى مصالحه.

وفي هذه الحالة، فإن أمن الدولة هي مسألة تتعلق بأمن مؤسسة أو سلطة من جنس ودين هذا الشعب الذي تقوم برعايته. وبالتالي، فإن تعريف ماكس ويبر (1864-1920) Max Weber لمفهوم 'الدولة' على أنها *السلطة المحتكِرة لاستعمال أو ترخيص استعمال 'العنف'* (أو القوة الرادعة) *ضمن حدودها الجغرافية* هو تعريف في مكانه. أمن الدولة في ذلك المكان والزمان كان من أمن المواطن، والعكس صحيح.

وتطوّر الأمر بعد ذلك مع التغيّرات الطارئة على التركيبة الاجتماعية للدولة القومية، وليتحوّل التركيز معها على "الهوية الحالية" لـ*'مجتمع متعدد الثقافات* (والديانات)، *تجمعه اللغة الواحدة و"التارخ القريب" الواحد، تحت سقف الهيكلية السياسية والقانونية للدولة'* ، بدلا من "الأصل" والتاريخ العريق والثقافة العميقة الواحدة... ومن هنا بدأت المشكلة مع مفهوم أمن الدولة، فصار من اللازم الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالضمانات المتوفرة لمنع استغلال المسألة من أجل الهيمنة (هيمنة 'الأكثريات')، أو من أجل ضرب الهوية الجامعة للأكثرية العرقية أو الثقافية أو الدينية (تمكيناً لـ 'الأقليات').

ويهمّني التنبيه هنا إلى أن أكثر هذه الأقليات الطارئة كانت بالأصل جزءاً من الأكثرية القائمة وعلى مدى أزمنة غابرة أرادت بعد ذلك التميّز عن "الجمع" بتقديم أولوية خصوصياتها، وأن بعض هذه الخصوصيات محمود (في ظل الابتعاد عما يمكن له إضعاف أو ضرب 'الهوية الجامعة') والبعض الآخر مذموم (خاصة عندما ترتضي هذه الأقلية لتُرتهَن من أجل تشويه أو ضرب الأصول العريقة والحميدة للمجتمع الذي تنتمي إليه أو تعيش فيه).

ولقد اختارت بعض الدول المتقدمة هنا إلغاء فكرة أمن الدولة رداً على هذه الإشكاليات المعقدة، مستبدلة الأمر بما يُعرف بـ 'الأمن القومي'. وفي الوقت الذي أعجبت فيه فكرة الاستغلال بعض "الواصلين" المهيمنين على بعض الدول الناشئة من أهل البلاد، كان لبعض هذه الدول "المتقدمة" الدور الأكبر في عرقلة هذا التطور الاجتماعي في بعض الدول "المتخلّفة"، تشجيعاً للاستغلال و"الاستهبال"، ومن أجل إبقاء هيمنتها على مصادر الثروة وعلى النظام العالمي.

معضلة الأمن القومي

ومنذ قيام 'الدولة السيادية' Sovereign State عقب معاهدات وستفاليا، تركيز الاهتمام في صناعة الاستراتيجيات الأمنية كان دائما منصبّاً على المخاطر والتهديدات الخارجية؛ التهديدات العسكرية الخارجية على وجه التحديد. ولكن التغيّرات الطارئة في طبيعة الحروب والصراعات (ما قبل وخلال الحربين العالميّتين الأولى والثانية) كانت قد ألزمت الاستراتيجيين الأمنيّين المعنيّين بالحفاظ على أمر 'احتكار الدولة للعنف' (حينذاك) للنظر خارج هذه التهديدات التقليدية. العنصر العسكري للأمن كان ولا زال العنصر الأساس، ولكنه لم يعد يُنظر إليه على أنه المصدر الوحيد للمخاطر. وعندما أُدخِل تعبير 'المصالح' إلى جانب المخاطر في دائرة الاهتمامات الأمنية أُضيفت إلى لائحة 'المُهدَّد' جهات وجوانب لا يمكن ضمان أمنها فقط بالرد العسكري. ومن بين هذه الجوانب المستجدّة ما تمت تغطيته بما يسمى بـ 'الأمن السياسي'، وعلى رأس هذه المستجدّات ما تمّ "تقديسه" تحت شعار 'الأمن الاقتصادي' (المختص بالحركة الاقتصادية وأمن 'المصادر الطبيعية' الداخلية، وبـ "مصادر الثروة" خاصة خارج البلاد).

هناك تهديدات داخلية قد أُضيفت أيضاً إلى لائحة المخاطر مع الدخول في مرحلة الدولة القومية المتعددة الأعراق والثقافات والديانات. فالاضطرابات الداخلية واحتمالات "الشغب" أو الثورة على النظام القائم دخلت في قائمة الاهتمامات، وفي بعض الدول كان خطرها أكبر من أي تهديد خارجي. منذ سنة 1945، وكما يقول البروفِسّور 'ستيفن ساكس' Stephen Sachs / Oxford and Harvard Universities، هذه التهديدات الداخلية صارت تشكل الخطر الأساس والأول على أمن الدولة. ثم يضيف (ستيفن ساكس) أنه وفي الوقت الذي يمكن ألاّ يكون لنقاش كل هذه المستجدّات أيّة أهمية في معظم الدول حديثة النشأة (دول عالم الانتداب السابق)، حيث أن *'أمن الدولة بالأصل هو أداة قمع بيد النخب الحاكمة'*، فإن المقترحات الجديدة فيما يتعلّق بمفهوم الأمن (والمطالبة بأخذ متطلبات 'الأمن الإنساني' بعين الاعتبار) لم تكن لترقى إلى مستوى اهتمامات صناع سياسة الدولة *'لما تحتمله من تشعّباتٍ معقّدةٍ ومكلفةٌ متابعتُها على الصعيد العملي'*. كل الاحتياجات الفردية من غذاء وماء وبيئة وطاقة، ومن حماية من الاستغلال ومن العنف والقمع (سواء كان من قبل شركاء الساحة أو أصحاب النفوذ أو السلطة)، كل ذلك لم يكن ليقدِّم (حسب ستيفن ساكس) *'بديلاً مقنعاً عن المفهوم التقليدي للأمن'*.

وفي ما يتعلق بالدول الناشئة (دول ما بعد الانتداب في الشرق الأوسط ودول الاتحاد السوفياتي السابق) كما يقول البروفِسّور كاليفي هالستي Kalevi Holsti / University of British Columbia، فإن مسألة الأمن بينها أصبحت في الغالب مسألة أمن داخلي؛ أمن الدولة هناك أمن مختص بالتهديدات الداخلية، يتأثر (ويتأثر فقط) بمدى ضبط الدول المجاورة لأمنها الداخلي. ويبرّر 'ستيفن' كلام 'كاليفي' (عن دول الشرق الأوسط بالتحديد) بالواقع التي هي عليه هذه الدول حيث أن *'معظمها قد تم تشكيله* (أو رسمه) *من قبل قوى الانتداب، وبشكل تضم فيه كل دولة أقلية* (أو أقليات) *لغوية أو ثقافية أو عرقية'* يُمكّن لها بما يتناسب مع مصالح مَن رسم الحدود الجغرافية (العملية و"الفكرية") لهذه "المُعلَّبات" الجديدة في المستقبل وعلى المدى القريب والبعيد. ثم يتابع، *'إن الإنهيار الكبير للنظام هناك ستكون له انعكاسات شبيهة بالظروف التي رافقت حرب الثلاثين سنة* (بين الكاثوليك والبروتستنت)، *عندما تخرج الأعمال العسكرية عن السيطرة السياسية، وعن نطاق* (أو عن المفهوم التقليدي لـ) *الحرب المحرَّكة بدوافع سياسية ومن قبل أنظمة معروفة، ولتنحدر بعد ذلك إلى حالة عنف فوضوي ذاتي الدفع وعابر للحدود'* .

ومع العودة إلى عالم الدول الكبرى (ودول المؤسسات العريقة)، حيث اتجهت التفسيرات الدولية إلى ضم 'الأمن السياسي' و'الأمن الاقتصادي' إلى جانب 'الأمن العسكري' تحت مظلة 'الأمن القومي'، فأن التشديد على الأمن الاقتصادي وإعلاء شأنه من الناحية العملية لم تكن لتعجب الكثيرين من عقلاء صناع السياسة من حكماء البحث السياسي والسلك الأكاديمي. وما زاد 'الطين بلّة'، ما تم إدخاله من مصطلح 'المصلحة' (مصطلح غامض يصعب تعريفه أو تحديده) ليصبح الشعار حماية 'أمن المصالح السياسية' و'أمن المصالح الاقتصادية'، ليس فقط على الصعيد الداخلي بل على المستوى العالمي. وفي الوقت الذي ذهبت فيه القيادات السياسية (الأمريكية على وجه التحديد) لحد اعتماد شعار الإمبراطورية الرومانية القائل 'إن كنت تريد السلام، فاستعد للحرب' Si vis pacem, para bellum في تفسيرها وتطبيقها للأمن القومي، كانت أنظار بعض علماء السياسة تتجه للسؤال عمّا ومن يعيق تفسير وتطوير مصطلح الأمن خارج نطاق المصلحة الخاصة، وعن "المصلحة" في (او لمصلحة مَن) أن تُهمَل جوانب حياتية ووجودية من أجل "خاطر" الأمن الاقتصادي.

وفي الوقت الذي يتساءل فيه *'إن كان أيّ من الأفراد* (المواطنون) *أو الدولة يريد فعلاً* (أو يطمح لـ) *العيش في محيطٍ خالٍ من المخاطر'* (حيث أن *'بعض الناس تجد فيه أمرا "مُمِلاً"'*، وأن *'عالم خالٍ من المخاطر يشكّل بحدّ ذاته تهديداً لفكرة وجوهر الدولة التي من أهم أسباب وجودها توفير وحفظ الأمن'*)، يؤكِّد البروفِسّور 'باري بوزان' Barry Buzan / London School of Economics and Political Science أن 'الأمن القومي هو تعبير مضلِّل (أو تضليلي) يَفترض (في الظاهر) الحفاظ على أمن الأمة (أو الشعب)، في حين أن الجهة المَحميّة فيه من الناحية التطبيقية هي الدولة وليس المواطنين'. هذه المشكلة من الممكن ألاّ يكون لها تأثيرات كبيرة في المجتمعات أو الدول التي يتجانس فيها المواطنون مع الدولة ومؤسساتها الحاكمة (كالنروج واليابان وغيرها من الجمهوريات الحقيقية)، إلاّ أنها وفي الدول المتعدِّدة الأعراق، أو في حالة 'الأمة الموزّعة في أكثر من دولة' (كما يتابع 'باري')، فهي مشكلة كبيرة بسبب التعارض في تحديد العنصر المُهدَّد (والذي ينبغي على الأجهزة الأمنية إعلاء مصلحة حمايته) بين الدولة (أو السلطات الحاكمة) وبين "مجموع" المواطنين.

لعله *'من الصعب تطبيق مفهوم الأمن القومي على* (أو في) *الدول الضعيفة'*، وكما يفصّل البروفِسّور 'باري'، حيث أن *'التكامل بين الحكومة وبين المجتمع ضعيف مقابل قوة وارتفاع منسوب القهر'*، وبسبب احتمال استغلال حجّة الأمن واستعمال أجهزته من قبل الأطراف المختلفة أو المتصارعة ضد بعضهم البعض. إلاّ أن الحال في الدول القوية ليس بالأفضل، حيث أن التكامل الذي عرفته بعض الدول المتقدمة لم يعد موجودا كما كانت الأمور عليه منذ عقود قليلة، وأن من "يدفع" بالتضليل إبقاءً للغموض من أجل الهيمنة قد أوصل البلاد إلى شفير هاوية لا يمكن تجاهل تبعاتها، وهو أمر لا يمكن السكوت عليه. ففي سياق اعتراضه على هذا الغموض أو التضليل المفتعل، يقول 'آرنولد وُلفرز' أن *'الأمن القومي بالمفهوم العملي ينبغي أن يكون من أجل إزالة المخاطر المهدِّدة للقيم المكتسبة، وأن يكون الهدف منه إزالة الخوف من وجود تهديد لهذه القيم بالمفهوم المعنوي'*؛ أي أن العنصر المهدَّد بالأصل إنما يتمثّل بمجموعة القيم الثابتة والأخلاقيات الضامنة، وأنه من الأولى التعامل مع منابع ومسبّبات هذه التهديدات والمخاطر بدل الدخول في إشكاليات تحديد مَن مِن الأولى حمايته وإعلاء "مصلحته" على حساب مصالح ووجود الآخرين.

والأخطر من كل ذلك في تلك الدول المتقدمة، يكمن في هيمنة البعض على مؤسسات تحديد المخاطر، تعطيلاً لأي تقدّم عملي وإرباكاً لمن وما يمكن له توفير البدائل (لمسألة 'المخاطر المهمَلة' كمشكلة التغيّرات المناخية، ومسألة 'المخاطر المفبركة' كأسلحة الدمار الشامل في العراق، ومسألة 'المخاطر المبالغ فيها'، أو التضليلية، كقضية الإرهاب في ظل تشابك المصالح وكثرة "الأصابع" المتلاعبة فيه). المشكلة هنا تكمن في استخفاف وإصرار أصحاب المصالح وبعض أصحاب الآفاق الضيّقة على "الاستهبال"، وفي مناطق ودوائر لا يمكن للاستهبال فيها أن يؤتي أُكُله. المشكلة الأكبر، أن هناك مال (غير منقطع) تمتلكه جهات محدّدة تعمل على "جمع" من يناسبها في مؤسسات صناعة القرار، وأن السواد الأعظم من العقلاء ليس لهم (حتى الآن) مَن يعينهم على التكامل من أجل الوصول إلى حلول عملية وبدائل لما تدفعنا تلك القلّة المستهترة من أصحاب المصالح إليه. ولكن، وهذا ما أريد من كل صاحب عقل وبصيرة الانتباه إليه (خاصّة مَن يعرفني من هؤلاء ويدرك من أي منطلق أتكلم، وبأي منطق أستخلص ما أصل إليه): التضليل لن يبقى طويلا، ولا يمكن للاستهبال أن يكون له مكان في الفترة القادمة. العقلاء من أصحاب البدائل لا يتكلمون بالمثاليات ولا بالخصوصيات، وما يمكن تقديمه معقول يمكن تطبيقه... لقد اقتربنا كثيراً من الهاوية... وما في الهاوية صار يراه أصحاب القرار (العقلاء منهم وغير العقلاء) وبـ "العين المجرّدة"... فلمن يريد أن يعقل ويتعقّل (في مجتمعات يهمّنا أمرها وأمر أهلها) فالفرصة الآن سانحة، وستُنسي المبادرة الناس سوابقه. ولمن لا يريد أن يعقل، فالتاريخ والمستقبل القريب لن يرحمه.

إشكاليّة المفاهيم القائمة،

وعوائق الوصول إلى مفهوم شامل وواقعي للأمن العالمي

ومع نهاية 'الحرب الباردة' وارتفاع وتيرة الحروب ('بالوكالة') المحليّة والداخلية (العرقية والطائفية)، برزت إلى الواجهة ما كانت قد نجحت السياسات الأمنية التقليدية في إخفائه من تهديدات قائمة ومزمنة لأمن المواطنين (مقابل إعلاء أهمية وأولوية أمن الدولة والأمن القومي). ومن بين تلك التهديدات الواضحة ما كانت غارقة فيه معظم الدول "الضعيفة" ('أو دول 'العالم الثالث' كما يحلو للبعض تسميتها به) من فقر وأمراض وجوع مدقع، ومن عنف وقهر وانتهاكات لأبسط حقوق الإنسان، وما كانت تعاني منه الدول القويّة من هيمنةٍ لبعض "النظريات" على المفاهيم العامّة، ومن احتكارٍ أو تسلّطٍ لبعض الجماعات المالية (أو "الهيئات الاقتصادية") على مؤسسات الدولة وعلى حساب المصالح العامة والمشتركة للدولة والمواطنين. وفي الوقت الذي لم يكن أمر مراجعة الحسابات فيه مناسباً لـ "حسابات" (أو متناسباً مع مصالح) المتخلّفين (عن الرّكب) من "عسكرٍ" و"نخب" حاكمة في تلك الدول المتأخّرة، إلاّ أن فلسفة الأنا وفكر "التحرّر" (غير المنضبط، والمتحرّر "من كل الضوابط") وما نتج عن ذلك من احتكار لكل أسباب "الحيلة والوسيلة" (حتى في المؤسّسات الأكاديمية، صاحبة الأصل والانطلاقة في أمر أي مراجعة مُمَكِّنة) في معظم البلاد المتقدمة، قد حال دون التقدّم (إلى الآن) بهذه المسألة الحسّاسة (مسألة الأمن) في الاتجاه العملي والصحيح.

أسباب الضياع ونتائجه

ومع "تطوّر" النظام الرأسمالي في بلاد الغرب (من منطق حق الفرد العامل والمجتهد بالكسب وبالأجور المميَّزة، مقابل حصّة "القاعدين" من توزيع الثروة) نحو 'اقتصاد السوق' ومن ثم 'سوق المال'، اتّسعت الهوّة مع تفاقم وانفلات الخلل الكامن في هذا النظام (والذي لم يكن سيّئاً في بدايته). التكافؤ و'الفرصة المفتوحة' في الانطلاق والمنافسة "أكذوبة مفضوحة" قد أصبحت في عالم الخيال (ولم تعد تنطلي على الناس؛ سواء كانوا من الطبقة المثقفة أو العاملة أو من جمهور العامة)، في ظل احتكار قلّة من 'الشركات العملاقة' (و"العابرة للحدود")، ثم قلّةٌ من قلّةٍ من الأفراد، مهيمنة على "الحيلة والوسيلة" (السياسة والاقتصاد) في الدولة ومن خارج البلاد. المفهوم الجديد للأمن (السياسي والاقتصادي) في هذه الأجواء صارت تحوم حوله الكثير من الرّيبة والتساؤلات؛ أمن أيّ سياسة وأيّ من السياسيّين، وأمن اقتصاد الدولة (في ضمان "ولو شيء من النزاهة" في منطق تكافؤ فرص العمل والكسب المشروع) أم أمن اقتصاد الشركة و'القطط السمان' من الاحتكاريين!؟

وبالرغم من بعض التجاوزات القائمة تحت شعار 'مصالح الأمن القومي' في الساحة الأوروبية ('المحاكم السرية' في بريطانيا على صعيد المثال وليس الحصر)، إلاّ أن ما نشهده من استمرار لنهج "إعلاء" مصلحة مؤسسات الدولة (أو "مصالح" مؤسساتٍ غير مُنتَخَبة، مُهَيمنة على مؤسسة الدولة)، إنما هو استكمال لمفهوم الأمن القومي الذي "فرضته" القوة المهيمنة (الولايات المتحدة) منذ اعتلائها كرسي هذه الهيمنة على النظام العالمي (عقب مؤتمر 'برتن وودز' في يوليو 1944، و مؤتمر 'سان فرانسيسكو' في

أبريل 1945). ولمن يريد البحث في جذور الخلل، ألاّ يتلهّى بـ "تجاوزاتِ" ساحةٍ تُمثِّل في النهاية "الجانب العاقل" مقابل الطرف المستهتر، وفي ظل ما قد يفرضه هذا الطرف المهيمن من أمر واقع، غالبا ما يتناقض في واقع الأمر مع مصالح "الأهل" والشركاء ناهيك عن مصالح الآخرين.

إن أول من أدخل المفهوم القائم للأمن القومي في التاريخ الحديث لعلوم الأمن والسياسة (وفي السياسة الخارجية) هي الولايات المتحدة، وذلك عقب توقيع الرئيس الأمريكي 'هاري ترومان' لـ 'قانون الأمن القومي لسنة 1947' National Security Act (1947)، حيث تم إنشاء 'مجلس الأمن القومي' (NSC) و 'وكالة الاستخبارات المركزية' (CIA). ومن اللافت للانتباه تعمّد عدم تعريف القانون لـ 'الأمن القومي' ومنذ تلك اللحظة، لما يكمن في الغموض من "إيجابيات" في الأوقات "الحرجة" وعند مواجهة التهديدات. لقد برّر البعض صعوبة الوصول إلى تعريف محدّد للأمن القومي حينذاك (الأمن السياسي والأمن الاقتصادي) نتيجة التغيّرات المستمرّة في الساحتين السياسية والاقتصادية (فكرا وعملا). إلاّ أن ما تمت إضافته (أو حشره) من مصطلح 'المصالح'، وما تسببت به هذه الإضافة من غموض فوق غموض لم يعد بالإمكان الاستمرار في تبريره أو إقناع أصحاب العقول به.

ومما يثير الدهشة في هذا المجال ما تقترحه الإدارة الأمريكية الحالية ('من أجل الوصول إلى العالم الذي نريده'؛ أي العالم الذي تريده الولايات المتحدة، أو "الناطقون باسم الولايات المتحدة") من تقديم غير منقطع لعبارة 'مصالح الولايات المتحدة حول العالم'، ولتُدخل مسألة حماية "مصالح حلفائها" ضمن أولويات استراتِجيَّتها القائمة للأمن القومي. وبغض النظر عما يمكن أن تعنيه (أو تخفيه) عبارة 'مصالح الحلفاء'، إلاّ أن ما يثير ريبة وتخوفات الحلفاء وغير الحلفاء، ما وصلت إليه التركيبة الحالية للإدارة الأمريكية ولصناع القرار هناك من هيمنةٍ لأصحاب "الشركات"، وسلطة مؤسسةٍ عسكريةٍ ("سياسيةٍ اقتصادية") لا تجد لها مثيلاً بين الدول الغربية والمعاصرة (التي تم فصل وإبعاد المؤسسات العسكرية فيها عن المؤسسات السياسية وبشكل جذري)، قد أُغرقَت قيادتها في متاهات وفساد عالم التجارة والمال.

...

المشكلة لم تعد في 'الغموض' المتعمَّد في مفهوم الأمن القومي، ولا في ما أضيف فوق هذا الغموض تعميقاً لحالة الضياع والإرباك في المؤسسات القادرة على معالجة الخلل. المشكلة الرئيسية اليوم تكمن في هذا الشلل الناتج عن هيمنة "الاحتكاريين" (وفكرهم الاحتكاري) على هذه المؤسسات القادرة (مؤسسات صناعة القرار السياسي)، وفي ما تسببت به هذه الهيمنة وافتعلته من عرقلة للتقدّم في ظل كثرةِ آراءٍ وتحاليل تفتقر إلى الجدّية في الوصول إلى أي حلّ عملي. إن تغلغل "التجار" في المؤسسات السياسية وما نتج عنه من خلط مخيف ومدمِّر بين التجارة والسياسة (أو بين المنطق التجاري والفكر السياسي) كان وراء هذا الشلل في حركة تقدم هذه المجتمعات المتقدمة في ما فيه مصلحة الناس والبشرية. وإن إصرار هؤلاء على هيمنتهم على مؤسسات صناعة القرار في الدولة (بما فيها مؤسسات البحوث المتقدمة) لا يمكن الاستمرار به في ظل تطوّر وعي مَن لا "يمتلكونه" من أصحاب المنطق والحكمة، وفي ظل انتشار وسائل المعرفة وانكشاف بوادر ما قد تتسبب (أو تسبّبت) به "رؤيتهم" من ضياع وخراب سياسي واقتصادي وأمني واجتماعي.

لقد انتفضت بعض النخب بالأمس على هيمنة المؤسسة الدينية (في الساحة الأوروبية خاصة) ومن أجل فصل الدين عن الدولة. ولكن ما يشهده العالم اليوم من هيمنة للتجّار (وللمنطق التجاري) على الدولة (وعلى الفكر السياسي) عواقبه أخطر وأكبر، ستنتفض عليه قريباً الشعوب. هذه الأموال الطائلة التي تصرف من أجل إغراق الساحات الأكاديمية والسياسية (العلمية والاجتماعية) بآلاف الآراء المتضاربة والمعطلة يمكن لها "عرقلة" عجلة التطوّر، ولكن العجلة ستدور قريبا في دولٍ ومجتمعاتٍ لا يمكن للاستهتار بعقول الناس أن يدوم فيها طويلاً، وستدور الدوائر بعد ذلك وفي كل مكان على "المستهترين". هذه "الجوائز" و"الهبات" التي تنفق فيها الملايين والمليارات (وفي ظل هذه الأزمات الاقتصادية وحالات الفقر والبطالة) إصراراً على الاستخفاف بعقول و"بقيمة" الناس (وكأن الناس عبارة عن قطعان من الماشية أو الدواب، يؤتى أو يُلوَّح لها بأكياس العلف كلما أراد صاحب القطيع جمعها) ومن أجل تعويم سياسات مهترئة من هنا، وجماعات فاسدة من هناك (بدل صرف هذه الأموال في علاج الأزمات المعيشية والاجتماعية المزمنة والمتفاقمة)؛ كل هذه "الحلول" الترقيعية (إن كان يجوز تسميتها بالحلول) لن تدفع (وكما يحلو لصانعيها) بهوية و"بكرامة" الإنسان إلى التحلّل، وستجري الرياح في النهاية بما لا تشتهي سفن "المستهبلين".

عوائق وحلول

ومع العودة إلى النقاش القائم حالياً في أروقة صناعة القرار في تلك الدول المتقدِّمة، ومع تولّد هذه القناعة العامة بضرورة الخروج من حالة الضياع وفي ظل هذه التحديات المصيرية، فلقد تصاعدت في الآونة الأخيرة نداءات العقلاء من أجل إعادة النظر بمفهوم الأمن وبما يتناسب مع التغيّرات الاجتماعية، مع التشديد على ضرورة التقدّم بعملية إعادة النظر هذه ولتشمل 'النهايات المرجوّة للسياسات الأمنية' (أي ما نبتغيه في النهاية من وراء تحديد عملية وأهداف أيٍ من السياسات الأمنية القائمة والمقترحة).

لقد تقدّم الكثير من العلماء المتخصصين باقتراحاتِ بدائل أو مكمِّلات للمفاهيم السائدة ومن منطلقات، وتحت عناوين مختلفة، غذائية ومائية وبيئية وإنسانية. ومن بين هذه الاقتراحات البناءة ما تقدّمت به البروفسّور 'جوديث تِكنر' Judith Tickner / USC في سياق تسليط الأضواء على قضايا أمن الأنظمة المالية والتجارية والصحية والغذائية، مؤكِّدة على أهمية النظر في ما أسمته "العنف البنيوي" Structural Violence (أو 'التهديد الهيكلي' بالمعنى الأمني) والذي يصبح مصدر التهديد فيه متمثلاً بالهيكليات السياسية والاقتصادية غير العادلة عندما يجد الناس أنفسهم في ظلها عاجزين عن تامين أبسط مستلزمات الحياة والعيش الكريم. وبالرغم مما قد تحتمله مسألة تحديد ضوابط العدالة هنا من إشكاليات، إلاّ أن 'تِكنر' تصرّ على أن أي أمن حقيقي لا يمكن تحقيقه قبل تحديد وتعديل تلك الطبقية الاجتماعية و'الحواجز التراتبية' Hierarchical Boundaries المفروضة على الناس.

هناك شبه إجماع على استحالة الاستمرار في التوافق (لا من الناحية الفكرية ولا من الناحية الأخلاقية) مع ما تفترضه (وتفرضه) نظرية الواقعية من "أمر واقع" تُتَّخَذ فيه تهديدات الجوع والفقر والأمراض على أنها 'أمور مؤسفة، ولكنها جزء من واقع بشري لا مفرَّ منه'!

هناك من يفترض جمع الأمن الغذائي والمائي والصحي (وحتى البيئي) تحت غطاء 'الأمن الإنساني'. هذا الأمن الإنساني له مستلزمات لا تضمنها الترتيبات التقليدية والمتّبعة من أجل ضمان الأمن القومي. فبالرغم من واقع انحسار احتمال وقوع الحروب المدمرة بين الدول الكبرى (نتيجة ما تمتلكه هذه الدول من 'أسلحة دمار شامل')، إلاّ أن ذلك لا يعني انتفاء ما يتعرّض له مواطنو هذه الدول من تهديدات غالبا ما تكون من قبل الدولة نفسها، وفي معظم الأحيان 'بدعم خارجي' (كما تؤكده تقارير الأمم المتحدة في ما يتعلق بالأمن الإنساني). إن للتوسّع بمفهوم الأمن (ليشمل ما يتهدّد البيئة والإنسان) إشكاليات تنفيذية لا يمكن إنكارها. ولمقترح الأمن الإنساني (وفي كثرة التعاريف المختلفة والمفتعلة للأمن الإنساني) معوقات من حيث صعوبة تحديد السياسات الأمنية العملية (أو القابلة للتنفيذ) في مواجهة التهديدات فيه. ولكن، متى كان مفهوم الأمن القومي (بجناحيه السياسي والاقتصادي) واضحا، ومتى كان أمر تحديد السياسات الأمنية المناسبة سهلا فيه؟

وفي ظل ظهور وتقدّم 'قِيَم عالمية' جديدة (غير، أو بالإضافة إلى، المحافظة على الأمن والسلام) كمسألة احترام الكرامة الإنسانية (أو كرامة الإنسان) بالإضافة إلى حقوق الإنسان، قُدِّمت اقتراحات لإعادة النظر بين خياري الأمن الدولي والأمن الإنساني، أو بين الأمن الدولي والأمن العالمي. ومن بين أهم ما يُناقش اليوم، السؤال إن كانت مؤسسات الأمم المتحدة ومجلس الأمن (والتي تم تأسيسها سنة 1945 في بيئة مختلفة وفي ظل ظروف استثنائية) لا زالت تتناسب آلياتها مع الأوضاع الأمنية في هذه الأيام!؟

فمن أبرز المناقشات في هذا المجال ما تقدّم به الأمين العام السابق للأمم المتحدة 'كوفي عنان' في تقريره لعام 2000، والذي كتب فيه: *'إن التغيّرات الطارئة على طبيعة ما تواجهه شعوب العالم اليوم من تهديدات للأمن والسلام تثبت عمق المسافة التي تفصل بيننا وبين ذلك العالم الدولي الصّرف. إن بنود ميثاق الأمم المتحدة كانت تفترض حينذاك أن العدوان الخارجي؛ اعتداء دولة على دولة أخرى؛ يشكل أخطر وأقصى ما قد يواجهنا من تهديدات. إلاّ أن غالبية أعمال القتل في العقود القليلة الماضية كانت بسبب حروب أهلية وأعمال تطهير عرقي وإبادة جماعية أشعلتها* (وحرصت على استمرارها) *مصالح أصحاب بازار عالمي مفتوح لتجارة السلاح'*. ثم يعود عنان ليؤكّد مرّة بعد مرّة في تقريره هذا (تحت عنوان 'نحن الشعوب') على ما جاهد من أجله من قبل الأمين العام الأسبق 'داغ هامرشولد': *'ليس هناك تحوّل* (أو تغيير) *في الطريقة التي نفكّر فيها ونعمل على أساسها أهم* (وأكثر حساسية) *من ذلك: يجب أن نضع الناس* (أو الشعوب) *في قلب* (أو وسط) *كل شيء نقوم به. لا يوجد أنبل من هذا النداء، ولا أعظم من هذه المسؤولية، أن نُعين الرجال والنساء والأطفال، وفي كل مدينة وقرية حول العالم، على تحسين أوضاعهم المعيشية'*.

... هناك من عمل على قتل ما "قُتِل" من أجله 'هامرشولد'، وعلى تعطيل ما حرص على تقديمه 'عنان' (وبكل الأساليب المقنعة لغالبية أعضاء الأمم المتحدة)، تماما كما تم تعطيل مشروع تقديم أولوية عنصر 'التحرّر من العَوَز' Freedom from Want على عنصر 'التحرّر من الخوف' Freedom from Fear، وما أضافه 'عنان' إليهما من عنصر 'الحرية في العيش بكرامة' Freedom to live in Dignity وكمكوّنات أساسية من مكوّنات الأمن الإنساني. وهناك من كان يتلهّى أو يتعمّد إبراز أصوات وسيرة (ودعم مسيرة) "الرّقاصات" والمطربين على أصوات الحكماء في الطرف الآخر من هذا العالم، وفي دول كان ولا زال بإمكانها نزع صفة التخلف عنها بتبنّيها لطروحات أصحاب العقول من أبنائها، قبل (أو إلى جانب) اهتمامها بالفنّانات "الفاتنات" والفنّانين.

ومن أهم هذه الطروحات ما تقدّم به العالم السعودي الدكتور نايف الروضان تحت عنوان 'مبدأ الأمن متعدد المنافع' Multi-sum Security Principle والذي يعتمد على فرضيّة استحالة الاستمرار في النظر إلى المسألة الأمنية ضمن مفهوم 'لعبة الحالة المتعادلة' Zero-sum Game وفي ما يخص الدولة دون سواها من الفعاليات والقوى أو الكيانات القائمة. ففي 'عالم العولمة'، وكما يشرح الدكتور نايف في كتابه 'الواقعية التكافلية' (أو التعايشية) Symbiotic Realism (2007)، للأمن العالمي أبعادٌ خمس: بُعدٌ إنساني، بُعدٌ بيئي، بُعدٌ قومي، بُعدٌ عابر للحدود الوطنية (أو متعدّد الجنسيات والقوميات)، وبُعدٌ عابر للثقافات (أو متعدّد الثقافات). وعليه، فإن مسألة الأمن العالمي، وأمن أي دولة أو ثقافة، لا يمكن تحقيقها إلاّ عن طريق تطبيق 'حاكمية جيدة' (أو حَوكمة راشدة) Good Governance تضمن توفير الأمن، وعلى كل المستويات، وبالعدل بين كل الأفراد والدول والثقافات.

التغيير القادم

لقد دفعت بعض الدول (أو بعض الجماعات المهيمنة على قرار هذه الدول، أو الدولة المهيمنة) حديثا بمشرع 'العولمة'، ولمصالح خاصة وفي حسابات ضيّقة وبكل تأكيد. إلاّ أن ما لم يكن في حساب هؤلاء "الأذكياء" أن تدفع رياح هذه العولمة بـ "السفينة العالمية" في اتجاهات لا يمكن لهؤلاء التحكم فيها.

ومن النتائج غير المحسوبة للعولمة اتساع ساحة وحجم وكثافة التواصل والاحتكاك بين الناس (مجتمعات وأفراد) وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، مما أدى إلى خلق نوع من الشعور العام بالاعتماد المتبادل Interdependence بين شعوب هذه الأرض بعضها على بعض. ولقد عمل هذا الشعور بالاعتماد المتبادل على رفع وإعلاء شأن وأهمية 'مستوى النظام الشامل' (الاقتصاد العالمي، المناخ أو البيئة العالمية، والمجتمع العالمي) فوق مستوى العنصر المكوّن لهذا النظام (المتمثّل بالدولة أو بما يسمّى بـ 'المجتمع الدولي') عند هذه الشعوب، مما أدى إلى توسعة آفاق المصالح العالمية المشتركة (في إيجاد قواعد جديدة للّعبة) والمصير المشترك (في ظل الأزمات الاقتصادية، والأوبئة العالمية، والتغيّر المناخي) في عيون وحسابات الناس.

لقد تغيّرت مع هذه العولمة طبيعة وحجم التهديدات، والتي لم يعد للدولة القدرة على استيعابها بمفردها؛ وحتى الدول الكبرى (دول المؤسسات العريقة)، لم يعد بمقدورها مواجهة الأمر بشكل أحادي. ومن هنا انطلقت فكرة وعملية تطوير المؤسسات السياسية والأمنية الدولية القائمة (الأمم المتحدة ومجلس الأمن) وبما يتناسب مع المتطلبات المعاصرة؛ أو حتى استبدال هذه المؤسسات الدولية بمؤسسات عالمية تهتم وتسهر على حفظ أمن قيم ومصالح شعوب لا يمكن احتكارها (احتكار هذه القيم والمصالح المشتركة)، ولا يقدر أحد على استغلالها في ما يتعارض مع هذا المناخ السياسي والأمني العالمي الجديد.

من الواضح أن أي مؤسسة عالمية أو أي نظام عالمي جديد لا يمكن له النجاح في استيعاب أو مواجهة تلك التهديدات الجديدة إلاّ إذا تم التوافق على استبدال شعار 'الأمن الدولي' بشعار "الأمن العالمي"، وعندما يشارك الجميع في تعريف حدود هذا الأمن وعلى مستوى كل الأمم الشعوب. إن بعض العلماء والمعنيين المتخصّصين والمتابعين يجدون صعوبة في إقناع أصحاب القرار للتحرّك الآن في ما يتطلبه هذا التغيير

من خطوات عملية صعبة. والبعض يراهن على "تغيّرات مفاجئة" على الصعيد العالمي (وباء عالمي، ارتفاع مستوى مياه البحار، تبعات الانحباس الحراري). ومن أهم هذه التغيّرات المرتقبة (حسب رأي هؤلاء) ما يمكن أن يحدث في ظل هذه التغيّرات المناخية (والتي لا زالت حتى الآن محط جدل حول حقيقة قرب حدوثها ومدى ما يمكن أن ينتج عنها)، ومما لا يقتصر على تهديد وجود دول ستُزال مدن كبيرة وأراض واسعة فيها من عن الخارطة الجغرافية (مصر، هولندا، بنغلادش وفييتنام)، بل إلى ما يمكن أن ينتج عنها من تعديلات في 'الجغرافيا السياسية والاقتصادية' للنظام العالمي الحالي.

هناك من يتوقع حدوث هذه التغيّرات المفاجئة في اللحظة التي ستضطرّ فيها الصين إلى تغيير سياسة 'الصعود الآمن' (أو المسالم)، في ظل إصرار الولايات المتحدة على المضي في استراتيجيتها الحالية للأمن القومي (والتي لا تقبل فيها منافسا لها كقوة مهيمنة)، مقابل إصرار وثبات موقف من يريد استبدال هذه الأحادية بنظام جديد متعدد الأقطاب (كروسيا والصين والهند وإيران، وغيرها من الدول العديدة والمؤيدة ضمنا لهذا التوجه في كل من العالمين الشرقي والغربي).

...

ومع العودة إلى المسألة الأمنية، ومن "عالم الغرب"، فلقد أصدر الاتحاد الأوروبي مؤخراً توجيهات على جميع دول الاتحاد احترامها، ومفادها أن أمن الاتحاد ينبغي أن يكون دائما قبل وفوق الأمن القومي الخاص بالدول الأعضاء (وذلك دليل على غلبة كفة تيار إعلاء المصلحة العامة، وهذه بداية الطريق). ولطالما دعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى الإقلاع عن اعتماد "الاعتباطية" في عملية تحديد ما يتهدد الأمن القومي من مخاطر، وأن على هذه التهديدات المفترضة (للأمن القومي) أن تخضع لتحقيق وتدقيق قضائي عادل وشفاف ودقيق؛ 'ذلك من أجل الحفاظ على التوازن بين ضمان حق الدولة في الحفاظ على نفسها وبين منع هذه الدولة من استغلال هذه الضمانات والحقوق'.

أما على المستوى العالمي، فتقارير الأمم المتحدة الخاصة تصرّ على إلزام الدول الأعضاء بضرورة تعريف وتحديد مصالحها الخاصة في ما يتعلق بمسألة الأمن، 'احتراما لحقوق الإنسان وفي الوقت الذي لا توجد ضرورة ومبرّرات لتقييد هذه الحقوق الأساسية فيه'... ومن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى الاتحاد الأوروبي، وإلى الأمم المتحدة، الكل يطالب وبشكل صريح وواضح أنه ومن أجل الحفاظ على هيبة واستمرارية القانون الدولي، على الدول في المرحلة القادمة (أو الخطوة القادمة) أن تسمع وتطبّق ما يجمع عليه هذا المنطق الإنساني الجامع (مقابل ما تفرضه الأقليّة الشاذة من منطق حيواني) في هذه المسائل الحساسة ومن دون أي تأخير.

إن ما يجري، في النهاية، من أحداث أمنية "مفتعلة"، ومن حروب ومواجهات دموية "مدفوعة الأجر"، وإن ما نشهده من صراع محاور على الصعيد العالمي، ليس بعيداً عن أجواء هذه "المعركة الحاسمة". هناك استغلال واستهبال في كل مكان، وتجّار سياسة لا يريدون التنازل عن أي شبر من "مكتسباتهم". هناك مبادرات تسوية، والغلبة لمن يقدر على فهم الطبيعة البشرية والاجتماعية ويسبق غيره في تقديم مستلزمات استمرارية الحياة... وهناك تجارب تخص عالم الإنسانية؛ نجاحها نجاح لإنسانية الإنسان، وفشلها نجاح لمقولة أن أصل الإنسان حيوان.

أعود وأكرّر ما سبق وكتبته لأحد الأصدقاء الحكماء والأعزاء: العالم الآن هو في حالة صراع مفصلي، ستُرسم على أساسه صورة الإنسان وطبيعة المجتمعات البشرية في المرحلة القادمة. وما ما نراه اليوم من مواجهات "استئصالية"، ومن حروب مباشرة وغير مباشرة، إنما هي انعكاس لهذا الصراع القائم بين من يعتبر نفسه فردا في جماعة تشاركه الحقوق والواجبات فيجعل لمصلحة القيَم والمبادئ العامة (وللأمن العام والشامل لأمن الناس) مكانة أو مكانا في حساباته، وبين من يعتبر نفسه أذكى وأعلى وأغلى فيجعل مصلحته الخاصة (وأمنه الخاص) فوق كل اعتبار.

موضوع نقاش القسم الثاني من اللقاءات المناطقية Doc C (الموضوع الأمني).

تذكير: لقاءات مناقشة تفاصيل الجزء الأول من الورقة ستقام ما بين 25 و30 من الشهر الحالي.

من أهم ما جاء في الجزء الثاني من الورقة (من الصفحة 12 إلى الصفحة 18)، ومما ينبغي التفكّر فيه قبل لقاءات مناقشة تفاصيله (في الفترة ما بين 1 أبريل و6 أبريل).

- إن ما سبق وتناقشنا تفاصيله (في لقاءات 'الانسجام الرؤيوي') من طريق هيمنة 'النظرية الواقعية'، وما رافق تلك الهيمنة من استغلال وما نتج عنه من 'أحكام متشائمة'، كان من أهم الأسباب التي أدّت إلى حصر الموضوع الأمني بالدولة (أو 'بمحتكر القوة' وبمؤسسات تلك السلطات الحاكمة)؛ لم تنطلق عملية توسعة مجال مفهوم الأمن في العالم الغربي وفي الدول المتقدّمة إلاّ بعد دفع فاتورة الاستمرار في "الاستهتار" والاستخفاف و"غرس الرؤوس في الرمال" بقتل قرابة المئة مليون شخص أبان الحربين العالميتين الأولى والثانية (الصفحة 7، المقطع الأخير).

← ومع مقارنة الأمر بما يجري الآن في العالمين العربي والإسلامي، هل يكفي ما دُفِعَت إليه مجتمعات هذه المنطقة (ولنفس الأسباب) من قتل وخراب ليتّعظ المستهترون وليستيقظ "الغافلون" (و"أصحاب رأس النعامة") من "سكرتهم"... أم أن ما تقدَّم من أثمان (إلى الآن) لا زالت "زهيدة"، وأن شرف أو "وسام النهضة" أغلى وأثمن (لا زالت) دونه الكثير من "الأضحيات"!؟

- وكي لا يساء تفسير استعمالي لكلمة 'عسكر' في الصفحة 12: ما فصّلته في نهاية المقطع الثاني من الصفحة 13 يوضِّح ما أعنيه وأردت التنبيه إليه من مغبّة الخلط بين وظائف مؤسسات الدولة، ومن هيمنة لبعض تلك المؤسسات على البعض الآخر، وما وصلت إليه المؤسسة الأمنية والعسكرية عند القوة المهيمنة (وبدفعٍ من "الواقعتيّين"، ومن أصحاب فكر الهيمنة) من فساد و"هيمنة واقعة"، ومن "واقع" يريدون تعميمه وفرضه على الآخرين.

← ولكن هل يمكن لهذا "المنطق" (أو "اللامنطق") أن يستمرّ، وخاصة في ظل التطورات القائمة، وفي ظل ما نشهده اليوم من "انقلاب مُمَنهج" على "مشروع العولمة" (أو انقلابٌ عليه ومن قبل أصحابه) ومن عودة (أو "إعادة") للنزعة القومية وللنهج الانعزالي؟

- مما لا شك فيه أن مسألة تعريف وتحديد قِيَم وشروط وضوابط العدالة ليس بالأمر السهل والبسيط، وفي بعض أحكام الواقعية السياسية الكثير من الحقيقة والواقعية. إن مشروع توسعة نطاق المفهوم الأمني (أو مفهوم الأمن) دونه إشكاليات تنفيذية لا يمكن تجاهلها أو الاستخفاف بها. ولكن المشكلة هنا ليست في ما تستلزمه دراسة الأمر من جهدٍ لوجستي ومادي غير متوفّرة الآن محفِّزاته. إنما هي في إصرار بعض الأقليات المهيمنة على اعتبار مطلب 'تجسير الهوة' بينها وبين الناس (أو أن مطالبتها بإعادة حساباتها) خسارة أو تهديد لكل مكتسباتها... واقعٌ متوقَّع (وغير متوقَّع) يُذكّرني بما نبّهني إليه أحد الأصدقاء الحكماء (من حكماء صناع القرار في المملكة المتحدة) عندما اقترحت عدم الاستخفاف بمن ليس لديه شيء يخسره، فأجاب (ببرودته الإنكليزية المعروفة) أن ما علينا الانتباه إليه اليوم ألاّ نستخفّ بمن لديه (أو يظن أن لديه) كل شيء ليخسره (وبما يمكن له وبمقدوره، في ظل امتلاكه لكل الحيلة والوسيلة، أن يقدم عليه)!

← هل يمكن لإعادة النزعات والنزاعات القومية والانعزالية أن تقضي على ما خلّفه مشروع العولمة هذا ("عَرَضاً") من 'حالة عالمية' (الصفحة 16)، أم أن الوقت قد حان للتفكّر بما يهدف إليه المشروع الجديد من خلط للأوراق ومواجهات عالمية دموية محتملة؟ وهل "بِيَد" "أصحاب قرار" العالمين العربي والإسلامي "الالتفات" اليوم إلى ما تفرضه "مصلحة بقائهم" من تسوية أو موازنة (ولو مؤقتة) بين شعار "حب الحياة" وبين مستلزمات البقاء على قيد الحياة؟؟ (نهاية الصفحة 15)

ملف الرسائل الأخيرة

رسالة '**صناع الموت**': أربع أجزاء، أرسلت بتاريخ 4/13، 4/16، 5/8، 8/5 – 2017

ورسالة '**لعنة ترامب**': جزءان، أرسلا بتاريخ 5/15، 6/1 – 2018

ورسالة '**خاتمة الرسالة**': ثلاثة أجزاء، أرسلت بتاريخ 17/10/4

و8/4، 10/4 – 2018

ثلاث "رسائل جامعة" ومُكمِّلة لبعضها البعض

يمكن للمتمعِّن في قراءتها (أو إعادة قراءتها)

"تقدير" ما وصلْتُ إليه في 'خاتمة الرسالة'

وفي ما ينبغي أن تكون منها "الانطلاقة"

في مراجعةِ حساباتٍ وتعديلِ مساراتٍ

أو في ما يستلزمه الاستهتار لاحقاً

من تعاون وتكامل في مواجهة

ما ستؤول إليه قريباً الأمور

صُنّاع الموت

من الذي أقنع الرئيس صدّام حسين سنة 1990 وبأي أسلوب، ولأي هدف تمت عملية اجتياح دولة الكويت؟

ما هي حقيقة 'سارين' الـ 2013، وما الذي منع الرئيس أوباما من الرد على انتهاك الخطوط الحمر آنذاك؟

من الذي أقنع الرئيس أردوغان وكيف، ولأي هدف تمت عملية استئصال الخصوم وإزاحة عقلاء أهل البيت؟

من يقف وراء دفع المنطقة (والعالم) نحو "الانفجار"، ومن يستطيع وقف هؤلاء فيما يسعون ويصرّون عليه؟

'صِناعةُ الموت' عنوان و"فكرة" امتَهنَت الترويج والتسويق لها في الآونة الأخيرة 'أقليّة احتقارية احتكارية' تحب (بل و"تعبد") الدنيا ("الواطية" بدناءاتها) وتكره الحياة ("حياة" العزّ والكرامة)، حاقدة على الإنسان وعلى الإنسانية... مُشكِلتُها (وكما ذكرت في مناسبات عديدة سابقة) ليست مع "المُتديّنين" أو مع الأديان (أو مع أي دين محدَّد بعينه)، إنما انطلاقاً من "عداوة متجذّرة" مع كل المبادئ والأعراف والأخلاقيات، ومع 'فكرة وجود الخالق المراقب والمحاسب' خاصةً (وقبل كل شيء) وما تستتبعه الصفات الثلاث هذه من كبح لـ "الاستكبار" (وللاستعلاء على الناس)، ومن ضوابط وعواقب لتجاوزات البشر ولحيوانية الإنسان.

عندما أدافع هنا عن 'المتديّنين' فالأمر ليس من باب التخفيف من (أو تجاهل) ما تحتمله ساحاتهم وبيوتهم مما يُربِك و"يَحرُق" (عقل وقلب) كلّ نظيفٍ شريفٍ صادقٍ أمينٍ مؤمنٍ وعاقل... وإن كان للحقيقة أن تقال، فما يُظهره "صُنّاعُ الموت"[50] (ويكشِفون عن وجوههم به) من "أصولية" في التطرُّف في النفاق إنما هم يقومون ويتحرّكون به "صراحةً" وعلانيةً طبقاً لأصلهم ومنطلقاتهم (أي في ما لا يتنافى مع طبيعة خَلقِهم وخُلُقِهم). المشكلة في من اختلس طريقه (أو تم "إيصاله") إلى مواقع ودوائر قيادة معظم هذه 'الجماعات الدينية' ليتكلّم باسم من لا يشرّفهم كلامه وحراكه (و"تمثيله")، وليدغدغ المشاعر و(من وراء الستار) يُحرّك الغرائز، مُحكِماً "الإقفال" على "آذان" وأعين عقلاء بيته[51]، "موزّعاً" (وفي عتمة الليل) تُهم 'العمالة' على المخالفين، وعلى من يُراهن على ترفُّعِه مِمَّن لا ولن يجرؤ على مواجهته أو مناظرته (أو على أن "يضع عينه بعينه") مِمَّن هو قادر وجاهز (وفي أي وقت) لكشف كل أوراقه وحساباته أمام أي "جهازٍ" أو أيّ ممّن يهمه الأمر.

[50] مِمَّن أجاد التأسيس لأجواء الفكرة ولأدواتها التنفيذية وقبل الانتقال إلى مرحلة الترويج والتسويق... و"العُربُ" من هذه "المنظومة" أشدُّ حِقداً ونفاقا.
[51] عن طريق منع عقلاء بيته من التواصل (ومن مجرّد الكلام) مع الصادقين من أصدقائهم في الساحة الجامعة، أو "أقربائهم" من حكماء أهل البيت.

لقد عُرِضَت علي (وفور عودتي إلى لندن منذ يومين) بعض الوقائع والمستجدات، من بينها ما يجري إبرازه (ممّا "جاء دوره" الآن) من إجرام غير معقول و"غير معهود" بحق 'السُنَّة' وفي كلٍّ من العراق وسوريا[52]... وإن كان للواقع أن يُنظَرَ إليه بواقعية، فالواقعية السياسية تفرض على "الخصم" أساليب حفظ مصالحه. "مصيبة" العرب والمسلمين تكمن في واقع استمرار هيمنة "الجزمجية" وصدارة 'أصحاب الأصوات العالية'، وفي من يَسمح ليُصدَّق الكذاب ويُؤتَمَن المنافق ("خنقاً" للشرفاء الأوفياء) من أصحاب الشأن وأولياء الأمور.

ما شهدتُه في لبنان في زيارتي الأخيرة (وفي الساحة السنية خاصةً) من خللٍ مزمنٍ ("مطَمْئِنٍ" لغير السنة)، ومن صورة مصغَّرة عن الساحتين العربية والإسلامية، فيه تهديد شامل على كل صاحب عقل الانتباه إليه. وفي الوقت الذي تجاوب فيه شركاء الساحة اللبنانية مع مطلب ترتيب البيوت الخاصة ("تثبيتاً للثنائيات")، كان الإصرار على منطق الهيمنة (تمسكاً بالأحادية) ومن قِبَل مَن "يستحي بأصله" في تمثيله للبيت السني. أن تكون 'عابراً للطوائف' فهذا شرفٌ لك، ولكن، وفي زمن توزيع "المكاسب" لا يحق لك "اقتسام الكعكة" باسم من تصر على احتكار تمثيله (والهيمنة على إدارة شؤون ومصالح بيته) موزعاً "حصّتك" على الآخرين.

من يمنع معالجة الخلل (اليوم)، ليس من باب المحافظة على مزرعته (وعلى ما يمتلكه من دواجن وأغنام)، وبعد "الذبح" عوائد الذبائح لن تكون في جيبه (ومن بعد " الثور الأبيض" سيأتي دور "الأسود" وشركائه). ما يشهده لبنان من هيمنة لأصحاب الآفاق الضيّقة (تشريعاً للنفاق وتثبيتاً للفساد وبسترة الدفاع عن الطائفة) من ورائه حسابات أكبر وأبعد من "الكنوز" و'أنابيب الغاز'، و"أوهام" يتسابق عليها العلماني والإسلامي[53]. لسقوط الأقنعة[54] وانحراف أصحاب 'التغيير والإصلاح' (وعند أوّل امتحان) تبعات مخالفة لآمال أصحابها، وما يرضيهم ويَطمئنّون له اليوم من واقع في ساحة "الخصم" (أو شركاء ساحة لن يستطيع أحد استئصالها) هم شركاء في صناعة ما سينتهي إليه "المكر" من تهديد يفوق كل سابقاته، لن يستطيع أن يتحكم به أحد.

وللرسالة تكملة نتكلّم فيها بالتفاصيل

[52] وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجهة التي تقف اليوم وراء إعداد هذه التقارير والوثائقيات هي نفسها التي كانت تقف وراء نشر نفس "العمل الإنساني" في مواجهة ما كان يقوم به السُنَّة من 'أعمال وحشية' مماثلة بحق الشيعة؛ "استهبالٌ مقبول"، طالما أن هناك مهيمن (عند السنة والشيعة) يستفيد منه.
[53] والبعض من الشيعة كالبعض من السنة في ذلك سواء؛ تفاصيل بيّنها أحد الأصدقاء في رسالة 'حسينيّو السنة ويزيديي كل حزب بما لديهم فرحون'.
[54] عند البعض ممّن "أحسن ركوب الموجة"، أو ممّن كان يتلطى خلف شعارات 'الوحدة' و'محاربة الاستكبار' ومناصرة المحرومين والمستضعفين.

رسالة 'صُنّاع الموت' (توضيح رقم 1)

هناك قلة قليلة (من "الاستشهاديين") قد خرجت وفي كل الساحات من أجل إطفاء الحرائق، ومن بين هؤلاء من خرج من منزله بجميع أفراد عائلته وهو يعلم أن أحداً منهم لن يعود. وهناك قلة "ثقيلة" و"معلوفة" مقابلة (من أصحاب الحيلة والوسيلة) في يد كل مجرم منها قارورة غاز (أو برميل نفط) 'لسكب الزيت على النار' حِرصاً على أسباب بقائهم؛ وما بين هؤلاء وهؤلاء "متفرّقات" عاقلة "مُضطرَّة للتعامل مع الأمر الواقع"، وأمواج هائجة من "العوام" (من "ماشيةٍ مُسيَّرة"، و"أكثريات" مُحرَّكةٌ غرائزُهُم أو مُستفزَّةٌ حَمِيَّتُهم وكرامتهم)... ما يُميِّز هذا الواقع عن سابقاته ما يواجهه العالم اليوم من حالة "سابقة" أُبعِد الحكماء فيها عن مراكز القرار (وعن مؤسسات صناعة القرار، وحفظ الأمن والاستقرار)؛ "مفاتيح فناء البشرية" قد سقطت (أو أُسقِطت) في يد "مُعوَّقين" (وقيادات "غير طبيعية") يفتقرون إلى أدنى درجات المنطق والتعقّل (والمسؤولية والاتِّزان)، ومن حولهم مستهترون متطرّفون أنانيون، شهواتهم ومصالحهم الحيوانية مبلغ همومهم ومن بعدها الطوفان.

لست من دعاة الثورة، وعلاج "الثيران" (و"الإثارة") خرابه أكبر من كل إيجابياته. وإن أول فصل توسّعت في مناقشة تفاصيله (منطلقاً منه) في كتاب 'البيان الإنساني' (2005–2006) كان عن الثورة الفرنسية (وعن تأملات العالِم الحكيم 'إدمُند بورك' في أحداث ومخلفات هذه الثورة) ليتعظ أصحاب القرار آنذاك وتأكيداً على ضرورة 'تجسير الهوة' بينهم وبين شعوبهم (أو "رعيّتهم") المقهورة... "وُعّاظ" اليوم هم أنفسهم من أشار على أصحاب القرار يومها ليتجاهلوا ما كنت وبكل تجرّد أتخوّف من تبعات الاستخفاف به. ووعّاظ اليوم (وعّاظ النفاق و"الشقاق") بما يمتلكونه من حيلة ووسيلة (أو يحتكرونه من مال وإعلام فاسد) هم من يكيد ويمكر (ويُضخِّم و"يَنفُخ") إيقاعاً بمن تعودوا على "استرزاقه" وفي ما لن يستطيع الخروج منه.

إن حالة من يُعَوَّل على نظافتهم (من بدائل قائمة محتملة) لا تُطَمئن من يَدخُل البيت ليتعرّف على أهله؛ ومع احترامي لكل الشرفاء العقلاء هناك، فالبعض ممن كنت أفتخر بحكمته (وبصداقته) قد خاب ظني به. تحريك الناس من دون رؤية واضحة ومن دون "قدوة صالحة" لا يفيد إلا من يريد تقديم "الأمثلة" عن البدائل؛ وفي ظل انعدام ما/من يضمن الأمن والاستقرار فالمحافظة على الوضع الراهن أولى من الإصلاح والتغيير، وإلى أن يُفتقَد الأمل (في ظل استرسال المنافقين في استهتارهم)... وقبل الوقوع في ما سيكتوي الجميع به.

رسالة 'صُنّاع الموت' ("توضيح" رقم 2)

عندما تكلمت عن 'صناعة الموت' فأصحاب التعبير و'الشعار' (أو "صنّاع الفزّاعة") واضحون معروفون. ولكن الكلام عن (أو "الإشارة" إلى) 'وعّاظ اليوم' لا يقتصر على المعروف من أصحاب الحيلة والوسيلة، فمن بين هذه 'القلّة الثقيلة والمعلوفة' مَن تمّ إيصاله ليحتكر قرار ساحةٍ "جامعةٍ" شاء القدر أن أولد فيها، إقصاءً للمخلَصين ("إغراقاً للسفينة") أو إلزاماً لمن لا يمكن لهم إزاحته (في) وبما لا يمكن له الخروج منه.

عندما يتصدّر الركب (وفي كل سفينة) أصحاب الأبواق و"الأصوات العالية" (وطفيليّات الرويبضة والسفاهة) ينجرفُ الجمع وراء الفاجر "المتاجر"؛ "مشبوهٌ" من يقدِّم الحكمة، ومَن لا "يشتم" الخصم يصبح "عميلاً" له. مع اقتراب الفرج (أو "الانفجار") "يعلو الضجيج"؛ ومن بين هذه 'المتفرقات العاقلة' رؤوسٌ وقياداتٌ حكيمة (وإن بحكم التعامل مع الأمر الواقع) قد يجد البعض منها نفسه "مضطراً" للتضحية بحياة أقرب الناس إليه.

عندما دعوت إلى الالتزام بمنطق الانطلاق (في طريق معالجة الخلل) من بيوت "أصحاب الهوية الجامعة" (أو كل من يستطيع "تقديم" هويَّته الجامعة على خصوصيته) فالاقتراح لم يكن من باب تقليد (أو الرد على) من يريد فرض خصوصياته على الآخرين؛ "توصيلُ" الضُّعفاءِ (إبقاءً للهيمنة، تشويهاً للهوية، وقتلاً للكرامة) طريقٌ "مختصَرٌ" لتسوياتٍ مؤقتةٍ نهايتُها نهايةً لنهايةٍ يتوهّم الوصول إليها أصحاب الهيمنة وكل "المرتهَنين".

عندما "أَستفرِدُ" بالمتديّنين (أو ما يُسمّى بالإسلاميين) وبأشدّ الانتقاد، لا لكون بيوتهم أسوأ من بيوت غيرهم، إنما لما كنت أفترض فيهم من ضوابط تحصّنهم من الانزلاق في ما يقع تحت وطء "الابتزاز" به الآخرون. إن كان للعقلاء وللقادرين ("الضامنين" بقاء قوت يومهم) الغرق في غفلتهم فالخراب "صار على الأبواب"، وإذا ما فشلت محاولات احتواء "الغضب القادم" فعلى "كلِّ" العرب (وعلى 'أهل السنة' منهم خاصة) السلام.

مناقشة وتوضيح تفاصيل وخلفيات الكلام عندما نلتقي

رسالة 'صُنّاع الموت' (توضيح رقم 3)

ليست من عادتي ولا من مبادئي (الأخلاقية والعملية) توجيه الاتهامات "القاسية" أو الانتقادات المباشرة، وإن كانت في حق أكثر الخلق (أو "المخلوقات") استهتاراً واستخفافاً بالمصالح العامة وبحياة ووجود الناس. ولكن عندما تظهر ملامح "الورم"، فالدقة والصراحة في تشخيص المرض (رغم الألم والحرج) تصبح لازمة، وإن كان لبعض المرضى ألاّ يميّز بين تحديد أو نقد العلّة وبين التشهير أو الانتقاص من "شخصهم الكريم".

'الحُكم بالجملة' واتهام "الكيانات" (مجتمِعة) من مصلحة المُهيمن والمتاجرين من حوله (كلٌّ في دائرته)، "سياسةٌ" يتَّبعها "المفلسون" عادةً اسكاتاً للعقلاء وحين يصبح لزاماً على الناس السؤال "إلى أين هم ذاهبون". ما أشخّصه من خلل وأحدّده من مرض في رسالتي هذه ليس مُوَجّهاً ولا أخصُّ به جهةً معينةً دون غيرها، وإن كنت لم أعد "أراهن" كثيراً على النجاح في إقناع من كنت أتمنى تحييده عما تدفعه "المُرتزقة" فيه وإليه.

'إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ' قالتها صاحبةُ سبأ آيةً في الحكمةِ، والشهادةُ في ما يقوم به ملوكُ 'الحيلةِ والوسيلةِ' من قتلٍ للعزّة والكرامة وللعقلاء من أصحاب الأمر والقرار. ما أكتبه وسأكتبه في خاتمة هذه الرسالة من كلام واضح وصريح لا مواربة (ولا "إشارات" غير مباشرة) فيه، إنما أكتبه في مَن توقَّفَتْ الآيةُ عن ذكره مِمَّن تم رَفعُه ليتحكّم بأصحاب الكلمة وبمصير الأوطان والمواطنين.

عندما أتكلم عن 'ملوك الحيلة والوسيلة' فالكلام في مَن أوصلته الغفلة ليتلاعب بالبطون ويتحكَّم بالرؤوس، بـ "طابعة المال" مُهيمِناً وبما يَمتَهِنُه من قَلبٍ للحقائق متحكّماً بلقمة عيش "الرَّعيّة" مُستَخِفاً بعقول الرُّعاة. مالقراطيةُ هيمنةٍ إفساديةٍ إقصائيةٍ "استئصالية"، عابرةٍ "متجاوزةٍ" للكيانات ولكل الحدود الجغرافية والأخلاقية، وعند حافة هاوية يستلزم اجتناب عواقبها تعاونا وتكاملاً لكل الطاقات في كل الساحات وعلى كل المستويات.

"توضيح هذا التوضيح"، وما كنت أشير إليه في التوضيحات السابقة وأشرح تفاصيله في اللقاءات الخاصة، سأنشره كاملاً (وبـ "أسلوب مباشر") في رسالة أخيرة تحت عنوان 'خاتمة الرسالة'، مع نهاية هذا الصيف.

"لعنة ترامب" على العرب وعلى "المتأسلمين"

وعلى شعوب أمريكا وأوروبا والعالم أجمعين

هذه اللعنة لا ولن تقتصر عواقبها على من تم "أسرُه" مؤخراً من ("رؤوس") الكيانات أو الشعوب الخليجية، إنما هي ("أولاً") بدايةٌ لنهايةٍ ("حزينة") لـ 'الحلم الأمريكي' ولـ "حُلم" ما يُسمّى بـ 'الليبيرالية الديمقراطية'. إنها بدايةُ النهاية لنظام الهيمنة، ولما كان يُهيّأ له من وجه جديد لـ 'العولمة'، ولحَل 'الحكومة العالمية'؛ هي لعنةٌ على 'دولة إسرائيل' كانت وستكون وعلى عكس ما يتوقعه المتحالفون معها من عرب ومتأسلمين.

"مرحلة" (أو زمن) "اللعنة الترامبية"

في 1 / 1 / 2003، نشر "المحلّل السياسي" (وكاتب خطابات الرئيس السابق جورج و. بوش) دايفِد فروم (David Frum، ومن لا يعرفه "ليقرأ عنه") كتابه 'الرجل المناسب: الرئاسة المفاجئة لجورج و. بوش'[55]. وفي 1 / 1 / 2018 عاد فروم (أو 'فرام') لينشر كتابه الجديد 'الترامبوقراطية: فساد الجمهورية الأمريكية' Trumpocracy: The Corruption of the American Republic، مؤكداً وبالشواهد على ما يلي:

من حيث "الغباء"، ترامب لا يختلف كثيراً عن بوش. أما بالنسبة للتحضير للرئاسة المفاجئة فالفارق كبير. في زمن بوش، "المؤسسة" هي التي كانت تمسك بزمام الأمور. وما يخيف العقلاء اليوم من صناع القرار، لا يقتصر على من عمِل على إيصال ترامب من خارج هذه المؤسسة، إنما في ما يقوم به هؤلاء المستهترين من 'تدمير مطّرِد للمبادئ وللمنهجية المقبولة للديمقراطية الأمريكية' وبطريقة مُمَنهَجة وطريق لا رجعة فيه.

[55] راجع كتاب 'الواقع والحقيقة'، الصفحة 22.

ما يثير قلق حكماء "المؤسسة التقليدية"[56] لا يقتصر أيضاً على هوية وطبيعة البعض من هؤلاء المستهترين (من خارج البلاد)[57]، إنما في هذا 'الفساد الفكري والمالي [القوى المالقراطية الإفسادية] التي كانت بانتظاره' لتفرُض من ورائه ما تُمَثِّلُه شخصيَّةُ و"عفويَّةُ"[58] هذا "الرئيس المناسب" من "منطق" تتقدّم فيه القواعد التجارية لتتحكم بكل المبادئ السياسية والاجتماعية، و'لِيُحتَكَر "القرار" من قِبَل المالقراطيين من جنرالات ومصرفيين'.

ولمن "يقرأ" من العرب

و"من دون تعقيد"

لقد دأب الرئيس ترامب في خطاباته امام أنصاره من الجمهوريين (ومنذ انتخابه)، على ذكر (والتذكير بـ) قصة أو أغنية 'الأفعى' للفنان آل ولسون Al Wilson, 1968 مع تلاوته للمقطع الذي تزُدُّ فيه الأفعى على العجوز (التي لدغتها من بعد إدخال العجوز لها إلى بيتها لتحميها من البرد القارس) وبكلمات "دالّة":

كنتِ تعرفين جيداً أنني أفعى عندما أدخلتني إلى بيتك، أليس كذلك!؟

You knew damn well I was a snake before you took me in!?

ومع أن الكثيرين من "العامة" يفسِّرون كلام ترامب على أن المقصود به هم المهاجرون من أصل إسلامي، إلاّ أن مقارنة ذلك مع تغريدات سابقة لترامب حول 'قصة العقرب والضفدع' لا تترك أي مجال للشك في أن ترامب ما كان يتكلم إلاّ عن نفسه، تأكيداً على 'طبيعته' المُدمِّرة لنفسه ولغيره[59]... ما دفع بالأوروبيين مؤخراً إلى رفع الصوت في وجهه، وفي الوقت الذي "يسترسل" فيه البعض من العربان في المراهنة عليه.

---

[56] أي مؤسسة أو مؤسسات صناعة القرار، والتي تشارك في دراسة و"غربلة" الخيارات فيها عشرات 'الكيانات العميقة' السياسية والأمنية والاقتصادية وفي عمليات دقيقة ومنهجيات "استراتيجية" بالغة التعقيد.

[57] من أنظمة معادية (التعامل معها يُفترَض أن يكون جريمة وخيانة طبقاً للأعراف السائدة) و'دِكتاتوريات' ودول غير ديمقراطية كالإمارات العربية والتي صنّفها ووضعها هؤلاء على رأس لائحة المُثَّهَمين.

[58] وما يُميّز ترامب فعلاً عن غيره (وعن سائر السياسيين السابقين واللاحقين) "بساطته": فهو رئيس التويتر وتقييمه للدول مبني على من يدفع أكثر، و"ما في قلبه على لسانه" من دون أي "غربلة" أو تدقيق.

[59] وكما يقول ترامب بنفسه في سياق وصفه لعمل العقرب عندما قام بلدغ الضفدع: *لقد لدغ العقرب الضفدع دون الاكتراث إلى حتمية غرقهما معاً*، مُوضِّحاً أن: *"تلك هي طبيعتي" It's my nature* !!

تعقيب على رسالة 'لعنة ترامب'

وفي 'دردشة' حول ما كتَبْتُه في رسالة 'لعنة ترامب' (15 أيار/مايو 2018)، أثار أحد الزملاء القدامى (واحدٌ من أهم المفكّرين المتخصّصين بـ "عالم الأسرار") ما ردّ به الرئيس الأسد في مقابلة مع 'روسيا اليوم' (في 30 أيار/مايو 2018) على وصف الرئيس ترامب له بـ 'الأسد الحيوان' أن 'هذه لغته' والتي لا تغيّر ولن تغيّر من الأمر شيئاً، ومن الطبيعي أن يستعمل الإنسان ما يمثله من كلمات تعبِّر بحقيقتها عن حقيقته.

وفي ظل ما أَشَرتُ إليه (وأكّدتُ عليه) في رسالتي من "تلميحٍ" (وتأكيدٍ) من قِبَل الرئيس ترامب لـ "طبيعته"، يتساءل زميلنا عن الحكمة في أن 'تأمن النعجة جانب الذئب [أو الثعلب] لمجرّد مشاركتهما عداوة الأسد'! الكلام (كلام زميلنا) هنا عمن كانت الرسالة موجهة إليهم (ولمن يراهن على "وفاء العقرب" من العرب)، ولكي أكون واضحاً (ما استطعت) في كلامي، أتمنى على "العقلاء" (ممن يقلقنا أمرهم) التفكّر في ما يلي:

- ما هو "سرّ" كره بعض العربان (وعرب العربية منهم خاصةً) للرئيس الراحل 'باراك حسين أوباما'؟ وإن كانت مواقفه المُميَّزة[60] وراء حقيقة حقد تلك 'المنظومة الاستئصالية' عليه (وحربهم على "آثاره")، فأين مصلحة العرب (والشعوب الخليجية منهم خاصةً) في دفعهم للمضي في مغامرات 'الحالمين'، وفي استبدال عداوة حفنة من أعداء العدالة بعداوة الملايين من 'أبناء جلدتهم' من عرب ومسلمين!؟

- هل هناك من علاقة بين موقف الرئيس الأسد من مبادرة مارك غوين (قبيل مقتل الرئيس الحريري) وبين ما كان للاستئصاليين من 'استهبال'، ولتنحرف الثورة (على "المنظومة" الفاسدة) لاحقاً عنه[61]؟ إن كنت غير قادر على الالتزام بترك من لا يريد أن يسمع وشأنه، فمن باب "الغيرة" ("الغرائزية")، وفي ما لا استطيع (كغيري) الاستهتار به... وكما قالها ترامب عن نفسه: تلك هي أيضاً طبيعتي!

[60] سواء كان في تجاوبه (وإيجابياته) في ما يتعلّق بمعالجة (أو مواجهة) ما يواجهه العالم (وشعوب العالم مجتمعة) من مخاطر و"تهديدات حقيقية"، أم في ما "أصرّ" على رفضه وفي ما يُسارع فيه اليوم خلفه (من 'حلبٍ'، ثم "الدغ" للبقرة) "استباقاً" لما إن كان لا بد منه، فليُغرق كل من حوله معه.

[61] لقد سبق واتهمني البعض من أقرب الأصدقاء بـ 'الدفاع عن النظام' (وقبل الانحدار في القتل والإجرام)، ولعلي أُتّهَمُ اليوم بـ "الدفاع عن الأسد"، إلاّ أن ما يُقلِقني، ما قد تتفاجأ (وسيتفاجأ) به "العامةُ" (والمُتاجَرُ بدمائهم) غداً من حقائق تُظهِر حجم (و"قرب") من ساهم في الخراب من مجرمين.

خاتمة الرسالة

لقد قمت بتوزيع رسالة 'صناع الموت' في منتصف شهر أبريل 2017؛ أي قبل "الانطلاق" بعملية تخريب (أو قتل "الضامن" أو الضمانة في) 'ساحة الأكثرية' أو الأكثريات (وفي هدم ما يسمى بـ 'البيت الخليجي')؛ وما أردت التنبيه منه إنما انطلقت به من ما كنت أستشعره من خيار و"حراك استراتيجي" عند مَن بتحرّكه بإمكانه خلط الأوراق وقلب الطاولة بذنبه (أو "أذنابه") دون حاجته للاقتراب بنفسه وبأهله من مكان الحريق.

ولأختصر ما قمت بمناقشة تفاصيله في اللقاءات الخاصّة ("المكثّفة") وعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية، لقد حسم من نصّب نفسه ليتكلم باسم العرب والعروبة أمره وفي ما لا يمكن للقائم من الأنظمة الخروج منه؛ ما لا يتوقف المهيمن (على القرار) عن "التشدّق" به (من أسلوب في 'أمننة' التهديدات و"محاربة الإرهاب")، كاتهام "القحـ**" للناس وللشرفاء من حولها بـ "الدعا**" والفساد، فيه استخفاف قاتل لنفسه أو "ذاتي التدمير".

لم أكن "معجباً" بما كانت تقوم به وتتّبعه دولة قطر من "خيارات"، وعندما تقدّمنا (وعن طريق أقرب الناس) إليهم للمساهمة في ما فيه شرف ورفعة لهم (وللعرب) كان الجواب من صاحب القرار بالامتناع عن التعليق! ولكن ما يبدو ممّن يبدو عليهم ثقتهم بمقدرتهم على المضيّ في الاستخفاف والاستهبال وفي "تهميش الكبار" و"إزاحة" كل صاحب تجربة وخبرة، نهايته خراب للممالك وللإمارات وللقائم "الشاذ" من هذا "النظام" العربي.

ما رأيته من البدائل (وفي الساحة السنية خاصّة) كان يقلقني، و"الغموض" عند "البعض الآخر" كاد يقتلني، إلاّ أن ما تطوّرت إليه الأمور في الآونة (أو "اللحظة") الأخيرة إنما فيه الكثير مما يُطمأنُّ له ويُبنى عليه؛ تقديم المنطق و"هداوة الحكماء" (في الأوقات الحرجة) ليس تهديداً لمن يريد الاستسلام لأحكام الأمر الواقع، إنما فيه "استثمار" بما يضمن لكل شريك البقاء والاستمرار بكيانه في أوقات الشدة وفي ظل أي نظام جديد.

4/08/18 at 5:25 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: "أم الرسائل"

مرفق مع هذا الإيمايل نص الجزء الثاني من 'خاتمة الرسالة'، أرجو قراءته مع الجزء الأول الذي أُرسِل إليك في 4 أو 6 أكتوبر 2017 (04/10/2017).

لقد طلب مني بعض الأصدقاء (ممن أرسلت إليهم هذا الجزء من الرسالة لمراجعتها قبل نشرها) تغيير العنوان، أو تأجيل أو ترك هذا العنوان ('أم الرسائل') للجزء الأخير منها، 'اجتناباً لأي تفسير خاطئ'... ولكنني رأيت ترك العنوان على حاله "متمسّكاً برِهاني" (ولآخر لحظة)، أملاً في ألاّ أختم 'خاتمة الرسالة' بأي كلام "جارحٍ" أو سلبي.

أود التذكير أنه كان من المفترض نشر 'خاتمة الرسالة' هذه كاملة في شهر سبتمبر/أيلول من السنة الماضية. ولكن عندما قمت بتوزيع نصها الأولي على المعنيين (ومن كنت أتوجه بهذه الرسالة إليهم) أولاً (وكعادتي في إرسال نص أي رسالة "خاصّة" إلى المعنيين بتفاصيلها للاطلاع والتعليق عليها قبل نشرها بشكل شبه مفتوح)، "كان ما كان" (رسالة 29/09/2017)... ولذلك قمت بإعادة كتابتها وبطريقة مخالفة قليلاً لما سبق ووعدت به من كلام مباشر و"مبسّط"... ليراجع من أتمنى عليه مراجعة عقله و"ضميره"، ولأعطي نفسي مزيداً من الوقت 'لأتأكد أكثر'.

على كل حال، الجزء الثالث والأخير من 'خاتمة الرسالة' سيكون أكثر وضوحاً (مع بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول القادم)؛ أتمنّى أن يكون الكلام فيه مبنياً على إيجابيات و"نوايا صادقة" وفي ما فيه مصالح عامة... أو أن أقوم بما أشعر أنني "لا زلت حياً" من أجله، لن يثنيني عنه شيء أو أحد.

"أم الرسائل"

خاتمة الرسالة (الجزء الثاني)

خاتمةُ الرسالة هذه خاتمةٌ لكل الرسائل السابقة، فيها "نبأ تأويل ما لم يستطع البعض منا عليه صبراً"... ليس تقليداً (ولا "استهلاكاً") "بَبَّغائيّاً" لما تتناقله "العامة" (وبعض أصحاب "العقول النائمة")، إنما لما أقصده و"أراه" من وراء تعبير 'أم الرسائل' من "مرحلة انتقالية" (و"مفصلية") لا يعقلها (ولا يدرك "ما ورائيّاتها") القائل والناقل والمروّج لهذه التعابير[62] *عادةً وبغض النظر عن الموقع الذي قد يصل البعض من هؤلاء إليه.*

في سنة 2013، وصلني كتاب (بالبريد) من أحد الأصدقاء الأكاديميين، فيه رسالة يطلب مني فيها صديقي قراءته أو الاطلاع عليه. وعندما قمت بتصفّح الكتاب، فاجأتني ("قليلاً") عناوين المقاطع وصياغة الكتاب والكثير من التعابير التي لم يستعملها من قبل أحد غيري. في كثير من الأحيان تتطابق الأفكار والهواجس، ولكن التشابه (و"التطابق") في وصل وربط حلقات الخلل كان دليلاً كافياً على قيام هذا الأكاديمي (المعروف) بنسخ ما كنت قد وزّعته منذ قرابة السبع سنوات من تقديم وتحليل دقيق لجذور الخلل وحول المخاطر الكامنة والمتعلقة بمسألة الأمن الدولي. وعندما سألني صديقي بعد ذلك إن كنت في وارد شكايته أو 'حماية حقي'، كان الجواب أنني أفكر في استبدال الشكوى برسالة شكر لصاحب الكتاب على توصيله لِما لو أردت نشره لَما وجدت دار نشر واحدة لطباعة الرسالة بإسمي... "توصيل" الفكرة كان هَمّي، وبهذا الأسلوب قمت (وعلى مدى سنوات ماضية وقادمة) بإيصال أفكاري وهواجسي لمن لم أكن "أستهضم" التقرّب (أو الاقتراب) منهم (أو من بيئتهم) من صنّاع وأصحاب قرار لم يكن بيننا انسجام لا على المستوى الفكري ولا العملي[63]. ولكن الزمن بعد ذلك علّمني أن المشكلة لم تكن تقتصر على توصيل الفكرة، إنما بما يتميز به حاملها، وفي ما يمكن لسارق الفكرة أن يتسبّبه في حال جهله بمنطلقاتها وتفاصيلها من احباط أو انحراف أو تضليل.

---

[62] كتعابير 'أم المعارك' و'أم الحروب' (مع الفارق بين من استعمل هذا التعبير تقليداً، وبين من يستعمله عن سابق فهم للواقع وبتخطيط استراتيجي).

[63] ولقد تحرّيت في ذلك عن "أفضل" من كان يمكن له نقل الرسائل من "واصلين"، ومن "مسوّقين" لأنفسهم (ممن يحبّون أن يُحمَدوا بما لم يفعلوا)؛ وفي الوقت الذي كانت تختلف فيه الأمور كلياً في التعامل مع الشرفاء (ومع من كان يحترم نفسه) من صناع وأصحاب قرار بعض الكيانات الفاعلة، إلاّ أن التجارب (والأخيرة منها خاصةً) قد أثبتت أن أحداً (بمن فيهم أشرف الناس) لا تخلوا ساحته من "الثعالب" ومن مقتنصي الفرص والوصوليين.

كلامي في الجزء الأول من 'خاتمة الرسالة' كان عن الخلل المزمن في الساحة الدولية وعند العرب خاصة، كان فيه نقدٌ لـ 'التصنيفات'[64] ودفاعٌ واضحٌ عمّن كنت أبرّر وأعتبر أخطاءهم نتيجةً لما كانوا يُدفَعون إليه. ولقد تريّثت للمرّة الثالثة (بعد "عشرٍ وثلاثة") رافضاً لما قدَّمتُ احتمالَ خطئي فيه، مُكذِّباً لما لا أريد تصديقه؛ ما أكتبه في الجزء الثاني هذا من خاتمة الرسالة فيه حقيقة واقع لم يترُك "استهتار الأهل" لدي أي شك فيه.

عشر سنين... "وازدادوا ثلاثا"

ما تكلمت عنه في الجزء الأول من خاتمة الرسالة (وما دأبت على الإشارة إلى جذوره) من "خلل عالمي"[65] كان السبب في "حنيني" إلى "أصحاب الأصل"، وإلى (وفي) مرحلة "براءة" "مندفعة" في زمن غادر ورديء. ما كتبته (وما كنت أريد كتابته) في رسالة 'الواقع والحقيقة'، إنما كان أول إرهاصات تلمُّسي للخلل الداخلي؛ لمن قُدِّمت له الحلقة الثانية من الرسالة كان وعدي أن أعطي نفسي عقداً من الزمن "لأتحقق وأتبيّن أكثر"[66].

الكلام حينذاك كان في ما كنت أحاول إقناع العقلاء (في حزب الله وعند أصحاب القرار في إيران خاصة) وليتجنّبَ "القادرُ" من طرفي 'هويةٍ جامعةٍ' مُستَهدَفة "الانزلاق" في ما كان يُدبَّر له من 'استنزاف داخلي'. كان النقاش حول ما دفعني لـ "أراهن" على أخلاقياتهم (وعلى "منطلقاتهم")، وفي ما كنت أُتّهَم به بالخيانة (أو بخيانة "مصالح" بلد أعيش فيه و"يأويني")، لم يكن تبريري لما أتقدّم به من "وجه مُشرِّف" لبلدي مقْنِعاً، ولم تُجنّبني أخلاقياتي ونظافة سيرتي مكرَ أقلياتٍ سلبيّةٍ مهيمنة كانت ولا زالت تعمل على "التخلّص مني". ما كنت أشدّد عليه (وأطمح إليه) في سياق مناقشتنا لأدق تفاصيل الحدث أن تكون لهؤلاء "كلمةً فاعلةً" (أو "منبراً مشرِّفاً") لم تقنعني تبريرات صديقي بـ '"انشغال" أصحابه عن هذا النوع من التفكير الاستراتيجي'. وبعد ثلاث سنوات من "المماطلة"، كانت رسالة 'الواقع والحقيقة' مع عشر سنوات "تمديد" للتحقق والتدقيق.

[64] لمن يذكر أو يتذكر عن أي نوع من التصنيفات كان الكلام (تاريخ الرسالة: 04/10/2017)، ومن كان المُصنِّف ومن كان هدف التصنيف حينذاك.
[65] وخاصة فيما يتعلّق بمسألة تفكك الروابط (الأخوية والانسانية) وتهميش القيم وانعدام الأخلاقيات، وبما نشهده من انحدار حضاري للمجتمع البشري.
[66] حلقة 'بين الواقعية والأمر الواقع' التي قدَّمتها حينذاك (مطلع السنة 2005) لصديقي الدكتور علي فياض، والتي حرصْتُ فيها على تحديد الفارق بين 'الواقعية في التعامل مع الواقع' وبين 'التسليم المطلق لفرضيات الأمر الواقع' وفي ما يتنافى مع مبادئك إن كنت من أصحاب "الأصل الشريف".

"ثورة مُختطَفة"!؟

ثلاثة عشر سنة، وعشرة أشهر إضافية[67]، لم أترك فيها عذراً إلاّ وحاولت إيجاده لأبرّر به ما لم أستطع عليه من شكوك وشبهات و"أسئلة محيّرة"... هل يمكن لهذه الثورة أن تكون مختطفة؟ ما الذي كان يريده مؤسسها؟ ما الذي دفعه لرفع شعار 'لا شرقية ولا غربية'؟ وهل لهذا الشعار علاقة بتصحيح مسعى محاربة الاستغلال؟ هل كان لصاحب الشعار "نظرة" ورؤية حول أسباب فشل "مشاريع" باندونغ وعدم الانحياز وماو تسي تونغ؟ ما ومَن الذي "قزَّم" الحلم وليحوّله من ساحة "أملٍ" للمهمَّشين ولكل المستضعفين (في وجه 'منطق الهيمنة')، ومن قضيّةٍ جامعةٍ لا شرقيةٍ ولا غربيةٍ إلى مجرّد صراع هيمنة على (أو استنزاف نفسي في) البيت الداخلي؟؟ من الذي حوّل التشيُّع للقلّة الصابرة (من أهل الحق) في وجه "ديمقراطية الهمج الأكثري" إلى حزب و"شيعة"؟ ومن أراد ليَخون منطلقات الثورة (وملهِم الثورة) والتي كانت بالأصل مبنيّة على ضرورة (غير مرغوب فيها)، عندما يتحول مبدأ 'مَن ضربك على خدِّك الأيمن...' إلى مواجهة مع من لا يرتدع ولا "يذوق" ولا يستحي!؟ السطور الثلاث الأخيرة أعلاه يدرك معانيها ومقاصدها أصحابي[68] (ممن أتواصل معهم من الشرفاء) جيداً... مُدرِكين لمستلزمات الرسالة، "مطمئنّين" لثبات من يتحرّك تحت سقف 'له معقبات من بين يديه ومن خلفه'؛ في رسالةٍ إلى صاحبِ أمرٍ أُجِلُّه كان وعدي وعهدي أن "لن يُسمح" (هذه المرة) لِيُقتَل الحسين فينا مرّتين.

هذه الثورة التي صفّقت لها وأيّدَتها كل الشعوب "المقهورة"، هناك من يريدها "محميّة" للوصولية والطغيان! هناك من أراد لتتحوّل "ضرورة حماية المواقع الاستراتيجية" إلى "تعبويَّةٍ" شعارِ 'لن تسبى زينب مرتين'[69]! هناك من يريد تحويل الفضاء الجامع (وفي ظل الأهداف الجامعة) إلى ساحةٍ يتيمة ("تطفيشاً" لكل صديق)! وهناك من يريد ليستمرّ في مسرحية المؤتمرات التقليدية[70]، متآمراً على أي علاج لتصحيح "المسلك" والطريق. ما سبق غيضٌ من فيضِ استنتاجاتِ أصحابِ عقولٍ منفتحةٍ، لم يعد بإمكان أي عاقل تبريرها أو تفسيرها؛ ترك الأمور على حالها لن يُغيّر من "تفاؤلي"، وسيكون قدَراً يتْبَعُه فرجٌ يُعجّلُ الله به على عباده المُحبَطين.

---

[67] منذ توقفي عن إتمام 'خاتمة الرسالة'، وفي ما لم أكن فيه "منتظراً" (دون حراك دؤوب) ولكي لا أترك لنفسي شك في ما قد أصل (ووصلت) إليه.
[68] وأصحابي من كل المشارب والبيئات العقائدية والحضارية، أتشرف بهم وتشرّفهم صداقتي، لا تهمني فيها العواقب ولا تعنيني التُّهم و'التصنيفات'.
[69] وما تسبَّبَت به هذه السياسة (رغم تبرير العارفين) من استباحة لدماء شعب لن يُقصِّر من يريد رأسك في استغلاله يوماً لينتقم منك أو يقضي عليك.
[70] مؤتمرات "الوحدة" و"التقارب" وغيرها (بما يُصرَف عليها) مما يسير على نفس النمط و"بنفس الوجوه" منذ انطلاقتها دون أي مراجعة أو تعديل.

لبنان على حافة "الانــار"**

تخصيص لبنان بما يشاركه فيه العالم بأسره من علامات انحدار و"انشطار" (واحتمالات انهيار و"اندثار")، إنما هو نابعٌ من كونه رهاناً بديلاً عن رهانِ 'تجربةٍ' دفعَتنا الظروف (الخارجية و"الداخلية") للابتعاد عنها؛ ما تُطَمْأَنُ به بعض القيادات (العسكرية والأمنية منها خاصةً) بين الحين والآخر عن ضرورات وضمانات (وعن "خيمة" لا زالت "فوق رأسه")، فمن أجل صرف الأنظار عما يمكن لهذا البلد أن يكون قادماً عليه[71].

لبنان اليوم "مكشوف" أكثر من أي وقت مضى... و"الأنكى" من ذلك أن يتسابق "المسؤولون" في كشفه[72]. جموع من "الآلهة" وقليل من العباد (أو العبيد)، والمُصلِح صار فاسداً والكل "مسؤولٌ" فيها وعما يقوم به[73]. ما يدفعني لأشدّد على أمن واستقرار لبنان اليوم لا يقتصر على خوفي من (احتمال) ضياع "أملٍ آخر"، إنما لما أراه وسنراه من إزاحة لـ "الآلهة الصغار" وليتكفّل الكبار بترتيب آخر حلقات الحدث وتصفية الأمور.

ولمن كان ولا زال يخشى مواجهتي بما يدّعيه من علم وحكمة (وعند من لا زال "يقتلني الغموض" عندهم): سياسة خلق وفرض الواقع ليتدارسه (أو الوقائع ليتعامل معها) غيرك سياسة "ابتدعها" المهيمن من قبلك، ليتفوّق عليك بتكامل فكره "العاقل" مع قوته؛ اعتزازك الحصري بالقوة سيُخسِرك ما تُنْكِر مساهمته في نصرك، ولتُصبح "واقعاً" أو جزءاً مما يستلزمه هدف استنزافك، وفي ما لا زلت تظن نفسك أنك صاحب القرار فيه.

أرجوا توصيل الرسالة...

وعسى أن يكون لهذا الجزء من 'خاتمة الرسالة' قريباً توضيحٌ فيه شيء من "الأمل" والإيجابيات.

[71] وبالرغم مما سيعيده عليَّ كلامي هنا من (مزيد من الـ) "وجع" و"قتل" وتآمر... إلاّ أن ما "يُدفَع" فيه (وإليه) لبنان اليوم من هاوية "لا سابقة لها" (عن عِلمٍ مسبَق من قبل بعض "مسؤوليه"، وبجهالةِ مَن بحُكم وظيفته كان ينبغي أن يكون "أذكى" و"أخبر")، ستكون تبعاته "باهظة" وعلى الجميع.

[72] وفي الوقت الذي لا يستطيع فيه الانسان 'العتب' على السياسي "التاجر"، "وقوع" المؤتَمَن على أمن بلده فيه خيانة لا يمكن أن "يُغَطّيه" فيها أحد.

[73] والكلام هنا لا يقتصر على "الموظَّف" العادي، بل يتعدّاه إلى من بيده أمانة عدالة وأمن البلد ممن تربى "ليُذَكَّر" دائما أنه إلهٌ لا يُسأل ولا يُحاسَب.

10/09/18 at 07:48 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: No Subject

ما يَدفع إليه "السبهانيّون" وأصحاب "الترامبيّة" ممن يهيمن اليوم على قرار 'محور المقاومة' (وفي ما لا رجعة فيه فيما لو انزلقت "سفينة الأهل" فيه)، لن تقتصر مفاعيله على خراب ما يجُرُّ و"ينجَرّ" (أو يُستدرَج "نفخاً") إليه هؤلاء من حرب مدمِّرة (استناداً على ما قد لا يكون من "الثوابت") بين إيران وتركيا، إنما نهايته نهاية لـ "حلم آخر"، كان و (لو كان لديهم "إلى جانب" الغرور شيئاً من البصر والبصيرة) لا زال بالإمكان تجنيب "ساحاتهم" الوقوع في مستنقع حرب استنزاف "حقيقية" ("هذه المرة") ستضطر فيها إيران لفتح جبهات غربية وشمالية وشرقية "لا خروج منها" ولا مقدرة لها عليها.

إن ما اجتمعت "الإرادات الحرة" من أجله في باندونغ، ومن 'عدم الانحياز' إلى ثورة الإمام الخميني، إنما كان في مواجهة هيمنة و"واقع" أقليات استئصالية انتقلت عدواها اليوم إلى قلب مراكز قرار من يُفترَض أن يكون رمزاً للمقاومة (مقاومةٌ كان ينبغي ألاّ تحيد عن منطلقاتها في مقاومة "منطق الهيمنة")... وإن أسوأ ما قد يصل إليه هؤلاء الاستئصاليون أن يضعوا على أعين وآذان عقلاء أهل البيت "أقفالاً" يفتحونها ويقفلونها متى اقتضت مصالحهم الخاصة و'خصوصياتهم المعرقلة' و"رؤاهم" الضيّقة.

كلامي هنا ليس محصوراً بالأزمة القائمة في إدلب وشمال سوريا، ومن يعرفني من الأصحاب يعرف تماماً أنني لست "منجِّماً"... كلامٌ (و"تحذير") أستند فيه على حقائق ووقائع غاية في الخطورة، سأشرح تفاصيلها في الجزء الثالث والأخير من 'خاتمة الرسالة' مع مطلع الشهر القادم إن شاء الله.

Sent from Yahoo Mail on Android

11/09/18 at 05:02 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: No Subject

الترامبية ليست مشكلةَ عقليةِ وتصرفات شخص، ولكنها في ما ترمز إليه (او تعطي نموذجاً عنه) شخصية (كلمات وحركات) هذا الإنسان من نهج (أو منهج) أقلوي استكباري استهتاري، لمجرد امتلاكه (واحتكاره) للحيلة والوسيلة، تجده يتطرف في استخفافه وتجاهله لجميع من/ما من حوله (الأهل والأقربون قبل الأعداء والغرباء/ومصالح شركائه قبل مصالح الآخرين)... وهذه الظاهرة هي ظاهرة الآن في كل مكان ومن دون استثناء.

وبغض النظر عمن يحرك ويدير هذه الترامبية في 'محور المقاومة' (ومن داخل البيت)، ففي ظلها قامت (وتقوم) "الأجهزة المعادية" بأكبر وأنجح عملية اختراق أمني للمنطقة وعلى كل المستويات (بدءاً من رأس الهرم)، ولتُصرَف الأنظار عما يخلقه 'التخطيط الاستراتيجي الهدام' (عند "الأذكياء") و"جهالة الغرور" (عند "القابضين" على أنفاس و"أرواح" المقاومين) من تهديدات حقيقية ذات أبعاد ديمغرافية وجغرافية "محيطة" (من الشرق والغرب) تختلف كل الاختلاف عن السابق المُجمَّع من 'التكفيريين' والمتطرّفين وعن 'الدواعش' والأعراب.

لست أدري إن كان سيكون بإمكاننا معالجة هذا الوباء... وإن فشلنا، فكل مريض مصاب به لن تكون نهايته مختلفة عن نهاية "عقرب وضفضع ترامب". (راجع رسالة 'لعنة ترامب') ن ع ق

Sent from Yahoo Mail on Android

04/10/18 at 07:33 AM

mazenhajjar@btinternet.com wrote:

Subject: "أم الرسائل 2"، الجزء الثالث والأخير من 'خاتمة الرسالة'

لقد دخلت منطقة 'الشرق الأوسط' (وشعوب العالم) في أخطر مرحلة من تاريخها السياسي والاجتماعي (الأمني والاقتصادي)، وإن لم يتحرّك "الآن" العقلاء (وكل من لديه عين ترى وأذن تسمع) لـ "لجم" التطرّف و"الاستهتار المهيمن" على دوائر القرار عندهم (عند كلٍّ من "الحريص" عليهم، ومَن "فُرِضَ" ليتكلم باسمهم)، فإن أحداً لن يستطيع وقف الانجراف نحو هاويةٍ؛ ما رأيناه (إلى الآن) من خراب ما هو إلا بمثابة "المقبلات".

هناك تهديدات حقيقية شاملة (وعلى كل المستويات) يُراد لـ 'المؤمنَن' منها صرف الأنظار به عن حقيقتها، وما نراه من تبعات متزايدة لتغيّرات مناخية (صارت "شبه واضحة") إنما تُمثِّل أقل هذه التهديدات خطورةً[74]. "المفروض" القائم ممن يُفترض عليه دراسة ومواجهة (أو احتواء) هذه التهديدات، إن كان صالحاً لزمانه[75]، التاريخ و"الجغرافية" يثبتان اليوم فشله، وفي ما يصبح "العمل على إيجاد البدائل" لازما وقبل فوات الأوان.

تفاصيل الخطوات العملية المطلوبة أرسلها في رسالة خاصة قبل نهاية الأسبوع

[74] أي أن هناك 'أزمات اجتماعية – اقتصادية' عالقة، "أقلها خطورةً" (أيضاً) ما نراه من نظام مالي عالمي كانت انطلاقته في ظروف صعبة وشاذة، فُرِض (على الحلفاء وقبل الأعداء) من قبل الولايات المتحدة وكواحدة من أهم وسائل الهيمنة من أجل ابتزاز الشعوب عن طريق إغراقها (باسم التنمية) بقروض وديون متراكمة لا يمكن تسديدها، لـ "طابعة دولارات" متفلّتة... وعندما يحيد ولي الأمر (أو الناطق باسمك) عن الخط، تنهار عملة بلدك، وبين ليلة وضحاها يتضاعف الدين الخارجي (بالعملة المحلية) وفي ما يُلقى باللائمة فيه على السياسات المتهورة لـ "المشاغبين" من أصحاب القرار.

[75] أي أن المؤسسات المعنية بمسألة الأمن الدولي والعالمي (الأمم المتحدة ومجلس الأمن) قد تم التأسيس لها في نفس الوقت وتحت نفس الظروف التي تأسست في ظلها باقي وسائل الهيمنة؛ وإن كانت صالحة لهذا الزمن التي كانت الدولة السيادية هي الممثل الوحيد أو 'اللاعب السياسي' الأوحد، ففي الساحة الدولية (وفي مسرح العلاقات الدولية) اليوم لاعبين سياسيين واجتماعيين لا يقلون أهمية عن الدولة التي تم تجريدها من عوامل سيادتها، ومن قبل مؤسسات مالية ومنظمات تجارية مشبوهة (أو غير مستقلة)، وفي ظل فوضى "الفائض" من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية.

"أم الرسائل" 2

خاتمة الرسالة (الجزء الثالث والأخير)

كنت *أتمنى أن يكون الكلام* وفي ما أختتم اليوم فيه 'خاتمة الرسالة' *مبنياً على إيجابيات ونوايا صادقة*، وكما قَدَّمت به للجزء الثاني من خاتمة الرسالة *"متمسِّكاً برهاني"*، *أملاً* في اجتناب *أي كلام سلبي وجارح*. ولكن *ما أشعر أنني لا زلت حياً من أجله* صار من الواجب التقدم به وفي ما لن يكون فيه تردّد ولا خيانة، بل قيامة لمشروع خلاص واضح وعلني يشارك فيه كل من لم يعد بينه وبين اليأس من رحمة الله إلا القليل.

ما سأكتبه في ختام خاتمة الرسالة هنا ليس استنتاجاً لحادثة أو حادثتين ولا خلاصةً لتجارب سنة أو سنتين، إنما هو ناتج تراكمات من الشبهات "الفاقعة" وفي ما كنت أصر فيه دائماً على تقديم احتمال خطئي فيه. هو حاصل تسليم بـ (أو "استسلام" لـ) 'حقيقة مرّة' عن واقع غير متوقَّع يُفتقَد فيه الأمل بأي خلاصٍ قريبٍ تدّعيه متشابهاتٌ كلٌّ منتظِرٌ لمخلِّصٍ عودتُه لنُصرةِ مستضعَفٍ لا ليركبَ موجةَ منتصِرٍ مستكبرٍ على أخيه.

عندما تنعدم الثقة بين الأشقاء والحلفاء (وقبل انعدامها بين الفرقاء والأعداء)، "يتعامل" عندها المتنافسون، وفي كلٍّ من عالمي الدين والمادة، على الدفع نحو "تطهير أعراقهم" وتحت عناوين الانعزالية والنظام الحمائي. وبالرغم من الخطأ الفادح الذي يمكن أن تكون قد وقعت فيه الولايات المتحدة في "تقزيمها" لساحتها الجامعة، تقليدها من قِبل مَن يفتقر إلى ما تمتلكه من حيلة ووسيلة فيه "استدراج" وانجراف أكيد نحو التدمير الذاتي.

تلك هي خلاصة ما أوصلتني إليه تجاربَ مثالياتٍ سابقةٍ وواقعية لاحقة، وخلاصٌ ممكن لا زلت أحلم به: "الاجتهادات" المتضاربة وجهل الشعوب بكل معطيات الحدث كان وسيبقى السبب الأول في خراب مجتمعاتنا. هيمنة 'أصحاب الأصوات العالية' على القرار وفي الأوقات الحرجة هو العائق أمام "ظهور" من يخلِّصنا. الخلاص بيد من يقدر على إدراك واستدراك المخاطر، وليكون عند الحاجة لإنسانيته من الأوفياء المخلصين.

"وبعد"،

لقد أتعبتُ وأرهقتُ عقول وقلوب الكثير من الأصدقاء بما كنت، وعلى مدى السنوات العشر الماضية، أختصر به خلاصة حراك وحدث لم يكن لدي الطاقة لشرح تفاصيله مباشرة مع كل من كنت أتواصل معه. وكما كنت أؤكد عليه دائماً، لم يكن لدي مانع ولم أسمح لتُفرَض علَيَّ الحواجز أمام انفتاحي على "الآخر"، ومن طبعي حفظ "أسرار" وخصوصيات "البيوت" وساحات لم أكن لأدخلها يوماً دون إذن مُسبَق من أهلها.

كنت أعتبر نفسي جزءاً من أي دعوة لصلاح الناس والبشرية، ومن أي مشروع للدفا ع عن إنسانية الإنسان، دون التزامات حزبية أو تنظيمية وبغض النظر عن لون ولسان صاحب أو أصحاب هذه الأخلاقيات النبيلة. لم أحِد عن "أخلاقيات النقد" ومنذ أيام "البساطة"، لم أكن أستهضم 'الحكم بالجملة' أو الأحكام المُتسرِّعة، وعند "رفع الصوت" (وسيُرفعُ) عالياً، فحفاظاً على "بقاء ووجود" المُعتدي والمُستهتِر وقبل مصالح الآخرين.

"الواقع والحقيقة"... ومن دون تشفير أو تعقيد

ما دفعني لأبتعد عما كنت من "أجرأ" وأفعل الطاقات (الأكاديمية والعملية) في نقده من خلل دولي عالمي (وفي تجربة صعبة مريرة وطريق شائك و"مفاجآت"، وفي ما كان فيه خسارة أو تخلٍّ عن كل "ما كان لي")، إنما كان بدافع *'الحنين إلى أصحاب أخلاقيات'* وفي ما كنت (وسأبقى) فيه مخلصاً "محترِماً لأصلي"... عندما رفض زملائي في العالم المتقدم انتظار إشراك من كانت سيرتهم وصورتهم السيئة مطبوعة في ذاكرته (أي إشراك العرب والمسلمين في عملية البحث عن الحلول أو عن "قواعد جديدة" لمعالجة الأزمات العالقة)، وعندما تباطأ البعض العاقل من العرب (ممن ارهقني جلب انتباهه) في المساهمة فلأسباب أستطيع تفهمها. ولكن عندما يرفض (و"يقتل") الفاعل من أصحاب الأخلاقيات ما فيه تحقيق لأهدافه (او تصديق لشعاراته)، وعندما يُصرّ "المهيمن على ساحتهم" (أي ساحة 'محور المقاومة') على رفض ("ولو") مناقشة الأمر... فرائحة الفساد (أو الفاسد) تصبح عندئذ فاقعة، خيانةُ السكوتِ عن الخائن فيها أكبرُ شأناً من خيانة الخائنين.

عندما قمت بكتابة رسالة 'الواقع والحقيقة' (منذ عشر سنوات) ونشرها مع الرسالة التي سبقتها على المعنيين، وبالإضافة إلى مخاطر 'أمننة التهديدات' (بعد حادثة 11/09) وتبعات (و"خلفية") اغتيال الرئيس الحريري، كان الأمر يتعلّق بما وصلتُ إليه (عن طريق الدراسات الأكاديمية المعمَّقة) من عبثية الاستمرار في القائم "الملتبسة" فيه أساليب 'تسوية الخلافات' Dispute Settlement بما تستلزمه معضلة 'حل النزاعات' Conflict Resolution، وفي ما يتعلّق بـ 'مبادرات السلام' وبـ "حل" النزاع أو الصراع العربي الإسرائيلي. كان الكلام عن 'منطق الهيمنة' وعما يفتح الأبواب أمام الاستهبال من غياب مؤسسات 'تشخيص الحدث'، وفي ما يستلزمه الأمر من نواة عاقلة لتوضيح الرؤية (أو للاتفاق على رؤية "منسجمة"، أو "غير متناقضة"). وكما كان لي إقناع بعض العقلاء من العرب[76] (وبالرغم من بساطة الطرح ورغم المثاليات المهيمنة عليه)، كان لي أيضا الوصول إلى أعلى مراكز صناعة القرار (وعلى مستوى رئاسة الدولة) في 'ساحة المقاومة'. وبعد عشر سنوات من "المماطلة"، والتي كلما أوصلنا 'استهتار الأهل' إلى القناعة بضرورة إثارة الأمر، كنا نفاجأ بمن و"ما" يُلزمنا الصمت و"يضع الأقفال" على أفواهنا[77]... إن كان يعني لي هذا الأمر شيئاً، فهو دليل على (أو أنه يوحي بـ) وجود من يتواصل مع هذه المنظومة الدولية من داخل البيت (أو الساحة)، وليحصِّنَ نفسه أمام أي مساءلة ومحاسبة داخلية محتملة، وكلما أحسَّ بما يتهدد هيمنته أو يفضح أمره!!

إن من أهم ما أشرت إليه وحذرت منه في رسالة 'الواقع والحقيقة'، عندما تسيطر عقلية 'منطق الهيمنة'[78] وفي استراتيجيات مبنية على "ثوابت" عقائدية عدائية[79]. الكلام كان عن الإدارة الأميركية زمن ج. و. بوش. عندما أعيدُ اليوم قراءة ما كتبته آنذاك، أجده مطابقاً لما أراه من منطق مماثل في ساحة 'محور المقاومة' (أو عند "المتسلِّط" في/على هذه الساحة) وهذا ما أتخوّف منه اليوم ومما رأيته من "إقفال" للآذان والأبصار، ومن إبعاد (وترحيل قصري) لأصحاب النظر والبصيرة؛ ما دفعني لـ "أقفل" 'خاتمة الرسالة' بما أختتمها به يشمل مسلسلاً طويلاً من الاستهتار (ومن "الاستكبار") لا يقتصر على تعطيل كل ما فيه مصلحة عامة، إنما فيه شيء من الخيانة لـ "الأصل" ولأصحاب الأصل وللمبادئ التي بنيت عليها الثورة على المستكبرين.

[76] وبالإضافة إلى من ذكرتهم في رسالة 25/05/2018 من الجانب السعودي والمصري، من أهم المتلقفين للفكرة حينذاك كان الرئيس السوري! وللمستعجلين في إلقاء الأحكام، قريباً سأنشر تفاصيل ما ألمحت إليه في نهاية رسالة 01/06/2018 تحت عنوان 'تعقيب على رسالة لعنة ترامب'، بالإضافة إلى تفاصيل حسابات كل القوى المُفَعِّلة للثورة السورية ومن كان وراء إلزام الرئيس الأسد للمضي في ما كان لهذه "الثورة" أن تسير فيه.

[77] وكما يحدث اليوم عند اتخاذ قرار "رفع الصوت"، وإذ بقوى "الهيمنة" مجتمعة (وبشكل ممنهَج ومنسَّق) تسبقك لرفع الصوت ودق طبول الحرب وبطريقة تجد نفسك بتصميمك على قرارك محرجاً بتزامن وتناغم انتقادك (المخلَص والمتجرّد) مع "مشروع" عدائي لا يمكن أن تكون جزءا منه.

[78] راجع نهاية الصفحة 8 من رسالة 'الواقع والحقيقة'، والحلقة الثالثة من الرسالة، المقطع الأول من الصفحة 22، والمقطع الثالث من الصفحة 26.

[79] نسبةً إلى ما كان يعتمده وينطلق منه الرئيس بوش (و) من "نبوءات" إنجيلية وعند محاولته إقناع الرئيس شيراك للمشاركة في الحرب على العراق (راجع خبر 'يأجوج ومأجوج' Gog and Magog و'مشيئة الله' التي تكلم عنها بوش في مكالمته الهاتفية مع شيراك في يناير/كانون الثاني 2003).

عندما رفض المهيمن على القرار الإيراني[80] "تسهيل" ما كنت أقدِّمه حينذاك من 'منبر مشرِّف' لهم ولقضيتهم، لم أكن أرضى لأشكِّك بنوايا من كان في نظري مثالاً للتواضع والحكمة، مفترِضاً العيب في طريقة العرض. ثم كان "استباق" الثورات العربية (في تونس ومصر)، وما كان للمهيمن من "رد" عليها في ليبيا وسوريا[81]، وكيف كان للمهيمن من داخل البيت فرض رؤيته و"شعاراته" في إدارته لما كان "من الواجب"[82] القيام به، وفي الطريقة 'الغامضة' التي تم التعامل بها مع مشروع المستشارية، وإلى السماح بقتل صاحب الدعوة!![83] وفي النهاية، فلما يتكرّر الآن، عندما تخطو تركيا عشرات الخطوات باتجاه الإيراني، وليرد عليها المهيمن ببعض "الخطوات التقليدية" الخالية من أي مما يمكن له إعادة أو بناء المطلوب من 'الحد الأدنى للثقة'... لهذا الإصرار على الاستكبار (و'الاستخفاف بالآخر') تبعات على مستوى التحالفات والمواجهة القادمة[84]، ستدفع ثمنها شيعة آل بيتٍ ليرقص على هدمه كل "بني لهبِ" الداخلِ والمتآمرِ مع الخارج من بني صهيون.

لقد انتظرت طويلاً، وفي ما أتحمّل فيه مسؤولية تعطيل مبادرات لتجنيبنا ما أوصلنا طول الانتظار إليه؛ للذين وقفت في وجههم أن ينطلقوا بمن "ركب" ("السفينة")، وإن كنت لا زلت أصر على "حضور" المؤمنين. إن "رهاني" على المؤمن (أو المؤمنين) "باليوم الآخر" لم يكن يوماً مبنياً على منطلقات وحسابات ضيقة[85]، إنما لما أراه في المجتمع المؤمن من ضمانة لأمن واستقرار الدولة (ما شرحت تفاصيله في كتابات سابقة). وعندما "أروِّج" لتحصين ساحاتٍ (وفي تحالفاتٍ) جديدة ("مخالفة") فمن باب فقدان الأمل بالقريب المجرَّب[86]، وفي رسالة وداع صادقة وقبل الانطلاق بما سيتكامل كل شرفاء العالم (ومع بداية السنة القادمة) فيه، "إنذاراً" للمستهترين بأنفسهم (و"قبل الآخرين")، ومن أجل "تحريك الحميّة" وإيقاظاً لـ "الغافلين" ولـ "المنتظِرين".

---

[80] لقد دئبت على التزام تسمية 'الجمهورية الإسلامية' وفي كل كتاباتي السابقة، ولتوقفي اليوم عن استعمال هذه التسمية سبب وجيه ينبغي التنبه إليه.

[81] وأقصد بذلك تمكن "المهيمن الدولي" من التحكّم بـ "موجة" تلك الثورات "اللاحقة"، وليس تشكيكاً بنوايا شعوب تريد الخلاص من الظلم والعبودية.

[82] والكلام هنا عن سوريا، وفي ما خسرت، بسبب تشخيصي للواقع وقولي للحقيقة فيه، نصف أصدقائي من خيرة 'طاقات الأمة' من الشعب السوري.

[83] ما جرى في شهر سبتمبر/أيلول 2017، وفي ما كان ينبغي ألا أخرج منه بذاكرة أو عقل قادر على التفكير، وفي ما سأشرح تفاصيله عما قريب.

[84] الاستمرار بهذه العقلية الاستئصالية سيخسرك من يتأمل بك مراهناً عليك من أهلك ومن جيرانك و"حلفائك"، وليغدر بك من يقوم اليوم بنفخك، ستكون فرصة مُنتظَرة (بعد "أربعين سنة") لمن يريد تصفية حسابات قديمة معك... لقد تم القضاء على الثور الأبيض... لمن ألقى السمع وهو شهيد.

[85] المؤمنين بالدينونة والحساب وبالثواب والعقاب، وعلى طريقة *'كما فعلتَ يُفعَلُ بك، عملك يرتدُّ على رأسك'*، و*'كلّ كلمة بطّالة يتكلّم بها الناس سوف يعطون عنها حساباً يوم الدين'*، وفي ما يتّقي فيه الناس هذا اليوم الذي سيرجعون فيه إلى الله، *'ثم توفّى كل نفس ما كسبت وهم لا يُظلمون'*. *'إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين مَن آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون'*. وهذا يشمل كل من 'وُلِدَ على الفطرة' من المستقلين، وكل من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً من جميع الأمم مسلمين كانوا، مسيحيين أم يهود.

[86] أي أن الأمر ليس فيه خيانة أو "قلّة وفاء" للأرض التي أعيش فيها أو وُلِدتُ فيها، إنما في طريق البحث عن الحق 'أينما وُجِد' وفي ظل ضوابط و"احتياطات" المقولة الإنكليزية القائلة: 'ما الذي يدفعني لأستبدل ظالماً على بعد ثلاثة آلاف ميل مني بثلاثة آلاف ظالم لا يبعدون ميلاً واحداً عني'!؟